

2020

الشركة المغفلة في ظل التعديلات الحديثة لقانون التجارة اللبناني بموجب القانون رقم 126 لسنة 29/3/2019

الدكتور تالا مصطفى زين

أستاذ مساعد في قسم القانون التجاري-جامعة بيروت العربية-بيروت-لبنان و الامينة العامة للجنة الوطنية لليونيسكو
في لبنان, Tala.zein@bau.edu.lb

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.bau.edu.lb/ljournal>

Recommended Citation

الدكتور تالا م. زين, (2020) "الشركة المغفلة في ظل التعديلات الحديثة لقانون التجارة اللبناني بموجب القانون رقم 126 لسنة 29/3/2019", *BAU Journal - Journal of Legal Studies*: Vol. 2020 , Article 6.
Available at: <https://digitalcommons.bau.edu.lb/ljournal/vol2020/iss2020/6>

This Article is brought to you by Digital Commons @ BAU. It has been accepted for inclusion in BAU Journal - Journal of Legal Studies by an authorized editor of Digital Commons @ BAU. For more information, please contact ibtihal@bau.edu.lb.

1. إن الشركة المغفلة "الشركة المساهمة" هي من شركات الأموال التي تقوم على عاملين أساسيين وهما جمع الأموال، والمذكرات للقيام بمشروعات كبيرة، لذلك اعتبرت أنها تقوم على الاعتبار المالي، وليس على الاعتبار الشخصي، ما يجعلها أكثر استقطاباً كإداة لتنظيم المشاريع المتوسطة، وكبيرة الحجم، ولذلك فاقت أهميتها على "شركات الأشخاص" نظراً لما لها من تأثير هام على إقتصاديات الدول، وعلى عملية التنمية فيها. ومن هنا نظم المشرع اللبناني الشركة المساهمة للمحافظة على دورها الرائد "كأهم نظام دولي منشئ للعمل المشترك بين الشعوب المتحضرة، وأفضل ثمرة قانونية للنظام الإقتصادي الحر الذي تمكن بفضلها من التوسع، والانتشار داخل الدولة وخارجها"².
2. إن لهذه الشركة خصائص متعددة تجعلها محل استقطاب للمستثمرين و منها أن رأس مالها يقسم إلى أسهم متساوية القيمة وسهلة التداول، و مسؤولية المساهم فيها محدودة بما يملكه من أسهم في رأسمالها، وبعدم تأثرها بوفاة المساهم، أو إفلاسه، أو الحجر عليه، إضافة إلى استقلال شخصها التام عن شخصية الشركاء، ما يتيح لها الاستمرار والاستقرار بغض النظر عن تغيير المساهمين خلال نشاطها³. وسواء كان موضوع الشركة مدنياً أو تجارياً، فإنها تخضع لأحكام قانون التجارة، وذلك استناداً إلى المادة 78 التي تنص على الآتي: "تخضع لقانون التجارة، وأعرافها كل شركة مغفلة أيًا كان موضوعها".
3. أفرد المشرع اللبناني للشركات المغفلة المواد 77 إلى 225 من قانون التجارة، وتدخل بطريقة أمرة في تنظيمها، رعاية للمصالح القومية، وحماية للادخار العام، حتى أصبح لهذه الشركات نظام قانوني أقرب إلى القانون منه إلى العقد، حيث لم يترك المشرع أمر إنشاء الشركة المغفلة لإرادة المتعاقدين الحرة، ولم تعد عقوداً تقوم على مبدأ حرية التعاقد، وسلطان الإرادة. وباعتبار أن الشركة المغفلة وسيلة لجمع الرساميل فقد اعتبرها جانب من الفقه الفرنسي آلية قانونية أو جهازاً قانونياً وضعه المشرع تحت تصرف الأشخاص⁴.
4. رافق بروز المعيار الإقتصادي في تنظيم العلاقات التعاقدية تغير في المفهوم التقليدي للشركات والشركاء ليصبح شكلاً من أشكال إدارة رؤوس الأموال للمستثمرين الراغبين في تحقيق الأرباح دون تكبد عناء التخطيط والإدارة. إن الشركة المساهمة بمفهومها ونظامها هي الأكثر محاكاة للنظرة الحديثة للشركات، ما دفع المشرع اللبناني إلى إجراء تعديلات للأحكام المنظمة لهذا النوع من الشركات وأبرزها أتى بموجب القانون رقم 126 بتاريخ 29 آذار 2019⁵، أي بعد مرور 77 عاماً على صدور قانون التجارة البرية عام 1942. طالت التعديلات الجزء الأكبر من المواد القانونية التي تنظم الشركة المغفلة في كل مراحلها (تأسيس- نشاط-حل)، كما أنه أدخل مفاهيم قانونية لم تكن موجودة سابقاً، وأتت هذه التعديلات في إطار استحداث قاعدة صلبة لجذب الاستثمارات، وتحريك العجلة الإقتصادية التي تراجعت حتى الانهيار في الأونة الأخيرة، خاصة بعد تراجع دور المصارف التجارية، وثقة المودعين في أداءها. إلا أن السؤال الجوهرى الذي يطرح هنا، هل أصاب المشرع في التعديلات التي أدخلها، وأضافها على أحكام الشركة المغفلة؟ وهل ستساهم فعلاً في الاستجابة إلى متطلبات السوق الإقليمية، والدولية، واستقطاب المستثمر اللبناني والأجنبي، ما يعود بالنفع على العجلة الإقتصادية في لبنان؟
5. إن الدراسة الراهنة تعالج السؤال أعلاه من خلال العودة إلى مراحل حياة الشركة من تأسيس، ونشاط، وانتهاء لبيان أهم التعديلات التي طالت مختلف مراحلها، وإظهار الوضع الجديد لهذا النوع من الشركات للتمكن من معرفة فيما إذا كان المشرع مصيباً في هذه التعديلات، وما إذا كانت تطبق في البيئة الإقتصادية، والاجتماعية الراهنة في لبنان. وهذا ما سوف تركّز عليه دراستنا التي تنقسم إلى عنوانين أساسيين يتمحوران حول معالجة أثر التعديلات على المفهومين التقليديين للشركة المغفلة و للمساهم (في (مبحث أول)، و حول كيفية تعزيز دور الشركة المغفلة كإطار قانوني فاعل و مستقطب للإستثمارات (مبحث ثاني).

¹ مصطلح "الشركة المغفلة"، الذي يستعمله المشرع اللبناني، يوازي مصطلح "الشركة المساهمة" في القوانين العربية.

² G. Ripert, Aspects juridiques du capitalisme moderne, Paris, 1951, n°46, p.109. مالك عبد الله الكريم أحمد الشويكي، القانون الواجب التطبيق على مسؤولية أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة، دار النهضة العربية، بيروت، 2019، ص. 13؛ أكثم الخولي، قانون التجارة اللبناني المقارن، الشركات التجارية، ج.2، دار النهضة العربية-بيروت، 1968، ص. 225.

³ الياس ناصيف، الشركات التجارية، دراسة مقارنة، ج.1، الحلبي، بيروت، 2017، ص. 264 و ما يليها.

⁴ J-J. Paillusseau, La société anonyme, technique d'organisation de l'entreprise, Sirey, 1967, p.64 ; A. Couret, Les apports de la théorie micro-économique moderne à l'analyse du droit des sociétés, Rev. Soc. 1984, p. 10

صفاء مغريل، القانون التجاري اللبناني، الشركات التجارية، (دون دار نشر)، بيروت، 2017، ص. 202.

⁵ الجريدة الرسمية اللبنانية، العدد 18، صادرة في تاريخ 2019/4/1.

المبحث الأول: أثر التعديلات على المفهوم التقليدي للشركة المغفلة والمساهم

6. من أهم المعايير الجاذبة للإستثمار و التي كُرست حديثاً على الصعيدين الإقليمي و الدولي، هو تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة في اطار القطاع الخاص و أبرزها قواعد الشفافية و المساءلة؛ نظرياً هذا ما حاول صنعه المشرع اللبناني في التعديلات التي أدخلها على الشركة المغفلة التي لم تمرّ دون المساس في جوهر خصائص كل من الشركة المغفلة و صفة المساهم.

المطلب الأول: تراجع خصائص الإغفال لصالح الشفافية

الفرع الأول: تعريف الشركة المغفلة وخصائصها

7. **تعريف الشركة المغفلة**- عرفت المادة 77 من قانون التجارة أن الشركة المغفلة "هي شركة يكون رأسمالها مقسماً إلى أسهم، أي أسناد قابلة للتداول، وهي تعمل تحت اسم تجاري وتؤلف بين عدد من الأشخاص لا يقل عن ثلاثة يكتتبون بأسهم، ولا يكونون مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر مقدماتهم". وهكذا يكون المشرع اللبناني استبدل عبارة "شركة عارية من العنوان" بعبارة هي شركة تعمل تحت "اسم تجاري"، وكان صريحاً حول تحديد العدد الأدنى للشركاء في الشركة المغفلة وهو ثلاثة، ولكن هذه المعلومة مذكورة أيضاً بموجب المادة 79 من القانون ذاته: "لا يجوز أن يقل عدد المؤسسين عن ثلاثة....". هذا التكرار، والإصرار من قبل المشرع جاء في سياق التأكيد على أن الشركات المغفلة لا يمكن أن تؤسس بإرادة شخص واحد، وبالتالي تخرج من نطاق تطبيق شركة الشخص الواحد؛ هذا النوع الأخير من الشركات المستحدث بموجب القانون رقم 2019/126 في الفقرة الثانية من المادة 844 من قانون الموجبات والعقود التي تنص على أن: "الشركة عقد متبادل بمقتضاه يشترك شخصان أو عدة أشخاص في شيء يقصد أن يقتسموا ما ينتج عنه من الربح. يمكن، في الحالات المنصوص عليها قانوناً، تأسيسها بعمل صادر عن إرادة شخص واحد". إلا أنه في هذا الصدد ورد استثناء فيما يخص شركة الأوف شور، وهي "شركة مساهمة"، بموجب المادة الأولى من القانون رقم 85 الصادر بتاريخ 2018/10/10 ويفيد إمكانية تأسيسها بإرادة شخص واحد.

8. في ظل تراجع المفهوم العقدي للشركة لصالح "فكرة النظام"، حافظت الشركة المغفلة على الطابع العقدي في مرحلة التأسيس، ليس خدمة للنظرية ولكن مواءمة مع فكرة تعددية الشركاء التي تشكل شرطاً جوهرياً لتأسيس هذا النوع من الشركات. ولكن المشرع لم يتوسع في المفهوم التعاقدى لينظم البنود التعاقدية التي يمكن للمؤسسين، أو المساهمين أن يدرجوها في نظام الشركة في لحظة التأسيس، أو بشكل لاحق. علماً أن هذه التقنيات قد تشكل أداة فاعلة لإعادة تنظيم الشركة لجهة رأس المال، والنشاط بشكل عام (أي أداة إنقاذ للمشروع المتعثر)⁶، وبخاصة بعد أن تبني المشرع، بموجب تعديل 2019، مبادئ الحوكمة، ما قد يحد من آثار هذه البنود السلبية، أو غير المباشرة لجهة تحقيق مصالح جزء من المساهمين على حساب الجزء الآخر.

9. **خصائص الشركة المغفلة**⁷- تتميز في ضخامة رأسمالها، إذ وضع المشرع حداً أدنى له ثلاثين ملايين ليرة لبنانية على أن يقسم إلى أسهم اسمية متساوية القيمة، وقابلة للتداول بالطرق التجارية دونما حاجة إلى اتباع إجراءات الحوالة (التفرغ) المدنية، وحيث يبلغ الحد الأدنى للسهم ألف ليرة لبنانية.

10. إن الشرك المساهم مسؤول عن ديون الشركة في حدود ما يملكه من أسهم فيها. ويتفرع عن ذلك أن الشريك فيها لا يكتسب الصفة التجارية لمجرد دخوله الشركة. وبالتالي لا يترتب إفلاسه عند إفلاس الشركة، بعكس الشركاء المتضامنين في شركات التضامن، والتوصية البسيطة الذين يعتبرون تجاراً، ويسألون عن ديون الشركة من أموالهم الخاصة. ونظراً لأن الشركة المغفلة تقوم على الاعتبار المالي، فإن شخصية الشريك لا وزن لها؛ فلا تتأثر الشركة بوفاته، أو إفلاسه، أو الحجر عليه، ولا بخروج الشريك، وحلول آخر محله. بل إن تتجدد الشركاء باستمرار عن طريق تداول الأسهم التي أصبحت السمة البارزة لهذه الشركات، وأدت إلى ضعف نية الاشتراك لدى الشركاء المساهمين. حتى وصفهم البعض بأنهم دائنون عابرون للشركة أكثر منهم شركاء فيها و خاصة مع واقع غياب المساهمين عن الجمعيات العمومية⁸.

11. يجب أن تتخذ الشركة المغفلة لها اسماً تجارياً. لطالما كان عنوان الشركة المغفلة لا يتضمن اسم الشركاء، أو أحدهم على عكس شركات الأشخاص، وتُعتون الشركة باسم يؤخذ من موضوع نشاطها، لأن شخصية الشركاء فيها ليس لها أدنى اعتبار. فيقال مثلاً، شركة طيران الشرق الأوسط، أو "الشركة الوطنية للضمان"، أو "شركة التلفزيون اللبنانية"، على أن تضاف إلى هذا الاسم عبارة "شركة مساهمة لبنانية"، أو الحروف الأولى لها "ش.م.ل.". هل أن التعديل الذي طال المادة 77، واستبدل عبارة "عارية العنوان" بأن يكون للشركة "اسم تجاري" يتضمن إمكانية إدراج اسم أحد المساهمين، أو المؤسسين في عنوان الشركة، أم أن المصطلحين متوازنين في المعنى، والآثار، وفي هذه الحالة نتساءل عن غاية المشرع من هذا التعديل؟

إن الاسم التجاري هو الاسم الذي يستخدمه التاجر فرداً، أو شركة في مزاولة تجارته، وتمييز مؤسسته التجارية عن غيرها⁹. ولجهة تكوين الاسم التجاري، فالتاجر الفرد قد يتخذ اسمه الخاص، أو لقبه، أو الاثنين معاً، وهذا لا يمنع طبعاً من استعمال تسمية

⁶ صفاء مغربل و غسان قبيسي، الاطار القانوني للمساهمة في رأس مال الشركة، مجلة العدل 2019، 1، ص. 530.

⁷ هاني دويدار، القانون التجاري اللبناني، ج. 1، دار النهضة العربية، بيروت، 1995، ص. 479.

⁸ فؤاد عبدالله، إدارة الشركات المساهمة بين حقوق المساهمين القانونية و هيمنة مجلس الادارة و رئيسه عليها، دار أم الكتاب- بيروت، 1995، ص. 17؛ اكثم الخولي، مرجع سابق، ص. 48 و ما يليها.

⁹ مصطفى كمال طه، أساسيات القانون التجاري، الحلبي-بيروت، 2012، ص. 687.

مبتكرة كاسم تجاري، وقد يكون هذا التاجر شخص معنوي، أي شركة، وقد تتخذ لها اسمًا تجاريًا، هل يمكن أن يكون هذا الاسم من أسماء الشركاء، أم يجب أن يكون حكمًا تسمية مبتكرة مستنبطة من موضوع نشاط الشركة؟

عادةً تتفاوت إمكانية التاجر الشخص المعنوي في إدراج أسماء الشركاء في عنوان الشركة، أو كاسم تجاري، بالنظر إلى أهمية الاعتبار الشخصي، أو المالي فيها. ففي الشركات التي يطغى فيها الاعتبار الشخصي (شركات التضامن- التوصية البسيطة) يمكن أن يدرج في العنوان أسماء الشركاء، أو أحدهم بصراحة النصوص التي تنظم هذا النوع من الشركات، أما في الشركات التي يطغى عليها الاعتبار المالي، فقد حددت النصوص أنه يجب أن يكون لها اسم تجاري، دون أن تحصره بالتسمية المبتكرة، هل هذا يعني أنه يمكن إدراج أسماء المؤسسين، أو المساهمين في الاسم التجاري للشركة المغفلة، خاصة أنه في لبنان معظم الشركات المساهمة هي شركات عائلية، وأن التوجه الحالي جعل هوية المساهمين معلومة¹⁰؟

12. لا يمكن للشركاء تقديم عملهم كحصة في تكوين مقدمات رأس المال. من المعلوم أن كل شريك ملزم بتقديم نصيب لتكوين رأس المال الشركة، ويجوز أن تتمثل تقديماته بمبلغ نقود، أو عينًا معينة، أو عملاً، أو الثقة التجارية. ويتكون رأس المال من حصص نقدية، وحصص عينية معًا دونما الحصة بالعمل، وبما أن الشركة المغفلة هي قائمة على الاعتبار المالي، ورأس مالها هو ضمانات الدائنين الأساسية، لذلك استثنى المشرع الحصة بالعمل من إطار المقدمات التي تكون رأس المال في الشركة المغفلة¹¹.

لم تطل التعديلات فقط مفهوم العام للشركة المغفلة، بل امتدت لشروط التأسيس الموضوعية و الشكلية كما سنبين في الفرع الثاني.

الفرع الثاني: تأسيس الشركة المغفلة

13. لا تنشأ الشركة المغفلة بمجرد إبرام عقد التأسيس، بل لا بد من العديد من الإجراءات التي نص عليها القانون، والتي قد تستغرق وقتًا لإنجازها. لذلك ربط المشرع تأسيس الشركة باتخاذ إجراءات للتأكد من جديتها، لما يشكل هذا النوع من الشركات من أهمية، وخطورة اجتماعية كبيرة لاعتمادها بصفة رئيسة في تمويلها على الادخار العام، كما أنه قرر جزاءات على مخالفة هذه الإجراءات، تصل في بعض الأحيان إلى حد المساءلة الجنائية¹².

14. إجراءات تأسيس الشركة- يعتبر مؤسسًا لشركة مغفلة كل شخص طبيعي، أو معنوي (شركة، دولة..) صدرت عنه فكرة تأسيس شركة، وقام بمباشرة إجراءات هذا التأسيس فعلاً، بشرط أن يكون قد عمل بطريقة إيجابية، ومستمرة وفاعلة، مع تحمل المسؤولية الناجمة عنه.

ومن أجل تقوية ضمان المكتتبين في الشركة، نصت المادة 79 تجارة على أنه: "لا يجوز أن يقل عدد المؤسسين عن ثلاثة". كما أن المادة نفسها، ومن أجل ضمان نزاهة المؤسسين، وحماية جمهور المكتتبين، حظرت على أي شخص قد ارتكب، أو حاول ارتكاب جنائية تطبق عليها عقوبات الاحتيال، أو اختلاس أموال، أو إصدار شيكات بدون مؤونة عن سوء نية على سبيل المثال، أو إخفاء ما ينتج عن هذه الجرائم من أشياء، أن يشترك في تأسيس شركة مغفلة. كما أنه يُسأل المؤسسون بالتضامن عن الالتزامات المعقودة، والنفقات المتداولة من أجل تأسيس الشركة، ولا يحق لهم العودة على المكتتبين من أجل استيفائها في حال لم تؤسس الشركة¹².

أما بالنسبة لإجراءات التأسيس فهي تنحصر في تحرير نظام الشركة، والاكنتاب في رأس المال، والوفاء بقيمة الأسهم، ودعوة الجمعية العمومية التأسيسية لتقدير الحصة العينية، وتعيين الهيئات الإدارية الأولى، والتحقق من صحة التأسيس، وشهر الشركة.

15. في تحرير نظام الشركة- تبدأ إجراءات التأسيس بتحرير نظام الشركة الذي يشمل اسم الشركة، وأغراضها، ومركزها الرئيسي، والمدة المحددة لها، ومقدار رأسمالها، وقيمة الأسهم وأنواعها، والسندات وكيفية توزيع الأرباح، وعدد أعضاء مجلس الإدارة، وصلاحياتهم، وكذلك الأحكام المتعلقة بسير الشركة، وحلها، وتصفياتها.

يلتزم المؤسسون بتوقيع نظام الشركة بعد تحريره، إذ يصبح المستند الأساسي الذي يركز عليه المكتتبون بمثابة العقد المبرم بين الشركاء المساهمين، أو الدستور الذي يحدد العلاقات القانونية بين الشركاء، والذي سيحكم حياة الشركة من نشأتها إلى حين حلها، ثم بعد ذلك يجب أن يودع نظام الشركة مع كل تعديل لاحق له لدى أي كاتب عدل على الأراضي اللبنانية، طبقاً للمادة 80 المعدلة من قانون التجارة التي كانت تستوجب الإيداع لدى كاتب العدل في المنطقة التي يقع فيها المركز الرئيسي للشركة. يصب هذا التعديل في إطار اختزال تعقيدات الإجراءات التي تسبب الإطالة دون مسوغ للأشخاص الراغبين في تأسيس شركة مغفلة.

16. الاكنتاب في رأس المال- أعطى المشرع اهتمامًا كبيرًا لرأس مال الشركة المغفلة باعتباره الضمان العام لدائني الشركة من جهة، ولأن المدّخرين يكتبون مراعاة لرأس المال من جهة أخرى.

¹⁰ أنظر لاحقاً: الغاء الأسهم لحامله و لأمر بموجب القانون رقم 75/ 2016، و تشديد البيانات الواجب نشرها و منها تسجيل اسم و هوية المساهم ص. 7 و 8.

¹¹ صفاء مغريل، مرجع سابق، ص. 19.

¹² هاني دويدار، مرجع سابق، ص. 484.

الحد الأدنى لرأس المال- يمثل رأسمال الشركة المغفلة القيمة الاسمية للحصص النقدية، والعينية التي قدمت للشركة عند تأسيسها. وقد وضع المشرع حدًا أدنى لرأسمال الشركة لكي يجعل نشاطها يقتصر على المشروعات الكبيرة، إذ يجب أن يكون كافيًا لتحقيق غرض الشركة، شرط أن لا يقل عند تأسيسها عن ثلاثين مليون ليرة، وأن يتم الإكتتاب بكافة رأس المال عند التأسيس، تطبيقًا لأحكام المادة 83 من قانون التجارة اللبناني.

وقد أضافت المادة 104 من القانون عينه، المعدلة بموجب القانون رقم 2016/75، أن رأسمال الشركة يقسم إلى أجزاء متساوية قابلة للتجزئة، تمثلها وثائق للتداول تكون اسمية¹³. وكان هذا القانون قد ألغى الأسهم لأمر، ولحامله ووضع نتيجةً للضغوطات الدولية التي خضعت لها المصارف للحد من نطاق السرية المصرفية تحت راية محاربة تبييض الأموال، وتمويل الإرهاب، وصدر على إثرها تعديلًا لقانون تبييض الأموال. إن إلزام الشركات المغفلة إصدار أسهم اسمية فقط، أي أسهمًا تحمل اسم المساهم، ويتم تداولها عن طريق قيدها في دفاتر الشركة، وبمجرد اتفاق المتعاقدين، يضمن معرفة هوية صاحب الأسهم الذي قد يكون صاحب الحق الاقتصادي نفسه، أو أن هذا الأخير يستتر خلف هوية المساهم الظاهر، لكن على الأقل تبقى هوية المساهم الظاهر، أو الفعلي، معلومة وليست مجهولة احتمال كان واردًا في إطار الأسهم لحاملها.

انسجامًا مع تعديل 2016، جاء القانون رقم 1472 في 2018/9/27 ووضع آلية تحديد صاحب الحق الاقتصادي، وكُرس كذلك في تعديل 2019 الذي نصّ على وجوب ذكر اسم صاحب الحق الاقتصادي من ضمن البيانات الواردة في السجل التجاري¹⁴. عمليًا إن مفهوم "صاحب الحق الاقتصادي"، أي الذي يملك الحقوق المالية دون حتمية أن يكون مساهمًا، يدعونا إلى التساؤل فيما إذا كان هذا السياق يتعارض والمفهوم التقليدي للمساهم/ الشريك، وفيما إذا كان وجهًا من أوجه تطبيق الاتفاق الرديف، أو تكريسًا له¹⁵؟

ولا نعلم لماذا لم ينظم المشرع، حتى بعد تكريس مفهوم صاحب الحق الاقتصادي، "عقد حمل الأسهم" الذي قد يؤمن للشركة تمويلًا مقابل ضمان حمل الأسهم؟ مما لا ريب فيه أن هذا الاتفاق يطرح إشكاليات عديدة كفكرتي البند الأُسدي، ونية الاشتراك، ولكن بالمقابل قد يشكل وسيلة، ولو مؤقتة لتمويل الشركة، أو إنقاذها، أكثر بساطة لناحية الإجراءات التي تتطلبها مثلًا عملية دمج الشركات، أو ضربة الأكرديون التي لم يكرسها بعد المشرع اللبناني، وأكثر فاعلية لجهة عدم ظهور الشركة بمظهر المتعثر ماليًا¹⁶.

إن إلغاء الأسهم لحاملها ولأمر، وإلزام الشركات المغفلة إصدار أسهم اسمية، بالإضافة إلى ضرورة إظهار هوية صاحب الحق الاقتصادي غير المساهم وهوية المساهم، وتسجيلهما في السجل التجاري، وإلزام الشركة أن تتخذ اسمًا تجاري، وما يحتمل من إمكانية إدراج أسماء المؤسسين، أو المساهمين مالكي أكثرية الأسهم، يدفعنا للتساؤل حول تسمية هذه الشركة بشركة مغفلة، هل أن عنصر الإغفال "الذي يتجسد بإغفال أسماء المساهمين في العنوان، وفي عدم أهمية كشف هوية المساهمين كونها شركة قائمة على الاعتبار المالي"، ما زال محققًا في ظل هذه التعديلات الحديثة؟

17. الاكتتاب تعريفه وطبيعته- الاكتتاب هو إعلان المدّخر عن رغبته في الاشتراك بمشروع الشركة وتعهده بتقديم حصة من رأسمالها تتمثل في عدد معين من الأسهم. لقد اختلف الفقه حول تكييفه القانوني، بيد أن الرأي الراجح يعتبر أن الاكتتاب بمثابة عقد تبادلي بين المكتتب والشركة في طور التأسيس باعتبارها شخصًا معنويًا يمثلته المؤسسون، وهو عمل تجاري، ومن عقود الإذعان كون الرضى محدّد بالموافقة من عدمها لشراء هذه الأوراق المالية دون إمكانية التفاوض والتعديل¹⁷.

طرق الاكتتاب- طريقة أولى: الاكتتاب المطلق، ويعتبر بأن رأس مال الشركة المقسم إلى أسهم يتم الحصول عليه بأكمله من المؤسسين دون حاجة إلى الدعوة العامة للدخار وتسمى هذه الطريقة بطريقة التأسيس الفوري، أو التأسيس دون الدعوة العامة للدخار. **طريقة ثانية:** الاكتتاب المفتوح، ويفيد بأن رأس مال الشركة يتم جمعه من طريق طرح الأسهم الممثلة لرأس المال على الجمهور لشراؤها. وتسمى هذه الطريقة بطريقة التأسيس المتعاقب، أو التأسيس عن طريق الدعوة العامة للدخار، إذ يتم طرح جانب من أسهم الشركة على الجمهور من طريق أحد المصارف مقابل عمولة تضاف إلى نفقات التأسيس.

¹³ أعاد المشرع صياغة المادة 78 من ق.ت ليضفي الوضوح والتشدد في نتيجة عدم الالتزام بأحكام هذه المادة. فهي تلزم أن يكون للشركات المغفلة التي يكون موضوعها استثمار مصلحة عامة، أو مرفقًا عامًا، أسهمًا اسمية لمساهمين لبنانيين طبيعيين، أو لشركات يتكون رأسمالها من حصص، أو أسهم اسمية عائدة ملكيتها بالكامل لأشخاص لبنانيين. ويستتبع ذلك عدم إمكانية التفرغ عن هذه الحصص، أو الأسهم بشكل مباشر، أو غير مباشر إلى غير لبنانيين، وإلا اعتبر هذا العمل باطلًا بطلانًا مطلقًا.

¹⁴ المادة 11/26:و يتقدم طالب التسجيل لقلم المحكمة نسخة عن صك التأسيس وخلاصة عنه مكتوبة على نسختين ومشمّلة على الطابع وعلى توقيعيه ومتضمنة بوجه خاص البيانات الآتية: 11- هوية صاحب أو أصحاب الحق الاقتصادي".

¹⁵ T. Zein, La place actuelle de la notion d'affectio societatis au regard de l'expansion du critère économique (étude comparative), Rev. Univ. Lib, 2020, 2, n°131, p. 57.

¹⁶ أحمد إشراقية، "عقد حمل الأسهم" كوسيلة حديثة لاستمرارية الشركات وإنقاذها من عثرتها في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة: دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ملحق خاص بأبحاث المؤتمر السنوي الدولي 9-10 أيار، تشرين أول 2018، 3، ص. 303.

¹⁷ اكثم الخولي، مرجع سابق، ص. 240.

18. **شروط صحة الاكتتاب-** لكي يكون الاكتتاب صحيحاً لا بد من توافر شروط معينة شكلية وموضوعية يؤدي تخلفها كلياً، أو جزئياً إلى بطلان الاكتتاب¹⁸.

19. **الشروط الشكلية-** أوجب القانون بموجب المادة 81 ق.ت على المؤسسين، إذا كانت الدعوة موجهة إلى الجمهور من أجل الاكتتاب برأسمال الشركة، أن ينشروا في الجريدة الرسمية، وفي صحيفة يومية محلية، وأخرى إقتصادية بياناً مرفقاً بوثيقة الاكتتاب، يشتمل على اسم وتوقيع كل منهم، وعنوانه، ويتضمن، على الأخص، تسمية الشركة، ومركزها الرئيسي، ومراكز فروعها، وموضوعها، ومدتها، ومقدار رأسمالها، وثمان الأسهم، والمعدل منه، وقيمة المقدمات العينية، وبند الفائدة المحددة، وإذا وجدت شروط توزيع الأرباح، وعدد أعضاء مجلس الإدارة، ومرتباتهم المقررة في نظام الشركة، وصلاحياتهم. وفي حال مخالفة الشروط الشكلية المذكورة آنفاً، حددت المادة 82 معذلة أن يدفع المؤسسون غرامات مالية، وتقع عليهم عقوبات، وحتى إمكانية إلغاء الاكتتابات المعقودة، وقد جعل المشرع قيمة الغرامة المترتبة على المخالفة تتراوح بين مليونين كحد أدنى، وعشرة ملايين ليرة لبنانية كحد أقصى، بعد أن كانت تتراوح بين ألف حتى خمسة آلاف ليرة لبنانية. وهذه الغرامة باتت أكثر واقعية مما كانت عليه قبل تعديل 2019، ويصب ذلك في إطار دعم الشفافية، والمحاسبة كونهما ركيزتان أساسيتان لنظام الحوكمة¹⁹ الذي تبني المشرع اللبناني جزءاً من مبادئه في تعديل العام 2019 لقانون التجارة البرية.

20. **الشروط موضوعية-** يجب أن يكون الاكتتاب في رأس المال كاملاً، إذ لا يجوز للمؤسسين فرض جزء من رأس المال للاكتتاب، أو الاكتفاء بالجزء الذي اكتتب فيه فعلاً، والاستغناء عن الباقي. كذلك لا يجوز إصدار السهم بأقل من قيمته الاسمية. كما أن الاكتتاب يجب أن يكون باتاً وناجزاً، حيث لا يجوز العدول عنه، أو تعليقه على شرط، أو بأجل معين. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون الاكتتاب جدياً بمعنى التزام المكتتب دفع قيمة الأسهم فعلاً، والانضمام للشركة، وتحمل الأعباء الناتجة عنه. وأخيراً، يجب أن يتم الاكتتاب من قبل ثلاثة مكتتبين على الأقل، تطبيقاً لأحكام المادة 79 ق.ت التي تحدد العدد الأدنى لمؤسسي الشركة بثلاثة.

كل هذه الشروط المذكورة أعلاه تصب في إطار مجابهة صورية الاكتتاب الذي تنتج عنه أضرار مادية، ومعنوية تعود إلى تراجع الثقة بالشركة المساهمة كوسيلة لتنفيذ المشاريع المتوسطة والكبيرة، وإلى فقدان الثقة بالسوق اللبناني والاستثمار فيه.

21. **نتيجة الاكتتاب-** إما أن يتساوى مجموع الاكتتابات مع رأس المال المطلوب دون زيادة، أو نقصان، في هذه الحالة يمضي المؤسسون في استكمال باقي إجراءات التأسيس، ويعطى كل مكتتب ما اكتتب به من أسهم. وإما أن يزيد مجموع الاكتتابات على رأس المال المطلوب، وفي هذه الحالة يتم تخفيض كل اكتتاب بنسبة الزيادة، كما لو بلغت الزيادة ضعف رأس المال، فيعطى كل مكتتب نصف ما طلبه من أسهم، وإما أن لا يكتتب بكامل رأس المال، في هذه الحالة يعتبر مشروع الشركة غير ناجز.

22. **الوفاء بقيمة الأسهم-** عندما يتم الاكتتاب يتوجب على المكتتبين الوفاء بقيمة الأسهم التي اكتتبوا بها بكاملها، هذا من حيث المبدأ، بيد أنه يجوز أن يشترط نظام الشركة الوفاء بجزء من قيمة السهم النقدي عند الاكتتاب، على أن لا تقل النسبة عن الربع. في الحالة الأخيرة يلتزم بوفاء الجزء غير المدفوع من قيمة السهم في الموعد الذي يقرره مجلس الإدارة. ويعتبر المكتتب هو المدين الأصلي بقيمة السهم، فإذا تنازل عنه للغير يكون هذا الأخير ملزماً بالوفاء، على أن يبقى المكتتب الأصلي وجميع الذين أحرزوا السهم قبله مسؤولين بوجه التضامن عن الوفاء بالمبلغ الباقي مدة عامين فقط من تاريخ التفرغ، حيث أنه لا يمكن تضمين نظام الشركة نصاً مخالفاً، وإلا اعتبر باطلاً بطلاناً مطلقاً²⁰.

وفي حال تأخر المساهم عن الدفع في الوقت المحدد تسري عليه فائدة التأخير. أما إذا طالبت الشركة المساهم، وامتنع عن الدفع فيجوز لها إما مطالبته بالوفاء بالباقي من قيمة أسهمه عن طريق الدعوى الشخصية التي ترفع أمام القضاء، وتنفذ الحكم الصادر بحقه، وإما مطالبته عن طريق التنفيذ المباشر من خلال إجراءات سهلة كحجز أموال المساهم، وبيعها بالمزاد العلني من طريق المحكمة لاستيفاء الباقي من أسهمه، وإما أن تعتمد الشركة، بعد إنذار المساهم المتأخر، إلى بيع السهم، وتلقي على عاتقه النفقات، والخسائر التي تنجم عن البيع، وإذا كان الثمن الذي يباع به السهم أقل من المبلغ المطلوب بقي المساهم ملزماً بتسديد الفرق، وذلك بالتكافل، والتضامن مع المساهمين الذين أحرزوا السهم قبله²¹.

في حال وجود صاحب حق انتفاع وصاحب حق رقية للسهم الواحد، يكون صاحب حق الرقية ملزماً بالتسديد، ما لم يوجد اتفاق مخالف بينهما مبلغاً أصولاً من مجلس إدارة الشركة. ويشترط أن لا يقل المبلغ المدفوع عن ثلاثين مليون ليرة وذلك بهدف منع الاكتتابات الصورية من جهة، وضمان حصول الشركة على الأموال اللازمة عند تأسيسها لمباشرة نشاطها من جهة أخرى

18 الياس ناصيف، مرجع سابق، ص. 279 و ما يليها.

19 عمار حبيب جهلول، النظام القانوني لحوكمة الشركات، منشورات زين، بيروت، 2011، ص. 168 و ما يليها؛ الياس ناصيف، حوكمة الشركات في القانون المقارن و تشريعات الدول العربية، الحلبي- بيروت، 2017، ص. 221 و ما يليها.

هاني دويدار، مرجع سابق، ص. 490 و ما يليها. ²⁰

21 حالة من حالات اخراج المساهم التي نص عليه القانون صراحة كعقوبة لعدم تنفيذ الالتزامات من قبل المساهم علماً ان المادة 64 من قانون التجارة اللبناني، التي لم تميز بين شركات الأشخاص و الأموال، نصت على حالتين للإخراج القضائي للشريك كبديل عن حل الشركة: أنظر لاحقاً، ص. 22.

ماذا لو أن المساهم لم يستطع دفع المبلغ المتبقي بسبب حدوث ظرف طارئ جعل تنفيذ التزاماته أمراً مرهقاً؟ هل يبقى إخراج الممثل بيع الأسهم هو الحل الأنسب؟ من حيث المبدأ لم يكرّس المشرع نظرية الظروف الطارئة²²، ولم يخصص حكماً خاصاً لعدم الدفع ما تبقى من قيمة الأسهم بسبب الظروف الطارئة، ربما لأن آثار تطبيق هذه النظرية لا يتلائم وطبيعة عمل الشركات، فإن تعديل الالتزامات لإعادة التوازن سوف يؤثر على كيان الشركة، ورأسمالها العنصر الأهم في شركات الأموال.

أما في حال كانت الأسهم تمثل حصصاً عينية فيجب الوفاء بقيمتها كاملة عند تأسيس الشركة.

23. يجب على المؤسسين إيداع المبالغ المدفوعة من المكتتبين قبل تأسيس الشركة بشكل نهائي في أحد المصارف العاملة في لبنان في حساب مفتوح باسم الشركة قيد التأسيس، مع جدول بالمكتتبين، والمبلغ المدفوع من كل منهم.

قام المشرع بموجب تعديل 2019 بإعادة صياغة المادة 85 بطريقة جديدة، وإلغاء الثغرات التي كانت تتضمنها. فألغى من مضمونها كلمة "الترخيص" لأن التأسيس لم يعد مرتبطاً بالترخيص منذ العام 1977 بموجب المرسوم رقم 54، وربط مدة التأسيس وهي ستة أشهر من تاريخ توقيع النظام لدى كاتب العدل²³؛ فوسّع بموجب هذا التعديل أيضاً مسؤولية المؤسسين الذين يخالفون الالتزام بإيداع المبالغ المدفوعة من المكتتبين قبل تأسيس الشركة بشكل نهائي في أحد المصارف، أو في حال سحبوا كل المبالغ المودعة، أو جزء منها، أو تصرفوا بها قبل الانتهاء من التأسيس. بعد تعديل 2019 أصبحت عقوبة عدم الالتزام بهذا الموجب مرتبطة بتوصيف الفعل دون حصره بجريمة إساءة استعمال الائتمان، أو الإدارة غير النزيلة، فضلاً عن المسؤولية المدنية التي ترتبها عليهم هذه الأفعال.

وإذا لم تؤسس الشركة في مدة ستة أشهر من تاريخ توقيع النظام لدى الكاتب العدل، يحق لكل مكتتب مراجعة قاضي الأمور المستعجلة لتعيين مدير مؤقت يعهد إليه سحب المبالغ، وإرجاعها إلى المكتتبين بعد حسم نفقات التوزيع عند الاقتضاء. ماذا لو كان التأخير يعود لظرف طارئ اعترض عملية التأسيس، هل يبقى الحكم هو إرجاع أموال المكتتبين؟ لم ينظم المشرع مفاعيل حدوث هذه الظروف في إطار تأسيس، وحياة الشركات، ولا في العقود عامة. وفي ظل غياب نظرية الظروف الطارئة التي قد تكون آثارها سلبية على تأسيس الشركة بما أن مجموع مقدمات المساهمين/ المكتتبين يشكل رأسمالها، الضمانة الأساسية في شركة المساهمة، نسال عن مدى إمكانية منح مهل إضافية في حال حدوث ظرف إقتصادي غير متوقع حال دون إمكانية المكتتب إيفاء القيمة المترتبة عليه في المهلة المحددة. هذا الاحتمال ليس بعيداً عن مضامين مواد قانون الموجبات، والعقود، والقانون التجاري، فالأول سمح للقاضي بموجب المادة 115 أن يمنح للمدين حسن النية مهلاً معتدلة لإيفاء الموجب، أما الثاني منع بموجب المادة 260 إعطاء هذه المهل للمدين إلا في ظروف استثنائية، فهل يمكن اعتبار حدوث ظرف إقتصادي غير متوقع حال دون إمكانية المكتتب إيفاء القيمة المترتبة عليه في المهلة المحددة ظرفاً استثنائياً؟ يترك الأمر للقاضي في هذه الحالة لإعتباره، أو عدم اعتباره ظرفاً استثنائياً، وبالتالي منح مهلاً معتدلة. هذا سوف يستتبع على القاضي التأكد فيما إذا كان إعطاء هذه المهل يقع في مصلحة إنقاذ الشركة كوحدة إقتصادية من عدمه.

24. أضاف تعديل 2019، فقرة خامسة للمادة 85 ق.ت سمح بموجبها للمؤسسين أن يقرّروا بالإجماع، وقبل أي اكتتاب من المساهمين، التراجع عن التأسيس، واسترجاع المبالغ المودعة لدى المصرف. ولكن هذه الخطوة مرتبطة بأن تتم قبل انقضاء مهلة الستة أشهر المذكورة أعلاه، وإبراز كتاب مصدق أصولاً لدى الكاتب العدل، الذي أودع النظام لديه، يفيد بإلغاء ذلك نظام، إضافة إلى إبراز ما يثبت تسديد الرسوم، والضرائب المترتبة على نظام الشركة عند الاقتضاء. وتمثل هذه الإضافة إحدى طرق التعبير عن حسن نية المؤسسين بإنهاء التأسيس عندما يرون، ربما، استحالة في إتمام عملية الاكتتاب، أو أدركوا أن المخاطر تفوق الأرباح في حال المضي في المشروع، وبالتالي تفادي تعرّضهم للمسؤوليتين الجزائية، والمدنية، وإنشاء شركة غير قابلة للحياة إقتصادياً، ما يعود بالضرر على المكتتبين وعلى السمعة والثقة في تنفيذ المشاريع عن طريق الشركة المغفلة. فالتأسيس وفقاً لمبدأ حسن النية ما هو إلا تطبيق لأحكام قانون الموجبات، والعقود التي كرست مبدأ حسن النية بموجب المادة 221 لفهم، وتفسير، وتنفيذ العقود المنشأة على وجه قانوني. هذا ما أكدت عليه القرارات القضائية مع وجوب احترام هذا المبدأ أيضاً في مرحلة المفاوضات²⁴.

ولكن قد يتبين للمؤسسين بعد بدء الاكتتاب من قبل المساهمين، عدم إمكانية المضي في التأسيس لأسباب موضوعية بحتة، فكان لا بد للمشرع أن يعطهم حقّ التراجع عن التأسيس. إلا أن هذا الاحتمال يمكن أن ينضوي تحت مسمى الإلغاء بإرادة منفردة "إرادة المؤسسين"، ولا يمكن أن يستنتج استنتاجاً من تعديل 85 الذي كان صريحاً بخصوص شروط التراجع عن التأسيس، وبما

²² محمد حسن قاسم، القانون المدني، العقد، المجلد الثاني، الحلبي، بيروت، 2018، ص. 59 وما يليها.

²³ بعد أن كانت الآراء منقسمة بين أن مدة 6 أشهر تسري من تاريخ الترخيص تأسيس الشركة المساهمة أو من تاريخ انصرام المهلة المحددة لاقتال الاكتتاب وعند انقضاء هكذا تحديد، قابلاً من افتتاح الاكتتاب بالذات: أنظر شارل فايلا و بيار صفا، الوجيز في القانون التجاري اللبناني، شرح قانون التجارة باللغتين العربية والفرنسية، ج. 1، 2004، ط. 2، ص. 179؛ الياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، ج. 7، تأسيس الشركة المغفلة، الحلبي، بيروت، 2011، ص. 268.

²⁴ محكمة الاستئناف بيروت، الغرفة الثالثة، تاريخ 25 نيسان 1968، النشرة القضائية 1970، ص. 449؛ فايز الحاج شاهين، في المسؤولية السابقة للتعاقب الناشئة عن قطع المحادثات، مجلة العدل، 1979 (2-1)، ص. 10 وما يليها.

ان الإلغاء بإرادة منفردة يبقى استثناءً²⁵ على القاعدة بأن الإلغاء هو إما قضائي أو إتفاقي²⁶، وبالتالي إن أي تطبيق لهذا الإلغاء بإرادة منفردة يستوجب تدخّل المشرّع الصريح، أو تكريسه من قبل محكمة التمييز.

25. انعقاد الجمعية العمومية التأسيسية. عندما يتم الاكتتاب بكامل رأس مال الشركة، يدعى المساهمون إلى جمعية عمومية تأسيسية لاتخاذ بقية الإجراءات اللازمة لاستكمال تأسيس الشركة. وقد اشترطت المادة 193 ق.ت. لصحة اجتماعاتها نصاباً قانونياً خاصاً بحيث لا يجوز أن يقل عدد المساهمين فيها عن ثلثي رأس المال على الأقل في الدعوة الأولى، ونصف رأس المال في الدعوة الثانية في حال عدم تأمين النصاب القانوني في الدعوة الأولى، والثانية يمكن عقد جمعية ثالثة يكفي أن يمثل فيها ثلث رأس المال الشركة. وإذا لم يتيسر عقد هذه الجمعية فهذا يعني مشروع تأسيس الشركة لم ينجح.

26. اختصاصات الجمعية العمومية التأسيسية. في حال تأمين النصاب القانوني لعقد الجمعية التأسيسية في أي من الدعوات الثلاث تكون مناقشاتها قانونية. تقوم باختصاصات معينة، حيث تتولى تقدير الحصص العينية، وتعيين الهيئات الإدارية الأولى اللازمة للشركة، والتحقق من صحة تأسيسها.

27. تقرير الحصة العينية. في حال دخول حصص عينية في تكوين رأسمال الشركة عند التأسيس (عقارات، محلات تجارية...) أوجب القانون تقدير هذه الحصص تقديرًا صحيحًا، وذلك باتباع إجراءات معينة للتحقق من صحة هذا التقدير، وهي الآتية:

- 1- الطلب من رئيس محكمة المنطقة التابع لها مركز الشركة تعيين خبير، أو أكثر لتقدير الحصص العينية دون الالتزام بلانحة الخبراء المقبولين رسميًا لدى المحكمة.
- 2- يوضع تقرير الخبراء عن تقدير الحصص العينية قيد اطلاع المكتتبين.
- 3- عقد جمعية عمومية تأسيسية من المساهمين خلال الشهر الذي يلي تقرير الخبراء، فيعرض عليها على أن يقتصر التصويت في هذا الشأن على أصحاب الأسهم النقدية، بحيث لا يحق لأصحاب الحصص العينية التصويت، حتى ولو كانوا مكتتبين في أسهم نقدية، أو وكلاء عن أصحاب أسهم نقدية.
- 4- إن تقرير الخبراء ليس ملزمًا للجمعية العمومية التأسيسية التي يبقى قرارها حرًا، إنما يعتبر مجرد رأي تستشير به، ويمكن للجمعية أن تقرّر تقدير الحصص العينية بالموافقة بأغلبية ثلثي أصوات المساهمين الحاضرين، والممثلين من أصحاب الأسهم النقدية. وبعدها لا يجوز الطعن بقيمة المقدمات العينية، إلا بسبب الخداع، أو الغش، أو الغلط.

كما يمكن للجمعية أن ترفض تقدير الحصص، فيؤدي ذلك إلى فشل المشروع. بيد أنه إذا اتضح من تقرير الخبراء أن تقدير الحصص العينية من قبل مقدميها يزيد عن 20% عن قيمتها الحقيقية، عندئذ يحق لكل مكتب العدول عن اكتتابه، على أنه يجوز للمؤسسين أن يكتتبوا هم، أو يحملوا غيرهم على الاكتتاب في أسهم المكتتبين الناكليين، وذلك حرصًا على إعطاء فرصة لهم لإقناذ المشروع.

28. تعيين الهيئات الإدارية الأولى، والتحقق من صحة التأسيس. تتحقّق الجمعية العمومية التأسيسية، بالاستناد إلى الأوراق المكتتبه، من صحة الشروط اللازمة لتأسيس الشركة، وكذلك التصديق على النظام الأساسي لها، كما تقوم بتعيين أعضاء مجلس الإدارة الأول، أو تصادق على تعيينهم في حال غيبنوا بموجب نظام الشركة، كما تقوم بتعيين مفوضي المراقبة الأول، وتصبح الشركة مؤسسة منذ قبولهم وفي هذه الحالة يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة ومفوضي المراقبة الأولين التحقق من أن الشركة قد أسست على الوجه الصحيح، ويعتبرون مسؤولين بالتضامن عن ذلك.

29. شهر الشركة المغفلة. عند الانتهاء من إجراءات التأسيس التي ذكرت أعلاه تتكون الشركة قانونًا، وتكتسب الشخصية المعنوية، ويتوجب على أعضاء مجلس الإدارة الأول، وفقًا للمادة 98 معدلة، "أن يجروا المعاملات الأولية المتعلقة بالنشر عن طريق الإيداع والتسجيل لدى أمانة السجل التجاري المختصة، وذلك خلال الشهر الذي يلي التأسيس، تحت طائلة غرامة يقررها القاضي المشرف على السجل التجاري، تفرض على الشركة، وتتراوح بين خمسمئة ألف ومليون ليرة لبنانية". بعد تحديد مهلة إجراءات النشر بعد التأسيس، جاء أيضًا تعديل 2019 ليسمح بإجراء المعاملات المذكورة آنفًا عبر الوسائل الإلكترونية التي يحددها وزير العدل. وأنت هذه الإضافة في إطار موائمة التطور التكنولوجي، والمعلوماتي، الذي في هذه الحالة، قد يؤمن السرعة في إتمام الإجراءات الشكلية، علمًا أن بلوغ هذا الهدف يتطلب العمل على بنى تحتية تقنية، وبشرية قادرة على التفاعل، والتعامل مع الوسائل الإلكترونية الحديثة.

²⁵ مصطفى العوجي، القانون المدني، ج.1، العقد، الحلبي، بيروت، 2011، ص. 624 و ما يليها؛ قاض الأمور المستعجلة، القرار رقم 657، تاريخ 2013/12/5، العدل، 2016، 1، ص. 1386.

²⁶ مادة 239 و ما يليها من قانون الموجبات والعقود.

كما تخضع الشركة المغفلة لنشر مستمر، وذلك بتعليق نظام الشركة في مكاتبها، ويحق لكل شخص طلب نسخة طبق الأصل عنه مقابل بدل عادل. ويجب أن يذكر اسمها، ورأسمالها، والقسم الذي دفع منه على جميع أوراقها المطبوعة، والمخطوطة، والإلكترونية، وبأنها شركة مساهمة. ويترتب على عدم شهر الشركة بطلانها، أو بطلان القيد غير المنشهر، وقيام المسؤولية التضامنية بحق أعضاء مجلس الإدارة، ومفوضي المراقبة الأولين الذين يقتضي عليهم مراقبة القيام بإجراءات الشهر.

بالإضافة إلى أن المادة 101 عززت موجب الإيداع لدى السجل التجاري لناحية طبيعة المستندات الواجب نشرها؛ فقد فرضت على مجلس الإدارة في خلال شهرين من تاريخ موافقة الجمعية العمومية على البيانات المالية، ودون أن يتجاوز هذا الإيداع 12/31 من السنة الجارية، إيداع عدد من المستندات منها التقرير الخاص المتعلقة بالعقود، والاتفاقيات، والالتزامات التي تحتاج بموجب القانون الترخيص عليها من قبل مجلس الإدارة²⁷.

30. الجزاءات المترتبة على الإخلال بإجراءات التأسيس- إن الجزاء المترتب على الإخلال بإجراءات تأسيس الشركة المغفلة إما بطلان الشركة، أو قيام المسؤولية المدنية، أو الجنائية على من تنسب إليه المخالفة²⁸.

31. البطلان- إذا لم تحترم إجراءات التأسيس تتعرض الشركة المغفلة للبطلان، من ذلك مثلاً، إذا قلّ عدد المؤسسين عن ثلاثة، أو كان رأسمالها عند التأسيس أقل من الحد الأدنى المنصوص عليه، أو لم يكتب بكامل رأسمالها، أو نقصت القيمة الاسمية للسهم عن 1000 ليرة، أو لم تدفع ربع القيمة الاسمية لكل سهم عند الاكتتاب، أو إذا لم تقدّر الحصص العينية بشكل صحيح، أو لم تعمل على شهر الشركة. في كل من هذه الحالات يمكن لكل صاحب صفة، ومصصلحة خلال مهلة خمس سنوات تسري من تاريخ حصول العيب، أن ينذر الشركة بوجوب تصحيح الإجراء والقيام به. فإذا لم تفعل خلال شهر جاز له أن يطلب الحكم ببطلان الشركة. وتصفى الشركة المحكوم ببطلانها كالشركة الفعلية، أي أن البطلان لا يسري بأثر رجعي وإنما للمستقبل. ويعتبر هذا البطلان من نوع خاص، فلا هو بالبطلان المطلق، ولا البطلان النسبي.

وإذا كان يجوز للمساهمين التمسك بهذا البطلان لكنهم لا يستطيعون الاحتجاج به في مواجهة الغير، وبمضي خمس سنوات من تاريخ حصول العيب تسقط دعوى البطلان، عندها يعتبر التأسيس صحيحاً حتى لو كان مشوباً ببعض العيوب. ويكون تعديل 2019 قد كرّس موقف الفقه والاجتهاد حول تاريخ بدء سريان مدة الخمس سنوات لسقوط دعوى البطلان، وربطها بتاريخ حصول العيب²⁹ بدلاً من تاريخ قبول أعضاء مجلس الإدارة، والمراقبين الأوليين، وظائفهم، أو قيام الشركة بأعمالها بصورة فعلية ظاهرة³⁰.

32. المسؤولية المدنية- يسأل المؤسسون تجاه الشركة، وتجاه كل مساهم فيها، أو دائن لها عن تعويض الضرر الناشئ عن بطلان الشركة، أو عن أي خطأ آخر في التأسيس لا يؤدي إلى البطلان، وكذلك يسأل أعضاء مجلس الإدارة الأول، ومفوضو المراقبة الأولون لأنهم يلتزمون بالتحقق من صحة إجراءات التأسيس. وكما يجوز رفع دعوى المسؤولية، كذلك على المساهمين العينيين (أي مقدمي الحصص العينية)، وعلى الخبراء المكلفين بتقدير الحصص العينية، إذا كانت الإجراءات المقررة بتقدير هذه الحصص لم تتم بصدق وأمانة. ولقيام المسؤولية لا بدّ من توافر أركانها، وهي الخطأ، والضرر، والعلاقة السببية، حيث يقع عبء إثبات قيام الرابطة السببية بين عيب التأسيس، والضرر الذي لحق به، على عاتق المدعي، وترفع الدعوى على من ارتكب عيب التأسيس عن عمد، أو إهمال، وفي حال تعدّد المسؤولين كانت مسؤوليتهم عن التعويض تضامنية فيما بينهم³¹.

33. المسؤولية الجنائية- من أجل احترام قواعد تأسيس الشركة المغفلة، بهدف حماية المصلحة العامة ومصصلحة المساهمين، لم يكتف المشرع بالبطلان، والمسؤولية المدنية في حال المخالفة، بل قرّر عقوبات جنائية رادعة تلحق كثيراً من المخالفات التي تقع في تأسيس الشركات المغفلة. وذلك من خلال:

- 1- ما نصّت عليه المادة 82 من فرض غرامة مالية على كل مخالفات لأحكام الخاصة بنشرة الاكتتاب، خاصة في حال عدم استكمال نشرة الاكتتاب على جميع البيانات التي يفرضها القانون، أو في حال ذكر بيانات غير صحيحة.
- 2- ما نصّت عليه المادة 96 تجارة من فرض غرامة مالية على الأشخاص الذين سلموا، ولو بحسن نية المكتتبين أوراق أسهم نهائية لشركة مغفلة مؤسسة على وجه غير قانوني، وكذلك على الأشخاص الذين باعوا، أو اشتركوا في بيع أمثال تلك الأسهم، أو نشروا رسمياً سعرها بشرط أن يكون عيب التأسيس ظاهراً.
- 3- ما نصت عليه المادة 97 تجارة من أن "كل عمل احتيالي يراد به حمل الناس على الاكتتاب، أو دفع المال يعاقب فاعله بعقوبات الاحتيال".

²⁷ أنظر لاحقاً، ص. 53.

²⁸ هاني دويدار، مرجع سابق، ص. 497.

²⁹ شار فابيا و بيار صفا، مرجع سابق، ص. 191.

³⁰ الياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، ج. 7، مرجع سابق، ص. 422.

³¹ المحامي جان ثابت، التعديلات الطارئة على قانون التجارة البرية، مقالة منشورة على موقع محكمة الاللكتروني بتاريخ 2019/7/17، تاريخ الزيارة 2020/10/20.

4- ما نصت عليه المادة 98 من فرض غرامات مالية على أعضاء مجلس الإدارة في حال مخالفتهم قواعد شهر الشركة، وعدم وضعهم البيانات اللازمة على الأوراق الصادرة عنها. يقرّر هذه الغرامة القاضي المشرف على السجل التجاري، وهي تتراوح بين خمسمئة ألف، ومليون ليرة لبنانية.

34. بعد أن سمح المشرّع بموجب التعديل الحديث إتمام إجراءات النشر عبر الوسائل الإلكترونية، وتعزيز الشفافية لجهة طبيعة البيانات، والمستندات الواجب نشرها في مختلف مراحل الشركة (التأسيس- النشاط -انتهاء الشركة)، شدد الغرامات المالية، وأصبحت أكثر واقعية عند الإخلال بالشروط الشكلية³². كما أنه وسّع نطاق المسؤولية الجزائية للمؤسسين في حال مخالفة الموجبات المفروضة عليهم بموجب المادة 85 المعدلة، ما يعزز آلية المساءلة في إطار الشركة المغفلة، ويدعم التأسيس على وجه قانوني، ويؤدي إلى تراجع حالات التأسيس المخالفة للقانون التي تعود بآثار سلبية على عملية الاستثمار ككل. نرى أن محور التعديلات يصبّ في إطار تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة من الشفافية، والمساءلة. ولكن كان من المستحب أن يعالج المشرّع العوائق العملية التي تواجه المؤسسين في مرحلة التأسيس، وإعطائهم مخارج قانونية تتضمن الولوج إلى تقنيات تعاقدية، أو غير تعاقدية في حال كانوا حسنوا النية سواءً للمضي في تأسيس المشروع التجاري، أو إنهاء هذه الوحدة الاقتصادية غير القابلة للحياة. إن الاكتفاء بتشديد المسؤولية وحده، دون دمج فكرة الإنقاذ في طيات الأحكام الجديدة لقانون التجارة، هو سيف ذو حدين فهو ردعي من جهة، ولكنه قد يجعل المؤسسين متردّين في المبادرة للتأسيس.

المطلب الثاني: من المساهم إلى المستثمر: واقع في طور الإنجاز، أو التحقق؟

35. يكتسب الشخص صفة المساهم بعد شراء الأسهم عن طريق التقديرات النقدية أو العينية، و يرتبط بملكية هذه الأسهم بعض من الحقوق والالتزامات التي تنشأ عند اكتسابها و تزول بزوالها. إلا أن التطورات الحديثة طالت المفهوم التقليدي للسهم و ما ينتج عن ملكيته من حقوق و عليه أمتد أثر هذه التطورات على المفهوم التقليدي للمساهم.

الفرع الأول: تطور مفهوم السهم بادخال السهم التفضيلي

36. تصدر الشركات المغفلة أوراقاً مالية على نوعين الأسهم، والسندات. هناك اختلافات بين هذه الصكوك، كل منها له خصائصه، وغاياته. كما أن هذه الأوراق عرفت تطورات جمة كان لها أثر كبير في تعديل مفهومها التقليدي كما سنبين فيما يأتي.

37. **تعريف السهم-** هو صك يمثل حصّة في رأسمال الشركة المغفلة (أو في شركة التوصية المساهمة)، وكلمة سهم تعني حقّ الشريك في الشركة، كما تعني الصكّ المثبت لهذا الحق. وتمثّل الأسهم أقساماً متساوية من رأسمال الشركة غير قابلة للتجزئة، تمثلها وثائق قابلة للتداول تكون اسمية.

38. **خصائص السهم -** يمكن من خلال تعريف السهم استخلاص خصائص الأسهم التي تتمحور حول المساواة بين قيمة الأسهم، وقابلية السهم للتداول، وعدم قابلية السهم للتجزئة، والمسؤولية المحدودة لحاملها، أي المساهم.

39. **المساواة بين قيمة الأسهم-** تتميز الأسهم في كونها متساوية القيمة، ما يسهّل عمل الشركة، كتقدير الأغلبية في الجمعيات العمومية، وتسهيل عملية الأرباح، والخسائر. كذلك تتميّز الأسهم بقيام المساواة في الحقوق بين المساهمين، أي تمتعهم بحقوق متساوية ملازمة لملكية السهم، إلا أن بعض الاستثناءات على مبدأ المساواة موجودة، وتتجسد بمفهوم الأسهم ذات الأفضلية، والصوت المزدوج، والأسهم التفضيلية.

40. **الاستثناءات على مبدأ المساواة-** تتمحور الاستثناءات حول إمكانية الشركة إصدار أسهم تعطي حقوقاً مادية، وسياسية إضافية لحاملها لا يمكن أن تؤمنها الأسهم العادية. هذه الأسهم هي الأسهم الممتازة التي تعطي صاحبها حقوق، أو منافع مادية إضافية كما هو حال الأسهم التفضيلية. أما الأسهم متعددة الأصوات، فهي تمنح صاحبها صوتاً مزدوجاً عن السهم الواحد، علماً أن القاعدة تنص أن كل سهم يمثل صوتاً³³.

41. **قابلية السهم للتداول-** إن قابلية السهم للتداول هي الخصيصة التي تميزه عن حصة الشريك في شركات الأشخاص، والتي لا يجوز التنازل عنها بدون موافقة باقي الشركاء³⁴. كانت طرق تداول الأسهم تتوقف على شكلها، ولكن بعد تعديل 2019، انحصر هذا الشكل بالأسهم الاسمية؛ فأصبح تداولها، والتنازل عنها يتم بتصريح يبين انتقال ملكية السهم، وبدون في دفاتر الشركة، ويوقع عليه المنتازل، أو المفوض من قبله³⁵. في هذا الصدد، أتى قرار وزير المالية رقم 1/267 الصادر بتاريخ 22 نيسان

³² المحامي كريم طريه، نظرة تقييمية إلى تعديل قانون الشركات المغفلة، محاضرة ألقاها في نقابة المحامين في بيروت بتاريخ 2019/5/30.

³³ أنظر لاحقاً، ص. 33.

³⁴ ادوارد عيد و كريستيان عيد، الوسيط في القانون التجاري، ج. 2، الشركات التجارية، صادر، بيروت، 2009، ص. 82.

³⁵ مادة 456 (2) ق. ت: " ان التفرغ عن السند الاسمي يتم بتصريح يفيد الانتقال بدون في السجلات و يوقع عليه المتفرغ أو مفوض من قبله....".

2021 ، القاضي بإلغاء بيع الأسهم و سندات الدين من رسم الطابع المالي، بتسهيل عملية التداول بالأوراق المالية دعماً للسوق المالية.

القيود الواردة على تداول الأسهم- صحيح أن قابلية السهم مرتبطة بالنظام العام، فلا يجوز إلغاؤها في نظام الشركة، وإلا تفقد طبيعتها كشركة أموال، وتصبح من شركات الأشخاص، ولكن قد يجوز وضع بعض القيود على حرية تداول الأسهم في سبيل المصلحة العامة للشركة، والدائنين والمساهمين، كما يجوز لنظام الشركة أن يحدّ مؤقتاً من قابلية السهم للتداول³⁶.

القيود القانونية- منع قانون التجارة اللبناني (89 فقرة أولى منه) تداول الأسهم العينية بالطرق التجارية من خلال القيد في سجلات الشركة إلا بعد تصديق الجمعية العمومية على حسابات السنة الثانية للشركة، حيث تنضج خلالها حقيقة مركزها المالي، فلا تكون أسهم المؤسسين وسيلة للإثراء غير المشروع عن طريق المبالغة في تقويم الحصص العينية، أو تأسيس شركة وهمية، فتبقى هذه الأسهم خارج التداول مدة سنتين على الأقل من تاريخ تأسيس الشركة، ويوضع عليها طابع يدل على نوعها، وتاريخ تأسيسها ليكون المشتري على بينة من وضع هذه الأسهم³⁷.

كما أن المادة 147 كانت تشترط عدم إمكانية تداول أسهم الضمان، وهي الأسهم الاسمية التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة لضمان إدارتهم طيلة مدة عضويتهم، على أن يلصق عليها طابع يشير إلى عدم جواز تداولها وإيداعها مصرف لبنان. إلا أن هذه المادة ألغيت بموجب تعديل 2019 واستبدلت بالنص حول إمكانية انتخاب، أو تعيين أعضاء مجلس إدارة من غير المساهمين، كما سنبين لاحقاً، وهذا ما يفسر إلغاء أسهم الضمان التي كان على أعضاء مجلس الإدارة تقديمها كضمانة لحسن الإدارة.

الشركات التي يكون موضوعها استثمار مصلحة عامة، أو مرفقاً عامّاً يجب أن يكون ثلث رأسمالها أسهماً اسمية لمساهمين لبنانيين طبيعيين، أو لشركات يتكون رأسمالها من حصص، أو أسهم اسمية تعود ملكيتها بالكامل لأشخاص لبنانيين، ويحظر نظامها التفرغ عن الحصص، أو الأسهم إلا لأشخاص لبنانيين. وبالتالي، لا يمكن للمساهمين اللبنانيين التفرغ عن أسهمهم إلى غير اللبنانيين إلا في حدود المحافظة على ملكية ثلث رأسمال الشركة التي يكون موضوعها استثمار مصلحة عامة.

القيود الاتفاقية- إلى جانب القيود التي وضعها القانون على تداول الأسهم بجوز إدراج قيود في نظام الشركة تحدّ من حرية المساهم في التنازل عن أسهمه من غير أن يؤدي ذلك إلى منع تداولها، وإلا اعتبرت هذه القيود باطلة، والهدف من ذلك اعتبارات شتى أهمها: بقاء الأسهم في نطاق أشخاص معينين كاللبنانيين، أو المساهمين الأصليين، وعدم تسربها إلى أشخاص تقضي مصلحة الشركة استبعادهم منها، كالأجانب في ظروف معينة، أو الأشخاص الذين لديهم ميول وآراء تتعارض مع الاتجاه العام للشركة، خاصة إذا كانت الشركة تدير صحيفة سياسية ذات اتجاه معين³⁸.

من أمثلة القيود الجائزة التي ينص عليها نظام الشركة:

- شروط تحريم التنازل إلى أشخاص معينين تتوافر فيهم صفات محدّدة كالجنسية، أو المذهب السياسي، والاجتماعي.
- شرط عرض الأسهم على بقية المساهمين، أو على بعضهم قبل عرضها للبيع، وهذا ما يسمى شرط الأفضلية.
- شرط الاسترداد لحساب الشركة بعد أداء الثمن العادل على أن يحدّد نظام الشركة مدة استعمال هذا الحق، حيث لا يجوز للشركة استعماله إلا بما لديها من احتياطي حر. أما للشركة المدرجة أسهمها في الأسواق المالية، بالإضافة إلى شرط أن تشتري من المال الاحتياطي الحر، يجب أن لا تتجاوز قيمة الأسهم المشتراة نسبة مئوية من مجموع أسهمها تحدّد وفقاً للأنظمة التي ترعى قانون الأسواق المالية، أضيفت هذه الفقرة بعد التعديل (أنظر م. 118 تجارة).
- شرط تعليق التنازل على موافقة مجلس الإدارة، أو الجمعية العمومية للمساهمين، وهذا ما يطلق عليه شرط الموافقة.
- شرط الاسترداد في حال وفاة المساهم، وذلك بهدف منع الورثة من دخول الشركة.

42. عدم قابلية السهم للتجزئة- يمثل السهم حقّ المساهم في الشركة، كما يمثل حصّة في رأسمالها، فيؤثر مصير ملكيته تأثيراً كبيراً على ممارسة الحقوق الملازمة له. وهو استناداً للمادة 104 تجارة غير قابل للتجزئة سواء بالنسبة للحقوق، أو بالنسبة للواجبات التي يمثلها على الأقل تجاه الشركة. فإذا وقعت ملكية السهم في الشبوع بين عدّة أشخاص، من خلال شرائهم له بالاشتراك فيما بينهم، أو بوراثته عن مالكه، فلا يمكن لهذه الملكية أن تقسم فيما بينهم، وليس من الجائز ممارسة الحقوق الملازمة له تجاه الشركة من قبلهم جميعاً، لأنها لا تعترف إلا بالمساهم الواحد، بل عليهم الاتفاق على تعيين شخص يختارونه من قبلهم لممارسة هذه الحقوق، لأن ما يهم الشركة هو السهم، وليس شخصية المساهم. ولكن تجدر الإشارة في هذا الإطار، أن المشرّع بموجب تعديل 2019، نظّم حالة الشبوع في ملكية الأسهم، وسمح أن يتفق الشركاء على من يمثلهم في حضور الجمعيات العمومية، والتصويت، وفي حال لم يتفقوا يكون لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة، أي التي يقع في نطاقها المركز الرئيسي للشركة، أن يعيّن ممثلاً عن المالكين بالشبوع، وذلك بموجب قرار معجل التنفيذ. وكذلك نظم أيضاً المشرّع حقوق كل من أصحاب حقّ الرقبة، والانتفاع، والتزاماتهم للسهم الواحد. في هذا الإطار، نذكر على سبيل المثال المادة 121 ق.ت التي نصّت أنه في حال وجود صاحب حقّ

³⁶ صفاء مغربل، مرجع سابق، ص. 265 و ما يليها.

³⁷ ادوار عيد و كريستيان عيد، مرجع سابق، ص. 316.

³⁸ اكثم الخولي، مرجع سابق، ص. 267.

انتفاع، وصاحب حق الرقبة لسهم واحد، يكون صاحب حق الرقبة ملزماً بتسديد قيمة السهم في حال عدم تسديد القيمة فوراً، مع ترك احتمال الاتفاق على عكس ذلك، وتبلغ مجلس الإدارة أصولاً بهذا الاتفاق.

43. تحديد مسؤولية المساهم بقيمة أسهمه- لا يسأل المساهم عن ديون الشركة إلا بقدر قيمة ما يملكه من أسهم. هذا المبدأ يتعلّق بالنظام العام فلا يجوز للجمعية العمومية، وغير العادية اتخاذ أي قرار يربّث التزامات، أو أعباء إضافية على المساهم إلا بعد الحصول على موافقته. إلا أن هذه المسؤولية تتجاوز قيمة أسهمهم في حالة العش، ومخالفة القانون، أو نظام الشركة.

44. التمييز بين الأسهم في مختلف مراحلها- لا بدّ من التمييز بين القيمة الاسمية للسهم، وقيّمته عن الإصدار، وقيّمته الحقيقية، وقيّمته في البورصة.

- أ- **القيمة الاسمية للسهم:** هي القيمة المبيّنة في الصك، والتي على أساسها يحسب رأس مال الشركة.
- ب- **قيمة السهم عند الإصدار:** هي القيمة التي يصدر بها السهم، والتي لا يجوز أن تقلّ عن القيمة الاسمية له، بل يجوز أن تزيد عنها عند زيادة رأس مال الشركة فقط.
- ت- **القيمة الحقيقية للسهم:** هي النصيب الذي يصيب السهم من صافي أصول الشركة بعد حسم ديونها. فقد تكون هذه القيمة مساوية للقيمة الاسمية من صافي أموال الشركة بعد حسم ديونها إذا لم يكن عليها دين، ولم تحقّق ربحاً، أو خسارة. وقد تزيد عن القيمة الاسمية للسهم، أو تنقص عنها في حال الربح، أو الخسارة.
- ث- **قيمة السهم في البورصة، أو قيمته التجارية:** من حيث المبدأ يجب أن تكون هذه القيمة مماثلة للقيمة الحقيقية للسهم، بيد أن هذه القيمة قد تزيد، أو تنقص عنها تبعاً لأصول المضاربة، وتوقعات السوق، وأحوال الدولة الاقتصادية، ووفقاً لقانون العرض، والطلب.

45. أنواع الأسهم- تقسم الأسهم إلى أنواع مختلفة وفقاً لمعايير عديدة. يمكن أن يقسم إلى أسهم نقدية و أسهم عينية ذلك بالنظر إلى طبيعة الحصة³⁹.

46. الأسهم النقدية- هي التي تمثل حصصاً نقدية في رأسمال الشركة بموجب القانون الوفاء بربع قيمتها على الأقل إثر الاكتتاب، حيث يلزم صاحب السهم الذي لم يدفع كامل ثمنه بتلبية طلب الإدارة تسديد الباقي من الثمن، أو جزءاً منه، وذلك وفقاً للآلية، والشروط المنصوص عليها في القرار المتضمّن الدعوة إلى التسديد (م 119 فقرة أولى). يحقّ للشركة بعد إندار المساهم المتأخّر، في حال عدم دفع المبلغ المتبقي من قيمة السهم، أن تباع السهم لشخص ثالث، أو لأحد المساهمين ويبقى مسؤولاً عن المبالغ المتبقية، والمتوجبة عليه بعد البيع. عملياً، هذا تطبيق لحالة إخراج الشريك بسبب عدم تنفيذ التزامه اتجاه الشركة بتسديد كامل قيمة السهم. ومن الملفت أن المشرع بموجب تعديل 2019، ألغى كلمة "حقّ الشركة بالبيع بالبورصة" من المادة 121 التي نصت على حقّ الشركة بالبيع دون تحديد، ما يعبر عن إرادة المشرع بتعميم حكم المادة على الشركات المقيدة، وغير المقيدة في البورصة. علماً أن المادة 914 معطوفة على المادة 918 من قانون الموجبات، والعقود، نصت على إمكانية إخراج الشريك لعدم تنفيذه التزاماته، ولكن عبر القضاء، وليس بقرار من الشركة. هل يمكن أن نعتبر أن المادة 121 ق.ت تطرح قاعدة عامة تسمح بموجبها للشركة بإخراج الشريك في حال عدم تنفيذ التزاماته دون اللجوء إلى القضاء، ودون إدراج نصّ في نظام الشركة؟ إن حكم إخراج الشريك هو استثناء صارخ لحق الشريك في البقاء في الشركة، أو تقرير الخروج منها، ولذلك أتى تطبيق حالات الإخراج في القانون اللبناني محصوراً في الإخراج القضائي⁴⁰، أو في الحالات التي نصّ عليها المشرع صراحةً كما هو حال نص المادة 121 من ق.ت. ولكنه، بموجب نص المادة نفسها، أعطى الحقّ للشركة بإخراج الشريك دون التطرق إلى آلية معتمدة، وواضحة للوصول إلى هذا القرار، ما يعطيها سلطات واسعة، وإمكانية التعسف بغية التخلص من بعض المساهمين الذي امتنعوا عن الدفع لأسباب غير متعلقة بإرادتهم، أي أن نيتهم حسنة. لذلك ليس هذا النص كافياً لطرح قاعدة، والتفسير الضيق هو الأمتل في هذه الحالة، وخاصة أن الإخراج يجب أن يبقى استثناءً⁴¹.

47. الأسهم العينية أو أسهم المقدمات- تمثل حصصاً عينية في رأسمال الشركة، ويوجب القانون تقديم المقدمات العينية الممثلة بهذه الأسهم كاملة عند تأسيس الشركة، حيث يجري تخمينها من قبل الخبراء حتى لا يدع مجالاً للمبالغة في تقدير قيمتها عند التأسيس.

وقد تقسم أيضاً الأسهم بحسب ما إذا كانت قيمتها قد ردتّ إلى المساهم أم لم ترد، إلى أسهم رأس مال وأسهم تمتع.

48. أسهم رأس المال- هي الأسهم التي لم يرد عليها استهلاك، والمقصود باستهلاك الأسهم هو ردّ القيمة الاسمية للمساهم أثناء حياة الشركة، حيث يحدث هذا الاستهلاك في صور خاصة. مثلاً شركة تحصل على امتياز حكومي تنتهي مدته فتؤول جميع منشآتها إلى الدولة. في هذه الحالة يسمح الاستهلاك للمساهمين بالحصول على قيمة أسهمهم شرط أن يتم ذلك من احتياطي الشركة، أو من أرباحها، وأن يكون منصوصاً صراحة في نظام الشركة. يمكن منح المساهم الذي استهلك سهمه سهم تمتع بدلاً من سهم رأس

³⁹ مصطفى كمال طه، مرجع سابق، ص. 431.

Tala Zein, L'exclusion de l'associé: étude comparative du droit français et du droit libanais, LGDJ, bey, 2014, p. 99.⁴⁰

Emile Tyan, Droit commercial, mis à jour par Maya Karam et Alexandre Najjar, t.1, 2^e.éd, Antoine, 2017, p.842.⁴¹

المال المستهلك بهدف إبقائه شريكاً في الشركة. و الجدير بالذكر هنا، ان تعديل 2019 حظّر على الشركة استرداد رأس مالها من تاريخ اصدار الأسهم التفضيلية⁴².

49. أسهم التمتع- تمنح صاحبها صفة الشريك، والحقوق المتصلة بهذه الصفة كأسهم رأس المال تماماً، حيث يعطى صاحب سهم التمتع حقّ التصويت في الجمعيات العمومية، والحقّ في الأرباح، وفي فائض التصفية عند الحل، بيد أنه لا يعطى صاحبه كل حقوق أسهم رأس المال في الأرباح، إذ عادة ما ينص نظام الشركة على إعطاء أسهم رأس المال نسبة مئوية من الأرباح، وهو ما يسمى بالربح الثابت، ثم يوزع فائض الربح بالتساوي بين أسهم رأس المال، والتمتع فيؤدي ذلك إلى أن تكون قيمة أسهم التمتع أقل من قيمة أسهم رأس المال في البورصة.

50. وبعد أن كانت تقسم الأسهم حسب شكلها إلى أسهم اسمية، أو لأمر، أو لحاملها، فإنها اليوم، وبعد تعديل القانون 2016/75، لا يمكن للشركات المغفلة إلا أن تصدر أسهماً اسمية⁴³.

51. الأسهم الاسمية: هي الأسهم التي تصدر باسم شخص معين يقيد على السهم نفسه، وتثبت ملكيته لهذا الشخص المساهم بقيدته على اسمه في دفاتر الشركة. ويتم تداول هذه الأسهم عن طريق قيدها في دفاتر الشركة⁴⁴.

تقسم الأسهم أيضاً حسب مدى الحقوق المرتبطة بالسهم إلى أسهم عادية، وأسهم ممتازة، وأسهم متعدّدة الأصوات، وأسهم تفضيلية. تتميز مبدئياً الشركة المغفلة بقيام المساواة في الحقوق بين المساهمين، إذ تخولهم حقوفاً متساوية، ولجهة الاشتراك في إدارة الشركة، أو في أرباحها فيتوزع رأسمال الشركة إلى أسهم متساوية القيمة، ما يستتبع التساوي في الحقوق الملازمة للسهم. وقد أدت الضرورات العملية بالشركات إلى تجاوز مبدأ المساواة بين المساهمين في حالات معينة باعتبار أن هذا الأمر لا يتعلق بالنظام العام، وذلك بإصدار أسهم ممتازة، وأسهم متعدّدة الأصوات، وأسهم تفضيلية.

52. الأسهم ذات الأفضلية أو الممتازة- يمكن للشركة إصدار أسهم ذات أفضلية، أو ممتازة إما عند تأسيسها، أو بموجب قرار من الجمعية العمومية غير العادية، بشرط ألا يتضمن نظامها منعاً صريحاً من ذلك، إذ تعطى الأسهم الممتازة صاحبها حقّ الأولوية إما في استيفاء بعض أنصبة الأرباح، أو في استعادة رأس المال، أو الميزتين معاً، أو أية منفعة مادية أخرى⁴⁵.

هي الأسهم التي تولي أصحابها حقوق لا تتمتع بها الأسهم العادية. كانت هذه الأسهم الممتازة تعطي صاحبها أولوية في الحصول على الأرباح، كان تختص مثلاً بحصة في الأرباح لا تقل عن 5% من قيمتها، وما تبقى يوزع بالتساوي على جميع الأسهم، أو في قسمة موجودات الشركة عند التصفية، أو أية مزايا أخرى تسمى عندها أسهم أفضلية، أو أولوية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإمتيازات، أو الحقوق التي ترتب على أسهم الأفضلية لا تمنح لأصحابها إلا إذا حققت الشركة أرباحاً، وإذا كانت الأرباح غير كافية فلا يمكن لحملة هذه الأسهم استيفاء النسبة المعينة لهم من أرباح السنوات المقبلة إلا إذا ورد نصّ في نظام الشركة يخولهم هذا الحق.

53. الأسهم المتعددة الأصوات- ان المبدأ السائد ان كل سهم يمثل صوتاً واحداً للمساهم، إلا ان الأسهم المحررة بشكل كامل و التي تبقى بملكية صاحبها لسنتين على الأقل قبل دعوة كل جمعية يكون لكل منها صوتان⁴⁶.

أما إذا كانت هذه الأسهم الممتازة تعطي صاحبها حقوق امتياز على إدارة الشركة من خلال منح المساهم، صاحب هذا النوع من الأسهم، أكثر من صوت واحد في الجمعيات العمومية، خلافاً للقاعدة العامة التي تقر لكل سهم صوتاً واحداً، تسمى عندها الأسهم المتعدّدة الأصوات. ولكن هذا الصوت المزدوج قيد بإمكانية إلغاء من قبل الجمعية غير العادية، وبإجماع المساهمين وعدم إمكانية الشركات المؤسسة بعد صدور القانون 2019/126 تطبيق نظام الصوت المزدوج. وهذا ما جاء في تعديل المادة 117 ق.ت. التي كانت تنص على أن الأسهم متعدّدة الأصوات على سبيل المكافأة للمساهم الذي تحرّرت أسهمه تماماً، فدفعت قيمتها بالكامل وبقيت اسمية وبتملك ذات الشخص مدة سنتين على الأقل قبل دعوة الجمعية العمومية للانعقاد. وهذه الشروط أصبحت بعد التعديل تطبق على كل المساهمين الذين سوف يكونون حكماً حملت أسهم اسمية، والاحتمال الأكبر أنهم سيحتفظون بها لمدة سنتين، وبالتالي يحقق الجميع شروط الحصول على الصوت المزدوج، فالعبارة والهدف من هذه الميزة لم يعد محققاً. وبالإضافة إلى أن إلغاء الصوت المزدوج للأسهم يخدم فكرة المساواة بين المساهمين.

⁴² انظر لاحقاً، ص. 26.

⁴³ ان القانون رقم 75 المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 2016/11/3 حظّر على الشركات المساهمة و التوصية بالأسهم اعتباراً من تاريخ دخوله حيز التنفيذ، اصدار اسهم لحاملها و أسهم لأمر.

⁴⁴ مادة 455 ق. ت : " وإذا كان السند اسمياً فحق مالكه يثبت باجراء تسجيل باسمه في سجلات المؤسسة التي اصدرت السند. وملكية هذا السند تنشأ عن هذا التسجيل."

⁴⁵ ادوارد عيد و كرستيان عيد، مرجع سابق، ص. 306.

⁴⁶ صفاء مغربل، مرجع سابق، ص. 254 و ما يليها.

54. **الأسهم التفضيلية**⁴⁷ - إن التعديل الأبرز الذي أدخل على القانون التجاري، بموجب القانون رقم 2019/126، يتمثل بإنشاء الأسهم التفضيلية كوسيلة تمويل للشركة، وهي أسهم تعطي صاحبها بعض الإمتيازات، أو المنافع، أو الأولويات المادية دون أن يكون له حق المشاركة في الإجماعات، والتصويت، وحق تولي عضوية مجلس الإدارة، وحق اقتسام موجودات الشركة. قد يتجلى عدم المساواة لصالح صاحب الأسهم التفضيلية من جهة بسبب الإمتيازات، والأولويات المادية التي كرسها له المشرع، ومن جهة أخرى لصالح المساهمين الآخرين لجهة استئصال بعض الحقوق من حامي أسهم تفضيلية، ومنها حق التصويت.

قضي بإنشاء الأسهم التفضيلية، بحيث أن إقرار هذا المبدأ يسهم في تطوّر عمل الشركات، والعلاقة بين المساهمين. تعتبر الأسهم التفضيلية نوعاً من أنواع التمويل الذي تلجأ إليه الشركات لتعزيز أموالها الخاصة. وهذا النوع من الأسهم معروف جداً على الصعيد العالمي، وتمّ استعماله بنجاح في القطاع المصرفي اللبناني بعد صدور القانون رقم 308 تاريخ 2001/4/3 الذي أتاح للمصارف إصدار أسهم تفضيلية Preferred shares بشروط معينة، ما سمح لها بالتوسع، ويرفع نسبة ملاءتها انسجاماً مع المتطلبات الدولية.

أضيفت الأحكام التي أقرت، ونظمت الأسهم التفضيلية إلى قانون التجارة البرية بموجب نص المادة 36 من القانون رقم 2019/126، وعليه أضيف إلى الكتاب الثاني (الشركات التجارية) المواد (121 مكرر 1) حتى المواد (121 مكرر 12)، وهي التي احتوت على إقرار مبدأ الأسهم التفضيلية في الشركات.

55. أجازت المادة (121 مكرر 1) لأي شركة مغفلة إنشاء أسهم تفضيلية اسمية تتمتع بامتيازات، أو حقوق، أو منافع مادية، أو أولويات معينة، وتتّنعف بجميع الحقوق المنصوص عليها في المادة 105 باستثناء المشاركة في النقاش، والتصويت في الجمعيات العمومية، وحق تولي عضوية مجلس الإدارة، وحق اقتسام موجودات الشركة. وبالتالي يمكن الاستنتاج، أن الحقوق التي يتمتع بها أصحاب الأسهم التفضيلية تتمحور حول الحصول على أنصبة من الربح، واسترداد قيمة الأسهم الاسمية، والتفرغ عن هذه الأسهم، وحضور الجمعيات العمومية دون التصويت فيها. ممارسة لهذا الحق الأخير، يؤلف أصحاب الأسهم التفضيلية، وبالرغم من كل نص مخالف، جمعية خاصة تبدي رأياً استشارياً في المواضيع المعروضة على الجمعيات العمومية لمساهمي الشركة، أو في أي موضوع يرى أصحاب الأسهم التفضيلية من مصلحتهم إبداء رأيهم فيه. يمكن لهذه الجمعية الخاصة أيضاً تعيين ممثل عن أصحاب الأسهم التفضيلية لأجل حضور جمعيات المساهمين العمومية، ويكون لهذا الممثل، عند الاقتضاء، الحق بإبداء رأي الجمعية التي يمثلها قبل إجراء التصويت الذي لا يحقّ له الاشتراك فيه. ويدوّن هذا الرأي في محضر الجمعية العمومية للشركة.

أما بالنسبة لحق الأفضلية في الاكتتاب عند زيادة رأس المال، فلا يكون لهم هذا الحق إلا إذا نصّ النظام الأساسي للشركة، أو قرار الجمعية العمومية غير العادية القاضي بإصدار أسهم تفضيلية.

56. يمكن أن تنشأ هذه الأسهم التفضيلية إما عند تأسيس الشركة، أو عند زيادة رأسمالها، ويحظر أن تمثل الأسهم التفضيلية نسبة تتجاوز 30 % من الأسهم الاسمية التي تمثل رأسمال الشركة بتاريخ إصدار هذه الأسهم (مادة 121 مكرر 3). ولعل الغاية من هذا التحديد هو عدم عرقلة سير عمل الشركة، ولا سيّما إذا ما نظرنا إلى أن أصحاب هذه الأسهم لا يشاركون في التصويت، والمناقشة داخل الجمعيات العمومية، فكيف سيكون الحال إذا ما شكل هؤلاء نسبة وازنة من المساهمين. وتلافياً لتضارب المصالح، حظّر القانون على رئيس، وأعضاء مجلس الإدارة، والمدراء العامين المساعدين، وعلى أزواجهم، وأولادهم القاصرين أن يملكوا أسهماً تفضيلية، أو أن يترتب لهم أي نوع من الحقوق على هذه الأسهم بصور مباشرة، أو غير مباشرة، أو تحت ستار شخص ثالث طبيعي، أو معنوي، أو بأي شكل من الأشكال (121 مكرر 7).

ويحدّد نظام الشركة أو قرار الجمعية غير العادية التي تقرّر إصدار الحقوق التي تتمتع بها هذه الأسهم، ولا سيّما نصيب الربح الأولوي العائد لها، وما إذا كان هذا الربح تراكمياً، أو غير تراكمي. في حال توافر أرباح لدى الشركة عن سنة مالية معينة يتوجب عليها توزيع نصيب الربح الأولوي العائد للأسهم التفضيلية، أما في حال لم تتوافر أرباح تغطي كامل النصيب الأولوي العائد للسهم التفضيلي، توزع الأرباح المتوافرة على أصحاب الأسهم التفضيلية، وعلى نسبة ما يملكون من أسهم، ويرحل استيفاء الرصيد المتبقي من الربح إلى السنة التالية، أو السنوات اللاحقة.

57. يستعيد أصحاب الأسهم التفضيلية حقاً بالتصويت مساوياً لحق سائر المساهمين في الحالات الآتية:

- في حال عدم تسديد نصيب، أو ربح أولوي تراكمي، أو غير تراكمي عائد للأسهم التفضيلية، ولم يتم دفعه كاملاً، أو جزئياً عن سنة مالية واحدة بالرغم من توافر أرباح لدى الشركة عن هذه السنة. ويبقى هذا الحق قائماً لغاية انقضاء السنة المالية التي يتمّ فيها دفع كامل نصيب الربح الأولوي المترتب.
- في حال لم تؤمن الشركة لأصحاب الأسهم التفضيلية الإفادة من سائر الإمتيازات، أو الأولويات، أو الحقوق المقررة لها. ويبقى هذا الحق قائماً طالما لم تؤمن للمستفيدين الإمتيازات، أو الأولويات، أو الحقوق المقررة.

⁴⁷ أنظر المحامي كريم طريبه، محاضرة مذكورة سابقاً؛ الياس ناصيف، شرح تعديلاً قانون التجارة البرية، منشورات زين، بيروت، 2021، ص. 131 و ما يليها.

- في الجمعيات العمومية المتعلقة بتغيير موضوع الشركة، أو شكلها، أو بتحرير زيادة رأسمالها عيئاً، أو بحلها قبل الأجل، أو بعمليات الضم، أو الدمج، أو الانشطار التي تكون قريباً بها.

هل هذا يعني أنه في حال لم يتم الإيفاء بالحقوق الملازمة للأسهم التفضيلية، أن يستعيد هؤلاء حق التصويت فقط دون الحقوق الأخرى، ودون احتمال العودة على الشركة للحصول على حقوقهم؟ هل استعادة حق التصويت كافٍ كتعويض إذا كانت الشركة متعثرة، وخاصةً أنه لا يمتلك حق اقتسام الموجودات؟ وفي الحالة الأخيرة، ما هي الضمانات التي يحظون بها، وتحفزهم على الاكتتاب بهذه الأسهم؟ هل هم مساهمون عاديون، أم مساهمون- دائنون أصحاب أولوية في استيفاء ديونهم؟ لا نرى إجابات عن هذه التساؤلات في المواد التي نظمت إصدار هذه الأسهم و بالتالي سوف يترك الأمر للتطبيقات العملية و ما سينتج عنها من إشكالات، و كيف سيتعامل معها المعنيين.

58. ووضعت المادة 121 مكرر 10 إمكانية التخلص من هذه الأسهم، وسمحت للشركة أن تتخلص منها، وما يترتب عليها عن طريق شرائها، ولكنه ربط هذا الاحتمال بتحقيق شرطين وهما، أن ينص على هذا الحق، وعلى أسس، وشرط ممارسته، ولا سيما التوقيت، و ثمن الشراء، بموجب بند صريح في النظام الأساسي للشركة، أو في قرار الجمعية العمومية غير العادية التي سبق أن قررت إصدار الأسهم المطلوب شرائها. وأن يتم هذا الشراء بعد أن يكون قد تم تسديد كامل أنصبة الربح الأولوي، المستحقة، وغير المدفوعة العائدة لأي إصدار أسهم تفضيلية قامت به الشركة، ما لم ينص قرار إصدار الأسهم التفضيلية على خلاف ذلك. ويمكن أن يكون الحق في شراء الأسهم بهدف إلغائها للتخلص من الحقوق المتأزمة لها، أو لأجل تحويلها إلى أسهم عادية بموجب قرار جمعية عمومية غير عادية بناءً لتقارير نص عليها القانون (المادة 121 مكرر 12). ماذا لو أن المكتتبين بهذه الأسهم لا يريدون هذه الأسهم العادية، هل يمكن إلزامهم بقرار من الجمعية غير العادية؟

وعند حل الشركة وتصفيتها، تسدد القيمة الاسمية للأسهم التفضيلية ونصيب الربح الأولوي غير المدفوع بكامله العائد لتلك الأسهم قبل أي تسديد لقيمة الأسهم العادية، فهل يستوفون حقوقهم أيضاً بالأولوية على أصحاب الأسهم ذات الأفضلية أو الممتازة؟

59. إن هذه الأسهم تشكل مصدر تمويل مناسب للشركات، وذلك لعدة اعتبارات تلخص في عملية إصدارها غير المكلفة، ولا تتطلب الكثير من الوقت، وبأنها تؤمن عائداً ثابتاً وفق شروط محددة مسبقاً من المصدر. كما أنها تسمح للشركات ذات الطابع العائلي بالمحافظة على هيكليتها كونها تجيز عدم إعطاء صاحب السهم حق التصويت في الجمعيات العمومية العادية، وعدم تولي عضوية مجلس الإدارة. ولكن تكريس هذه الأسهم لم يمزّ دون المساس بالمفهوم التقليدي للمساهم، بما أن هذا الأخير لا يملك أهم الحقوق اللصيقة بصفته، فلا نرى لماذا أُعطي هؤلاء صفة المساهم كونه مجرداً من أبرز حقوقه؟ من الممكن أن المشرع في هذه الحالة غلب المعيار الإقتصادي على المعيار المفاهيمي التقليدي لمفهوم المساهم، أو أراد أن يكرس صراحة الملامح الجديدة للمساهم- المستثمر⁴⁸.

60. إن تكريس المشرع لهذه الأسهم التفضيلية أتى في إطار إعطاء وسيلة تمويل للشركات في حال الحاجة⁴⁹، دون تعقيدات إجرائية، ومع إمكانية التحكم بها لجهة الإلغاء، وتحويلها إلى أسهم عادية، ولكن لم يكن موفقاً لجهة التحفيز على الاكتتاب فيها، والضمانات اللازمة لاستيفاء الحقوق الملازمة لها. ومرة أخرى نجدد تساؤلنا، لماذا لم يتناول المشرع "عقد حمل الأسهم" كوسيلة تمويل للشركة، علماً أنه مع تكريس الأسهم التفضيلية قد تخطى الكثير من المفاهيم التقليدية التي كانت سائدة؟

فإن استعادة حق التصويت في الشركة المتعثرة مالياً، لا يشكل عملياً ضماناً فعلية والدليل اليوم مع أزمة المصارف، فإن أصحاب هذه الأسهم التفضيلية أصبحوا مساهمون في المصارف مجهولة المصير على الرغم من أن أصحاب الأسهم التفضيلية في المصارف لا يجردوا من حق اقتسام الموجودات. والنتيجة حتماً تراجع ثقة الجمهور بهذا النوع من الأسهم الذي كان يمثل من جهة تمويلاً للشركة، واستثماراً مربحاً للمكتتبين بهذه الأسهم. ولذلك كان لا بد من تقديم تحفيزات، وضمانات للحصول على الحقوق الناتجة عن هذه الأسهم. وفعلاً هذا ما دفع مصرف لبنان على إصدار قرار أساسي رقم 13298/2020 حول مخالفات المصارف في تسويق الأسهم التفضيلية، وإلزام تلك التي لم تسدد نسب الأرباح عن العام 2019 وما يليه، العائدة للأسهم التفضيلية الصادرة عنها، والتي تم تسويقها لأشخاص طبيعيين على أساس أنها مضمونة الفوائد، أن تدفع فائدة لهؤلاء العملاء بنسبة توازي النسبة المتفق عليها معهم لحظة إصدار الأسهم⁵⁰.

أما المفارقة الثانية تتمحور حول إمكانية وجود أسهم ذات الأفضلية، وأسهم تفضيلية لمن الأولوية في استيفاء الأرباح إذا كانت هي الميزة المعطاة للنوعين من الأسهم؟ أو لمن الأولوية في الحصول على حقوقه بعد التصفية إذا كانت الموجودات غير كافية، علماً أن صاحب الأسهم التفضيلية ليس له حق اقتسام الموجودات، حق تؤول منه الأسهم التفضيلية التي تصدرها المصارف؟ هل أن مفهوم الأرباح التراكمي يشكل بحد ذاته حماية لأصحاب الأسهم التفضيلية؟

⁴⁸ صفاء مغزبل و غسان قبيسي، مقالة مذكورة سابقاً، ص. 630 و ما يليها.

⁴⁹ أنظر الأسباب الموجبة للقانون رقم 2019/126.

⁵⁰ قرار أساسي رقم 13298، معالجة مخالفات المصارف في تسويق الأسهم التفضيلية، في مادته الأولى: " على المصارف التي لم تسدد الأرباح عن العام 2019 و ما يليه، العائدة للأسهم التفضيلية الصادرة عنه و التي تم تسويقها لأشخاص طبيعيين على أساس أنها مضمونة الفوائد، أن تدفع فائدة لهؤلاء العملاء بنسبة توازي النسبة المتفق عليها معهم في شروط إصدار هذه الأسهم".

هل إن المادة 121 مكرر 4، 4 التي تنصّ على أنه: "لا يمكن أن يمس إصدار أسهم تفضيلية جديدة بأي من الحقوق العائدة للأسهم التفضيلية، أو للسهم ذات الأفضلية..... أو السندات القابلة للتحويل إلى الأسهم التي تمّ إصدار أي منها بتاريخ سابق لإصدار الأسهم التفضيلية الجديدة، إلا بعد الاستحصال على موافقة الجمعية الخاصة المؤلفة لكل من حملة هذه الأسهم، أو السندات"، تحمل إجابة عن تساؤلنا؟

إن النص أعلاه ربط إصدار الأسهم التفضيلية بموافقة، أو بترخيص من جمعيات الأسهم ذات الأفضلية، والسندات القابلة للتحويل، دون أن يشير إلى أي أفضلية لواحد على الآخر في حال التزام. كل التساؤلات المطروح هي قيد الإجابة التي يجب أن تتوضح بعد التطبيق العملي لهذه المواد.

61. فقدان الأسهم أو سرقتها. لم يعالج قانون التجارة اللبناني مسألة فقدان الأسهم، أو سرقتها من مالكيها شأنه في ذلك شأن معظم التشريعات العربية. إزاء ذلك تطبّق الأحكام العامة بهذا الخصوص. سنناقش في هذا الإطار فقدان، وسرقة الأسهم الاسمية دون الأسهم لحاملها، ولأمر كونها ألغيت بموجب القانون 75/2016.

فإذا ما فقدت أسهم اسمية، أو سرقت من مالكيها، فليس من خطورة في ذلك لأنه يكفي أن يبلغ الشركة بواقعة فقدانها، أو سرقتها. فإذا ما تقدم الشخص الحائز على السهم لاستيفاء قيمته، أو الحصّة العائدة له من الأرباح، طالبت الشركة بإثبات حيازته القانونية لهذا السهم، فظن عجز عن ذلك يسترد منه السهم، ويعاد إلى مالكه الحقيقي المثبت اسمه في سجلات الشركة، والذي يمكنه الحصول من الشركة على نسخة أخرى عنه (بدل عن ضائع). الخطورة كانت تكمن في حال فقدان "أسهم لحاملها" التي لم تعد الشركات قادرة على إصدارها، كون السهم يعتبر من القيم المنقولة، وتطبق عليه قاعدة "حيازة المنقول سند الملكية"، حيث يجوز للشركة دفع الأرباح لحائز السهم دون أن تكون ملزمة بالتحري عن حقيقة ملكيتها، إلا أنه بالغائها ليس من المفترض أن تطرح المشكلة مجدداً⁵¹.

الفرع الثاني: واقع الحقوق المتصلة بالسهم

62. حقوق المساهم الملازمة لملكية السهم في الشركة المغفلة⁵² -و بعد أن عرضنا أنواع الأسهم وما استجد من تعديلات بموجب قانون 2019/126، سوف نتناول الحقوق المرتبطة بصفة حاملها، أي المساهم، التي ينصّ قانون التجارة على البعض منها، والبعض الآخر هو ملازم لصفة المساهم، أو يحتمه عقد الشركة، أو الشركة بموجب نظام تأسيسها. إلا أن تطوّر المفهوم التقليدي للمساهم تلازمًا مع تطوّر مفهوم الشركة التقليدي نتيجة التطورات الاقتصادية، وتبوء المعيار الاقتصادي كل المعايير الأخرى استلزم قراءة مختلفة لحقوق المساهمين فرضت نفسها وجعلتنا نتساءل عن المفهوم التقليدي للحقوق الملازمة لصفة المساهم.

أعطى القانون المساهم حقوقًا في الشركة لها طبيعتها الخاصة، يستمدّها من صفته كشريك، وذلك بموجب المادة 105 ق.ت.

63. حق الاشتراك في إدارة الشركة. يتناول حقّ المساهم في الحضور، وحقّه في تلقي معلومات وافية عن الشركة لكي يتسنى له ممارسة التصويت، وهو على بينة من أمره⁵³.

إلا أن التعديل 2019 لم يحصر حقّ الإدارة فقط بالمساهمين، بل غير المساهمين أيضًا، فقد أجازت المادة 147 انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من غير المساهمين. يصبّ هذا التعديل في تكريس مبادئ الحوكمة التي تقوم على مبدأ فصل أصحاب رؤوس الأموال عن أصحاب الإدارة لتأمين الشفافية القصوى، ومنع أصحاب التقديرات الكبيرة من السيطرة على إدارة الشركة لصالحهم، وهذه التجربة أسفرت عن نتائج إيجابية في البلدان التي بدأت في تطبيق نظام الحوكمة⁵⁴. هذا التعديل يحمل في طياته حسنات كثيرة لجهة تعيين أشخاص ذوو خبرة في الإدارة، وقد يكون وجودهم أيضًا حلًا للتشرزم في حال الخلاف بين المساهمين المدراء. ولكننا نتساءل فيما إذا كان هذا الأمر سهلًا من الناحية العملية في الشركات المساهمة اللبنانية التي يطغى عليها، أو على معظمها، الطابع العائلي، وبالتالي انتخاب مدراء من خارج الدائرة لن يكون بالأمر السهل عليهم. ولكن لا يمكن أن ننكر أن صفة المساهم المتعارف عليها أصبحت مبهمّة، ولا تشبه ما كان عليه في السابق، حيث أن حقّ الإدارة لم يعد مرتبطًا "بصفة المساهم"، علمًا أنه كان من الحقوق للصيقة بهذه الصفة. إلا أن اللجوء إلى غير المساهمين في الإدارة يبقى اختياريًا، وبالتالي يفترض قبول تدخلهم، وإعطائهم الثقة قبل المباشرة في العمل.

وفي إطار تنظيم المشرّع لحقوق، والتزامات كل من صاحب حقّ الرقبة، وحق الانتفاع، وحالة التملك بالشيوخ بموجب تعديل 2019، اعتبر صاحب حقّ الرقبة هو المخول أن يكون عضوًا في مجلس الإدارة إلا إذا تمّ الاتفاق على عكس ذلك من قبلهم. أما في حالة الشيوخ فيحضر الممثل عن المالكين بالشيوخ في مجلس الإدارة.

⁵¹ مصطفى كمال طه، مرجع سابق، ص. 463.

⁵² المحامي كريم طريه، محاضرة مذكورة سابقاً.

⁵³ صفاء مغربل، مرجع سابق، ص. 259.

⁵⁴ الياس ناصيف، حوكمة الشركات في القانون المقارن، مرجع سابق، ص. 221 وما يليها.

64. **حق المساهم في حضور الجمعيات العمومية** أو أن يوكل شخصاً آخر لكي يحضر عنه شرط أن يكون من المساهمين، ما لم ينص النظام على عكس ذلك. هذا التعديل الذي ورد في المادة 181 قد يتعرض لبعض الانتقادات لجهة أن غير المساهم قد يحضر الجمعيات العمومية، علماً أن هذا الحق هو لصيق بصفة المساهم، وأن هذا الغير/الوكيل غير ملم بقضايا الشركة، ولكن هذا الشخص قد يكون هو صاحب الحق الاقتصادي، أي هو المعني الأكبر بالمشاركة في الجمعيات المختلفة، وإذا لم يكن كذلك، فهو وكيل يتبع تعليمات الموكل أي المساهم، ما يعني أنه لا مانع من مشاركته حتى ولو لم يكن مساهماً.

غالباً ما يتغيب المساهمون في الشركة المغفلة عن الاجتماعات لما جرت العادة من هيمنة مجلس الإدارة⁵⁵. وبذلك يفسر تراجع نية المشاركة لصالح تسهيل حضور المساهمين في الجمعيات عبر توكيل شخص آخر⁵⁶. كما وفي إطار تعزيز حضور الجمعيات سمح المشرع بموجب تعديل 2019 استخدام تقنية الاتصال المرئي، والمسموع شرط ضمان التأكد من هوية العضو المتصل، وضمان سلامة الاتصال، واستمراريته، وموثوقيته، ومشاركة العضو المتصل فعلياً في النقاشات على أن يلحظ نظام الشركة الآلية الواجب اتباعها. ولكن حتى تاريخه نحن بانتظار مرسوم تطبيقي لهذه الأحكام. ولكن لم تتناول المادة القانونية إمكانية الاجتماع الافتراضي، أي عندما يكون حضور كامل الأعضاء عبر المنصات الإلكترونية، ومدى قانونية القرارات الصادرة عن هذا الاجتماع.

من حيث المبدأ جميع المساهمين أيًا كان نوع الأسهم التي يحملونها لهم حق الحضور في مختلف الجمعيات العمومية، إذ يعتبر هذا الحق من الحقوق الأساسية التي لا يجوز حرمان المساهم منها خلال بند يندرج في نظام الشركة؛ فعدم توجيه الدعوة للمساهم وإبعاده عن حضور الجمعيات العمومية من غير مبرر قانوني يؤدي إلى بطلان المداولة، ويترتب على ذلك عقوبات جزائية ومدنية. تجدر الإشارة أن أصحاب الأسهم التفضيلية بحق حضور الجمعيات بالرغم من عدم قدرتهم على التصويت فيها⁵⁷.

أما في حالة كان السهم مجزئاً إلى حق انتفاع يملكه شخص، وحق رقبة يملكه شخص آخر، تبلغ الدعوات لحضور الجمعيات العمومية العادية إلى صاحب حق الانتفاع، ويكون له وحده حق حضورها، والتصويت فيها، ويبقى لهما الاتفاق على خلاف ذلك بموجب عقد يوقعانه فيما بينهما، بشرط إبلاغه للشركة، ونشره في السجل التجاري. وهذا الحكم أضافته المادة 116 المعدلة التي كرّست موقفاً اجتهادياً مستقراً لناحية حقوق، والتزامات كل من صاحب حق الانتفاع والرقبة⁵⁸. كما وأنه في حالة ملكية أشخاص لأسهم بالشبيوع، على هؤلاء أن يختاروا شخصاً واحداً منهم، أو شخصاً ثالثاً لحضور الجمعيات العادية، وغير العادية، والتصويت فيها.

65. **حق المساهم في الاطلاع على أوضاع الشركة** - حيث يجب أن تؤمن الشركة للمساهم، ومنهم أصحاب الأسهم التفضيلية، معلومات مجدية، ونافعة عن أوضاع الشركة، وعن سير أعمالها من خلال إتاحة الفرصة له بالاطلاع على مختلف الوثائق، والتقارير المقدمة له. هذا الحق هو تطبيق لمبدأ الشفافية، وهو من أهم مبادئ الحوكمة.

66. **حق ممارسة التصويت** - نصت المادة 185 تجارة "على أن كل مساهم أيًا كان نوع الأسهم التي يملكها يحق له الاشتراك في التصويت، وإن لم يكن بين يديه سوى شهادة مؤقتة". ويكون له مبدئياً عند التصويت عدد من الأصوات يساوي عدد أسهمه⁵⁹.

فحق التصويت في الجمعيات العمومية هو ملازم لملكية السهم، ومرتبب أساساً به؛ فلا يجوز حرمان المساهم منه لأن الشركة تفترض لزماً فيه التعاون لتحقيق غرض الشركة⁶⁰ من خلال الرقابة على الإدارة، والتصويت في الجمعيات العمومية، وكل بند قد يرد في نظام الشركة يحد من حرية ممارسة هذا الحق، أو يستبعده، أو يضع شروطاً عليه يعتبر غير قانوني⁶¹.

إلا أن القاعدتين أعلاه تعرفان استثنائين، الأول يتعلق بالأسهم التفضيلية والثاني بالأسهم المتعددة الأصوات⁶².

⁵⁵ فؤاد عبدالله، مرجع سابق، ص. 261 وما يليها.

⁵⁶ Tala Zein, La place actuelle de la notion d'affectio societatis au regard de l'expansion du critère économique : étude comparée, art. préc., p. 35.

⁵⁷ أنظر سابقاً، ص. 27.

⁵⁸ إدوارد عيد و كرستيان عيد، مرجع سابق، ص. 299-300.

⁵⁹ مادة 186 ق.ت: "مع الاحتفاظ بالأحكام الخاصة بالأسهم الاسمية الملحوظة في المادة 117، يكون لكل مساهم عدد من الأصوات يقدر الأسهم التي يملكها أو يمثلها بلا تحديد إلا إذا نص نظام الشركة صراحة على التحديد، ويشترط حينئذ أن يكون التحديد واحداً لجميع الأسهم اية كانت فئتها".

⁶⁰ مظهر من مظاهر العملية للتعبير عن "نية الاشتراك" في الشركة.

⁶¹ فؤاد عبدالله، مرجع سابق، ص. 134.

⁶² أنظر سابقاً، ص. 19.

67. **حق المساهم بنصيب من الأرباح-** وهو عبارة عن الحصة العائدة لكل سهم من الأرباح التي حققتها الشركة خلال سنة مالية معينة، شرط أن تحقق أرباح فعلية، حيث يتم توزيع الحصص على المساهمين بعد اقتطاع الاحتياطي القانوني الإلزامي، والاختياري، ونسبة ما يملك كل منهم من أسهم.

ويكون لصاحب حق الانتفاع الحصول على أنصبة الأرباح في حال كان السهم مجزأ.

كما عدل المشرع المادة 109 المتعلقة بالفوائد المحددة (intérêts fixes) التي تدفع للمساهمين في أي ظرف كان، حيث كانت المادة القديمة تضع ثلاثة شروط لقانونية هذا النص، في حين حذف المشرع بموجب تعديل 2019 الشرط الذي يتطلب أن تدخل الفوائد المدفوعة في نفقات التأسيس لأجل استهلاكها كنفقات في الموازنات التي تشمل على أرباح، وأبقى على الشرطين الآخرين: أن لا يتجاوز معدل الفائدة أربعة في المئة، وأن تكون مدة تطبيق النص خمس سنوات على الأكثر.

68. **حق المساهم في استرداد القيمة الاسمية للسهم، واقتسام موجودات الشركة عند حلها-** هذا ما نصت عليه المادة 114: "يحق لكل مساهم إذا بقيت موجودات كافية عند حل الشركة أن يسترد المبلغ الاسمي لسهمه، مع الاحتفاظ بحق الأسبقية الممنوحة للأسهم ذات الأولوية، أما الزيادة فتوزع على جميع المساهمين بنسبة عدد الأسهم المملوكة".

يتبين من هذا النص أنه في حال تصفية الشركة وإبقاء ديونها، وفي حال كانت موجوداتها كافية يحق للمساهمين استعادة أسهمهم الاسمية المحررة، أو المبالغ المدفوعة من أصل الأسهم، بحيث يسترد أصحاب "الأسهم التفضيلية"، و"الأسهم ذات الأولوية" قيمتها الاسمية قبل غيرهم من المساهمين. لمن تعود الأفضلية في استيفاء القيمة الاسمية في حال وجود أسهم تفضيلية، وذات الأولوية؟ لا نجد إجابة عن هذا السؤال في المواد التي كرست، ونظمت الأسهم التفضيلية.

وإذا بقي فائض من الموجودات فتجري قسمته بين المساهمين بنسبة ما يملك كل منهم من أسهم. إلا أن أصحاب الأسهم التفضيلية ليس لديهم الحق في اقتسام الموجودات.

69. **حق الأفضلية في الاكتتاب عند زيادة رأس المال-** عندما يزداد رأس المال بإنشاء أسهم جديدة يراد الاكتتاب بها نقدًا، يكون مبدئيًا للمساهمين من جميع الفئات الموجودة حق الأفضلية في الاكتتاب بمجموع الأسهم الجديدة على نسبة الأسهم القديمة التي يملكونها وعلى وجه لا يقبل التنقيض. وحق الأفضلية الذي يتعلق بالأسهم النقدية فقط دون الأسهم العينية، هو لمصلحة المساهمين، بحيث يجوز للمساهم التنازل عنه أو حتى بيعه للغير.

إلا أنه لا يكون لمالكي الأسهم التفضيلية حق الأفضلية للاكتتاب بالأسهم الجديدة إلا إذا منحوا هذا الحق بموجب النظام الأساسي، أو بقرار من الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين⁶³.

من حيث المبدأ يعود حق الأفضلية في الاكتتاب إلى صاحب حق الرقبة، إلا إذا اتفق كل من صاحب حق الانتفاع، وصاحب حق الرقبة، قبل قرار زيادة رأس المال، على خلاف ذلك، وأبلغا الشركة قرارهم، ونشراه في السجل التجاري.

70. **حق التفرغ عن الأسهم -** يحق لكل مساهم التفرغ عن أسهمه للغير انطلاقًا من مبدأ قابلية السهم للتداول. لكن هذا الحق ليس مطلقًا إذ يمكن أن تحد منه قيود قانونية، وأخرى اتفاقية⁶⁴.

71. **حق المساهم في رفع دعوى المسؤولية-** في الأصل تعتبر الشركة، وحدها صاحبة الحق في رفع دعوى المسؤولية ضد أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين، وتعرض على تصرفاتهم لتبطلها، وتطلب منهم تعويض الضرر الذي أصابها من نقص من ذمتها المالية. فإذا ما تقاعست الشركة عن ممارسة حقها هذا، فإنه يعود للمساهمين عندها رفع دعوى المسؤولية باعتبارهم من الشركة، وأعضاء فيها، ولهم مصلحة في ذلك بنسبة الحقوق التي يملكونها، والتي تتضرر بانتقاص ذمتها المالية؛ كما يمكن للمساهمين أن يستعملوا بصفتهم الفردية دعوى المسؤولية، كما سنبين لاحقًا، في حال وجود ضرر⁶⁵.

72. **القراءة العامة للتطورات التشريعية، وما استجد من تعديلات على الأسهم، والحقوق للصيقة بها يدعونا للتساؤل حول مدى صحة القاعدة الاجتهادية، والفقهية بأن نية المشاركة هي مصدر لحقوق، والتزامات المساهم⁶⁶، أو مدى صحة التصاق الحق بالحضور بالجمعيات، والإدارة، والتصويت بصفة المساهم (الفعلي أو القانوني)؟**

⁶³ انظر سابقاً، ص. 26.

⁶⁴ انظر سابقاً، ص. 19 و 20.

⁶⁵ انظر لاحقاً، ص. 60.

⁶⁶ محكمة التمييز، غرفة تجارية، 25 نيسان 1962، حاتم، ج. 49، ص. 68؛ محكمة التمييز، بيروت، قرار رقم 35، 25 شباط 1962، النشرة القضائية، 1962، ص. 328؛ فوزي عطوي، الشركات التجارية، الحلبي، بيروت، 2005، ص. 40 ؛ 20 Tala Zein, art. Préc., p. 20.

الفرع الثالث: السندات وتمييزها عن الأسهم

73. السندات- تعريف السند- بالعودة إلى نص المادة 122 فقرة 1 تجارة، يعتبر السند صكاً قابلاً للتداول، لكنه غير قابل للتجزئة، له قيمة اسمية واحدة تمثل قرصاً طويل الأجل يعقد عن طريق الاكتتاب العام.

تلجأ الشركات، ولا سيما المساهمة، عادة إلى إصدار السندات عندما تجد أنها بحاجة للمال، وهي تفضل هذه الوسيلة لزيادة رأسمالها عن الوسيلة الأخرى التي تقضي بإصدار أسهم جديدة تؤدي إلى التقليل من أرباح المساهمين.

74. خصائص السندات:

- 1- إنها قروض جماعية مقسمة إلى أجزاء متساوية يمثل كل جزء منها صكاً يدعى السند، إذ يجب أن تكون قيمة السندات متساوية لكي تتحقق المساواة في الحقوق بين حاملتها، هؤلاء هم الدائنون للشركة على خلاف حاملي الأسهم فهم يعتبرون شركاء أو مساهمين. ومن هنا يوجد اختلاف بين الحقوق العائدة لكل منهما، على سبيل المثال، يحق لحامل السهم حضور الجمعيات، والتصويت فيها، والرقابة على أعمال مجلس الإدارة، بينما يعود لممثلي أصحاب السندات أن يحضروا الجمعيات العمومية دون أن يحق لهم التصويت في المناقشات، والتدخل في إدارة الشركة، وفي سير أعمالها⁶⁷.
- 2- لم يضع القانون حداً أدنى لقيمة السند كما فعل بالنسبة للسهم (ألف ليرة)، غير أن قيمة السند عادة ما تكون مرتفعة. وبحق لأصحاب السند فائدة ثابتة سنوياً، غير مشروطة بأن تحقق الشركة أرباحاً، أما الشريك فله نصيب من الأرباح، لذلك يتوقف عائده على ما تحققه الشركة من هذه الأرباح.
- 3- إن استرداد قيمة السند قطع صلة حامله بالشركة، أما في حال لجأت الشركة إلى استهلاك الأسهم يحق للمساهم الذي استهلك أسهمه أن يحصل على "أسهم تمتع" تخوّل حقوقاً في الشركة، مثل حق التصويت، وحق الأرباح.
- 4- يمثل السند ديناً طويل الأجل (من 5 إلى 20 سنة) فإذا ما ساءت إدارة الشركة قد يتعرض حاملو الأسناد إلى خطر عدم استيفاء حقهم.
- 5- إن السند قابل للتداول شأنه في ذلك شأن السهم؛ فهو إما أن يكون اسمياً حيث تنتقل ملكيته عن طريق القيد في سجلات الشركة، وإما أن يكون لحامله فتنتقل ملكيته عن طريق التسليم، وإما أن يكون لأمر

فتنتقل ملكيته عن طريق التطهير. إن تعديل 2016 لم يطل السندات بل فقط الأسهم، التي لا يمكن أن تصدرها اليوم الشركة المساهمة إلا بشكْلِها الاسمي.

وعليه تسري بالنسبة إلى فقدان، أو سرقة الأسناد الاسمية القواعد العامة المطبقة (والتي عرضناها) في حال فقدان، أو سرقة الأسهم الاسمية. أما إذا فقدت السندات لحاملها، فهنا تكمن الخطورة. بالعودة إلى الأحكام العامة، في هذه الحالة يعتبر السند من القيم المنقولة، وتطبق عليه قاعدة "حيازة المنقول سند الملكية"، حيث يجوز للشركة دفع الأرباح لحائز السهم دون أن تكون ملزمة بالتحري عن حقيقة ملكيته، بيد أنه يجوز للمالك الحقيقي استرداد السند من حائزه حسن النية خلال ثلاث سنوات من فقدانه، أو سرقة (306 أ.م.م) لكن حائز السند الذي اشتراه عن حسن نية في سوق عام، أو ممن يتاجر بمثله، لا يجبر أن يعيده إلى مستحقه إلا مقابل الثمن الذي دفعه (307 أ.م.م). إلا أن الحماية التي تقرها القواعد العامة للمالك الحقيقي للسند عند فقدانه، أو سرقة تبدو غير فاعلة. لذلك وبسبب الأحداث التي عصفت بلبنان، وما نتج عنها من ضياع، وسرقة العديد من الصكوك، والوثائق المثبتة للحقوق، صدر المرسوم الاشتراعيان 41 تاريخ 1977/5/26 و 95 تاريخ 1977/6/30 لعلاج فقدان حيازة الصكوك بسبب الأحداث، والظروف القاهرة في لبنان.

فالمرسوم الاشتراعي رقم 1977/41 أجاز لفائده حيازة الصكوك أن يتقدم باعتراضين: الأول، لدى بورصة بيروت، والثاني لدى الشخص المعنوي الذي صدرت عنه الصكوك⁶⁸.

الاعتراض الأول: لدى بورصة بيروت، يقدمه المعارض عن طريق كاتب عدل بيروت حيث يجب أن يتضمن معلومات وافية عنه، وعن السند المفقود (اسم المعارض، وهويته، ومحل إقامته، وعدد الصكوك المفقودة، وأرقامها، وقيمتها، وكيفية ومكان اكتساب الحق، ظروف فقدان حيازتها، وتاريخها..)، وبمجرد تبليغ بورصة بيروت الاعتراض يتوجب عليها خلال يومين من تبليغها القيام بنشر خلاصة عن الاعتراض في نشرتي البورصة اليومية، والشهرية، ومرة في الجريدة الرسمية، وجريدتين محليتين، وذلك لكي يتم حظر التداول، والتعامل بالصكوك المفقودة بعد إجراء معاملات النشر المفروضة، بحيث لا يسري بوجه المعارض أي تداول، أو تعامل، أو تفرغ يجري على الصكوك موضوع الاعتراض.

الاعتراض الثاني: لدى الشخص المعنوي (الشركة) الذي صدرت عنه الصكوك. يقدمه المعارض بواسطة الكاتب العدل المختص، بحيث يجب أن يتضمن جميع المعلومات التي ذكرت في الاعتراض الأول المقدم لبورصة بيروت، ونتيجة تبليغ الشخص المعنوي،

⁶⁷ الياس ناصيف، الشركات التجارية، دراسة مقارنة، ج.1، مرجع سابق، ص. 368.

⁶⁸ صفاء مغريل، مرجع سابق، ص. 237 و ما يليها.

مصدر الصكوك للاعتراض، يجب عليه الامتناع عن إجراء أية عملية متعلقة بالصكوك كدفع قيمتها، أو دفع الفوائد، أو العائدات عنها.

أما المرسوم الاشتراعي 1977/95⁶⁹ فقد جعل حقّ المعارض بالمطالبة بالصكوك الجديدة البديلة مترتباً بعد انقضاء أربع سنوات على القرار النهائي بالترخيص، وخمس سنوات من تاريخ أول معاملة نشر، في حال عدم وجود قرار بالترخيص.

وبإصدار الشخص المعنوي للصكوك الجديدة يصبح في حلّ من أية مسؤولية تجاه أي شخص ثالث حائز على الصكوك قد يظهر بتاريخ لاحق، شرط مراعاة القواعد، والأصول القانونية المنصوص عليها.

75. كيفية إصدار السندات. هناك شروط وإجراءات لإصدار السندات لا بد من توافرها، وذلك بهدف حماية الادخار العام⁷⁰.

شروط إصدار السندات. تتلخص إصدار السندات بالأمور التالية:

- 1- يجب أن تصدر السندات بقرار من الجمعية العمومية للشركة.
- 2- لا يجوز إصدار السندات إلا بعد أن يكون رأس المال المكتتب فيه من المساهمين قد دفع بكامله.
- 3- يجب أن لا تزيد قيمة السندات على مثلي رأس المال الموجود بحسب الوضعية المالية المدققة من مفوضي المراقبة، والمصادق عليها من الجمعية العمومية، على أن لا يعود تاريخها لأكثر من ستة أشهر من تاريخ إصدار السندات، باستثناء شركات التسليف العقارية، وذلك ضماناً لدائني الشركة الذين قد تتعرض أموالهم للضياع في حال إخفاق الشركة⁷¹.

إجراءات الإصدار. يجب على أعضاء مجلس الإدارة أن ينشروا بياناً في الجريدة الرسمية، وفي صحيفة إقتصادية، ويومية يتضمن تواريخهم، وعناوينهم، وتاريخ قرار الجمعية العمومية بإصدار السندات، وعلى قيمتها، ومعدل الفائدة، ومواعيد الإيفاء، وشروطه، وضمائنه. ويجب أن تشمل وثيقة الاكتتاب التي يطرحها عادة أحد المصارف كما تطرح الأسهم، تماماً على الإيضاحات التي ذكرت أعلاه. كذلك يجب على أعضاء مجلس الإدارة شهر إصدار السندات في السجل التجاري، وكل مخالفة لهذه الإجراءات، أو هذه الموجبات يرتب عليهم غرامة مالية منصوص عنها في قانون التجارة. وقد تؤدي مخالفة أيضاً إلى بطلان الاكتتاب، أو بطلان السندات، النتيجة المحتملة لإصدار السندات قبل تسديد كامل رأس المال.

76. حقوق حملة السندات. لحملة السندات الحقوق التي تقرّها القواعد العامة لكل دائن، إضافة إلى نوعين من الحقوق نصّت عليها المادة 123 تجارة وهما: الحق في فائدة ثابتة، والحق في استرداد قيمة السند.

الحق في فائدة ثابتة. يحق لحامل السند الحصول على فائدة ثابتة في المواعيد المتفق عليها، سواء حققت الشركة أرباحاً أم لم تحقق. إضافة إلى ذلك قد تنشئ الشركة سندات تعطي حاملها نسبة معينة من الأرباح إلى جانب الفائدة الثابتة، شرط أن لا تزيد عن الحد الأقصى لسعر الفائدة.

الحق في استرداد قيمة السند - يحق لحامل السند استرداد قيمته الاسمية في الموعد المتفق عليه، حيث تخصص الشركة جزءاً من أرباحها السنوية لاستهلاك السندات. فإذا ما استهلك السند انقطعت صلة حامله بالشركة بشكل نهائي. أن حامل السند المستهلك يستوفي المبلغ الذي دفعه فقط، إلا أن لهذه القاعدة استثنائين وهما حالتي: السندات ذات مكافأة الوفاء و السندات ذات النصيب.

السندات ذات مكافأة الوفاء. هي التي لها قيمة اسمية أكبر من القيمة التي صدرت بها. كأن تكون القيمة الاسمية للسند خمسين ألف ليرة، ولكن الشركة تصدر السند بأربعين ألف ليرة، فالفرق بين القيمة الاسمية، والقيمة المستوفية من قبل الشركة تسمى مكافأة الوفاء. تلجأ الشركة إلى إصدار هذا النوع من السندات تشجيعاً للجمهور على الاكتتاب فيها، وتعتبر مكافأة الوفاء نوعاً من الفوائد المؤجلة⁷².

السندات ذات النصيب. تصدر السندات ذات النصيب بقيمتها الاسمية بفائدة ثابتة سنوياً أقل من السعر العادي، وهذا الفرق في سعر الفائدة يستخدم لمنح جائزة مالية لعدد من السندات عن طريق القرعة. يتم إصدار مثل هذه السندات بموجب ترخيص حكومي بناء على اقتراح وزير الإقتصاد⁷³.

77. هيئة أصحاب السندات - بالعودة إلى نص المادة 135 من ق.ت " يتكون من أصحاب السندات هيئة واحدة تتألف من تلقاء نفسها عند كل إصدار، وتكون قراراتها المتخذة بغالبية الأصوات ملزمة للجميع".

⁶⁹ أحكام مؤقتة خاصة تتعلق بالأصول الواجب اتباعها عند فقدان حيازة الأسهم وحيازة الدين القسائم وغيرها من القيم المنقولة لحامله.

⁷⁰ ادوار عيد و كريستيان عيد، مرجع سابق، ص. 356.

⁷¹ عدل المشرع اللبناني في عام 2019 المادة 124 من قانون التجارة، وكان التعديل الوحيد الذي يخصّ السندات، واستبدلت عبارة " آخر موازنة" بمدة ستة أشهر قبل تاريخ إصدار السندات لتقدير قيمة رأسمال؛ الياس ناصيف، شرح تعديلات قانون التجارة البرية، مرجع سابق، ص. 157.

⁷² صفاء مغريل، مرجع سابق، ص. 275.

⁷³ مادة 132 ق.ت: " ان السندات ذات اليانصيب يجب ان تجاز بمقتضى ترخيص حكومي بناء على اقتراح وزير الاقتصاد والتجارة".

يتضح من هذا النص أنه عند كل إصدار تنشأ بقوة القانون هيئة تضم جميع حملة السندات يكون لها حق اتخاذ قرارات بالأغلبية تكون ملزمة لجميع أصحاب السندات، حيث تتولى هذه الهيئة الدفاع عن حقوق أصحاب السندات، وعن مصالحهم المشتركة تجاه الشركة، ولا سيما عند إفلاسها⁷⁴. وبعد الانتهاء من الاكتتاب تعقد الشركة المصدرة جمعية عمومية من أصحاب السندات لكي توافق على نظام الهيئة وتعيين ممثليها. بعدها تجتمع الهيئة عند الضرورة بناء على طلب ممثليها، أو طلب فريق من حملة السندات يمثل 20/1 أي 5% من قيمة السندات، وإما بناء على طلب الشركة حيث تخضع لنفس النصاب القانوني، والتصويت المعينة لجمعية المساهمين العادية⁷⁵. يحق لممثلي هيئة أصحاب السندات اتخاذ جميع التدابير الاحتياطية لصيانة حقوقهم (كإقامة الدعاوى)، ويجوز لهم حضور الجمعيات العمومية للمساهمين بعد تلقيهم نفس المعلومات المقدمة للمساهمين، من غير أن يحق لهم ممارسة التصويت فيها.

78. بعد تناول السندات، والأسهم التفضيلية كوسيلتين لتمويل الشركة، نعرض من خلال الجدول أدناه أبرز الفروقات بين هاتين الوسيلتين للوقوف على مدى فعالية استحداث الوسيلة الجديدة لتمويل الشركة المساهمة بموجب تعديل 2019، أي الأسهم التفضيلية:

الأسهم التفضيلية	السندات
تؤمن هذه الأسهم تمويلًا للشركة، وتسمح لها بالمحافظة على هيكلتها. الإجراءات غير معقدة. يمثل دينًا قصير الأجل.	تؤمن تمويلًا للشركة بدلًا من دخول مساهمين جدد يساهمون في اقتسام الأرباح. يمثل السند دينًا طويل الأجل.
أصحابها: مساهمون أسهم اسمية تفضيلية	أصحابها: دائنون السندات الاسمية-لأمر- لحامله.
امتيازات- حقوق- منافع مادية، أولويات معينة بالإضافة إلى الأرباح.	قيمة السند والفائدة الثابتة.
ليس لحملة هذه الأسهم الحق في التصويت في الجمعيات العمومية، ولكن يمكن الجمعية الخاصة، التي تتألف من أصحاب الأسهم التفضيلية أن تصدر رأيًا استشاريًا، أو أكثر في المواضيع المعروضة على الجمعيات العمومية.	ليس لحملة السندات الحق في التصويت كونهم ليسوا مساهمين، ولكن تتكون من أصحاب السندات هيئة يحق لممثليها حضور الجمعيات العمومية للمساهمين بعد تلقيهم نفس المعلومات المقدمة للمساهمين.
لا يمكن أن تمثل الأسهم التفضيلية نسبة تتجاوز 30% من الأسهم الاسمية التي تمثل رأسمال الشركة بتاريخ إصدار هذه الأسهم. تنشأ الأسهم التفضيلية إما لدى تأسيس الشركة، أو لدى أي زيادة لرأسمالها بقرار من جمعية غير عادية.	يجب أن يتم الاكتتاب بكامل رأس المال قبل اللجوء إلى اقتراض، وإصدار سندات. ويجب أن لا تزيد قيمة السندات على رأس المال الموجود حين إصدارها. يجب أن تتخذ القرار بإصدار السندات في الجمعية العمومية العادية.
يسترجع المساهم حامل الأسهم الاسمية التفضيلية حقه في التصويت في حال لم يستحصل على الامتيازات، والأولويات المادية التي تم تقريرها في قرار إصدار الأسهم التفضيلية. لم ينص المشرع على أي ضمان عام على أموال الشركة في حال عدم استيفاء الامتيازات، أو أي ضمانات خاصة.	لحاميل السند ضمان عام على أموال الشركة، ولا يستطيع المساهم الحصول على قيمة سهمه إلا بعد إيفاء أصحاب السندات. وعادة يكون إصدار السندات مقترن بإنشاء ضمان، أو تأمين خاص للوفاء بقيمتها.

بالعودة إلى الجدول أعلاه نرى أن أصحاب السندات لهم ضمانات عامة وخاصة محفزة أكثر من الأسهم التفضيلية، على الرغم مما تمثله كوسيلة تمويل مناسبة للشركة. وقد تدبّر أيضًا المنافع المادية المتصلة بالأسهم التفضيلية وراء ضرورة إيفاء ديون أصحاب السندات قبل إعادة قيمة الأسهم، وحقوقهم على موجودات الشركة، ومن هنا نؤكد ما ذكرناه سابقًا أن المشرع اللبناني كان لا بد من النص على ضمانات تحفز على الاكتتاب بالأسهم التفضيلية.

وبالعودة إلى المادة 121 مكرر 4 معدلة بقانون 126/2019، ربط المشرع إصدار الأسهم التفضيلية اللاحقة لإصدار السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، بموافقة هيئة أصحاب هذه السندات التي لم يشترطها لأصحاب السندات العادية، لحماية عملية التحويل من دائن إلى مساهم، ومن خطر هذا التحويل الذي قد ينتج عنه احتمال عدم حصول الأخير على أي من المنافع المادية، أو الأرباح التي تتوقف على نشاط الشركة.

79. **السندات القابلة للتحويل إلى أسهم** - نظم المرسوم الاشرعي رقم 54 الصادر بتاريخ 16/6/1977 السندات القابلة للتحويل إلى أسهم في الشركات المغفلة فأوجب موافقة الجمعية العمومية غير العادية باعتبار أن هذا التحويل يؤدي إلى زيادة رأسمال الشركة،

⁷⁴ ادوارد عيد و كرستيان عيد، مرجع سابق، ص. 370.

⁷⁵ انظر لاحقًا، ص. 72.

وقبل الحصول على هذه الموافقة رتب على مجلس الإدارة رفع تقرير إلى الجمعية العمومية غير العادية مرفقاً بتقرير من مفوضي المراقبة يحددون فيها مواعيد الإصدار، والتحويل إضافة إلى محظورات، وتدابير لا بد من قيام الشركة بها⁷⁶.

80. تقرير مجلس الإدارة- يجب أن يتناول تقرير مجلس الإدارة، بحسب نص المادة 2 فقرة 3 الأمور الآتية:

- 1- أسباب إصدار مثل هذه السندات القابلة للتحويل.
- 2- أسس تحويلها إلى أسهم.
- 3- مهلة ممارسة حق التحويل.
- 4- بيان الأسباب في حال لم يعط المساهمون حق الأفضلية في الاكتتاب بالسندات المئوي إصدارها وطالبوا بذلك.
- 5- ثمن السندات، والأسس المعتمدة لذلك.

81. تقرير مفوضي المراقبة- يجب أن يتناول تقرير مفوضي المراقبة، بحسب نص المادة 2 فقرة 4، الأمور الآتية:

- 1- رأي مفوضي المراقبة حول الأسس المقترحة من قبل مجلس الإدارة لتحويل السندات إلى أسهم.
- 2- رأيهم، عند الضرورة، بشأن طلب إلغاء حق الأفضلية المساهمين في الاكتتاب لتحويل السندات إلى أسهم.

82. المحظورات والتدابير التي يتوجب على الشركة القيام بها- المحظورات- حظر القانون على الشركة المغفلة ابتداءً من تاريخ موافقة الجمعية العمومية غير العادية على إصدار سندات التحويل إلى أسهم، وطيلة مدة وجود مثل هذه السندات، أن تجري أي استهلاك لرأس المال، أو تخفيضه، أو أي تعديل لكيفية توزيع الأرباح. كما تحظر عليها إصدار أسهم يكتتب بها، أو إصدار سندات أخرى قابلة للتحويل، إلا بشرط مراعاة حفظ حقوق حملة السندات.

لا يتم تحويل السندات إلى أسهم إلا بإرادة من يحملها، وبالشروط المحددة في نظام إصدارها⁷⁷.

التدابير- أوجب القانون على الشركة المغفلة القيام بالتدابير الآتية:

- أ- إذا كان التحويل لا يمكن أن يتم إلا خلال فترة معينة، أو فترات خيار محددة، يتوجب على الشركة عند افتتاح كل فترة، أن تقرر زيادة إضافية لرأس المال، أو زيادة إضافية للسندات القابلة للتحويل، وتخصص هذه الزيادة الإضافية لأصحاب السندات الذين قد يختارون تحويل سنداتهم إلى أسهم، أو قد يطلبون، إضافة إلى ذلك، أسهماً جديدة، أو سندات جديدة، وقابلة للتحويل.
- ب- وإذا كان من الممكن إجراء التحويل في أي وقت، يتوجب على الشركة أن تعرض على حملة السندات الذين يطلبون تحويل سنداتهم إلى أسهم، الاكتتاب بأسهم جديدة، أو بسندات جديدة قابلة للتحويل إلى أسهم، على أن يجري هذا الاكتتاب بنفس الكميات، والنسب، وبذات الأسعار، والشروط، كما لو كانوا مساهمين بتاريخ حصول تلك الإصدارات الجديدة.
- ت- وإذا ترتب لحامل السندات الذي يختار تحويل عدد منها كسراً، فإن قيمة هذا الكسر تسدد نقداً.
- ث- أصدرت الشركة سندات قابلة للتحويل، في أي وقت، أو قررت إجراء أي عمل يتضمن تخصيص المساهمين بالسندات الجديدة، يترتب عليها إعلام حملة السندات بأمر هذه العملية الجديدة عن طريق نشر إعلان في الجريدة الرسمية، وفي صحيفة إقتصادية، وصحيفة يومية محلية، قبل شهر على الأقل من القيام بالعملية الجديدة المنوي إجراؤها. على أن يتضمن الإعلان اسم الشركة، وشكلها، ومقدار رأس مالها، وعنوان المركز الرئيسي، ورقم تسجيل الشركة في السجل التجاري، وبيان طبيعة العملية المنوي إجراؤها (نوع الأسهم، والقيمة الاسمية للسهم، والمبلغ الواجب أدائه عند الاكتتاب..)، وتاريخ انتهاء مهلة تحويل السندات إلى أسهم.
- ج- أوجب القانون على مجلس الإدارة:
 - أن يتحقق، خلال مهلة شهر من تاريخ إقفال حسابات كل سنة مالية، من عدد الأسهم المصدرة نتيجة هذا التحويل، ومن القيمة الاسمية لهذه الأسهم.
 - أن يجري التعديلات اللازمة على نظام الشركة (مقدار الرأسمال، وعدد الأسهم).
 - أن يقوم بتسجيل تعديل النظام لدى الكاتب العدل.
 - أن يقوم بتسجيل معاملات النشر والإيداع في السجل التجاري.
 - أن يقوم بتدابير، وإجراءات النشر الأخرى التي يفرضها القانون.

82. مما لا ريب فيه أن التعديلات الحديثة لقانون التجارة اللبناني اتت جوهرية لجهة تغيير معالم المفاهيم التقليدية التي كانت سائدة لسنوات في إطار الشركات المغفلة، إلا أن هذه التغييرات كانت تهدف بشكل أساسي لجعل هذا النوع من الشركات محل استقطاب

⁷⁶ مصطفى كمال طه، مرجع سابق، ص. 457؛ الياس ناصيف، الشركات التجارية، دراسة مقارنة، ج. 1، مرجع سابق، ص. 371.

⁷⁷ اكثم الخولي، مرجع سابق، ص. 293.

للمستثمرين، فهل ان الاطار القانوني المستحدث للشركة المغفلة يجعل منها عنصر جاذب للمستثمرين؟ هذا ما سيبينه المبحث الثاني من هذه الدراسة.

المبحث الثاني: تعزيز دور الشركة المغفلة كإطار قانوني فاعل للاستثمار

83. لا يستطيع المساهمون التدخل في حياة الشركة لممارسة حقوقهم إلا من خلال كونهم أعضاء في جمعيات تضم المساهمين الذين يجتمعون في هيئة عمومية للمداولة في شؤون الشركة كالبرلمان في الدولة. بيد أن العدد الكبير للمساهمين في الشركة المغفلة يضع عائقاً حقيقياً أمام إشراكهم جميعاً في الإدارة والمراقبة على أعضاء الإدارة فيها، ما يستلزم ضرورة اختيار أجهزة لتأمين الإدارة والمراقبة. من أجل ذلك أعطى القانون الجمعية العمومية سلطة تفويض عدد من الأشخاص، قد يكونوا من أعضائها أو من غير المتخصصين بإدارة الشركات، ليكونوا مجلس الإدارة الذي يقوم بدور رسم سياسة الشركة، وتولى تنفيذ قرارات الجمعية العمومية، واتخاذ القرارات اللازمة لتسيير أعمال الشركة الداخلة في نطاق اختصاصه، فيشبه بذلك دور السلطة التنفيذية، أي مجلس الوزراء في الدولة. لكن لا يستطيع هذا المجلس مواجهة حاجات الإدارة اليومية للشركة بذاته، لذا فهو يختار من بين أعضائه شخصاً يتفرغ تماماً لهذه المهمة، ويكون من حيث المبدأ رئيس مجلس الإدارة-المدير العام. كما يجري تعيين جهاز خاص لمراقبة أعمال الإدارة، يتألف من مفوضي المراقبة الذين يعينوا من قبل الجمعية العمومية، ومن قبل القضاء وفق لآلية محددة بموجب القانون، والمهمة التي يقوم بها هؤلاء تشبه مهمة ديوان المحاسبة في الدولة.

يكون المشرع قد نظم الشركة المغفلة، باعتبارها شخصاً معنوياً، على غرار الدولة الديمقراطية فأوجد ثلاث هيئات تتولى سير أعمال الشركة هي: مجلس الإدارة، ومفوضو الرقابة، وجمعية للمساهمين.

المطلب الأول: تصويب عمل أجهزة الإدارة والرقابة

84. تضمن قانون 2019/126 تعديلات جوهرية شملت تكوين و صلاحيات و مسؤولية أعضاء مجلس الادارة، و عززت دور الرقابي لمفوض المراقبة، وذلك أتى في اطار ارساء ركيزتين أساسيتين لرسم اطار فاعل للشركة المغفلة كاداة جاذبة للإستثمار.

الفرع الأول: من ناحية الإدارة

أولاً: خيار فصل رأسمال عن الإدارة

85. مجلس الإدارة- تكوين وعضوية- يعتبر مجلس الإدارة الهيئة الرئيسية التي تتولى إدارة وتسيير أعمال الشركة المغفلة. يتكون المجلس من عدد الأعضاء يتم اختيارهم من المساهمين، أو غير المساهمين من قبل الجمعية العمومية، أو يتم تعيين الأعضاء الأوليين في نظام الشركة. إن السلطة التي تعين الأعضاء هي المولجة عزلهم، في كل وقت، حتى لو تم تعيينهم حسب نظام الشركة.

هذا يدفعنا إلى التساؤل عن إمكانية إشراك العاملين/المستخدمين في الإدارة والأرباح، كبديل أتعاب بما أنه أصبح من الممكن تعيين غير المساهمين كمدرء؛ لا يوجد منع صريح من قبل المشرع، وهذا يعني أن الإمكانية متاحة⁷⁸.

86. كان تنظيم مجلس الإدارة في الشركة المغفلة اللبنانية قائم على أساس مبدأ ارتباط الحق بالإدارة بملكية رأس المال، فلا يشارك في الإدارة إلا المساهمون ملاك رأس المال، بحيث يكون رأس المال وحده الممثل في مجلس الإدارة، وهو يعتبر مصدر جميع السلطات. ولكن في تعديل القانون 2019/26 وبموجب المادة 147، أجاز المشرع للجمعية العمومية العادية انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من المساهمين وغير المساهمين، وألغى الشرط المتعلق بأسهم الضمان التي كان على عضو مجلس الإدارة أن يحوزها دون إمكانية التفرغ عنها، وتكون مخصصة لضمان أخطائه الإدارية. هذا التعديل، أعرب عن رغبة المشرع في إدخال مبادئ الحوكمة الرشيدة التي تتمثل في فصل الإدارة عن ملكية رأس المال، وسمح بانتخاب عضو مجلس إدارة غير مساهم، لكن صاحب خبرة في نشاط الشركة، ما يضمن سيرها بشكل أفضل، ويضفي نوعاً من التوازن بين أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، والأقليات⁷⁹.

ولكن ما يتبادر إلى ذهننا، إذا ما كانت الشركات المساهمة اللبنانية التي هي بجزء كبير منها عائلية، سوف تلجأ إلى هذه الآلية في الإدارة، أو إذا ما كان اصحاب رؤوس الأموال سيوافقون على تعيين مدير غريب كي يقرّر مصير أعمالهم، وأنشطتهم. مع العلم، أن الدراسات تشير إلى أن الشركات التي تتبنى مبادئ الحوكمة هي تلك التي تحقق أرباحاً وفيرة على المدى الطويل.

⁷⁸ اكثم الخولي، مرجع سابق، ص. 302 : أنظر فقرة 231 – النظرة الاشتراكية الحديثة في القانون المصري- العمل شريك لرأسمال: "...و اتجه إلى اشراك العاملين بالشركة في ادارتها إلى جانب ممثلي رأس مال. وقد كان مما ساعد على هذا التطور أنه لم يعد محل لاحترام مبدأ ربط الادارة بالملكية بعد أن اتضح ان هذا المبدأ كان معطلاً من الناحية العملية لحساب أقلية من رجال المال يحتلون مقاعد مجلس الإدارة في الشركات....."

⁷⁹ فواد عبدالله، مرجع سابق، ص. 233 و ما يليها.

لا نعلم في هذا المنحى لما لم يكرس المشرع نظام "التصويت التراكمي" للمساهمين، إلزاميًا كان أم اختياريًا، الذي يسمح بتجزئة إجمالي الأصوات المتاحة لهم بأي طريقة يرونها مناسبة بين المرشحين لمجلس الإدارة، وعندما يستخدم التصويت التراكمي فقد تتمكن أقلية من حملة الأسهم، من انتخاب عضو، أو عضوين في مجلس الإدارة عن طريق إعطاء جميع الأصوات لمرشح واحد، أو مرشحين. وهذا الأمر يسمح للأقلية أن تمثل في مجلس الإدارة، ويكرس بالتالي مفهوم التوازن في التمثيل في الإدارة⁸⁰.

87. يتألف مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء على الأقل، واثنى عشر على الأكثر، ولا يجوز أن تتجاوز مدة عضوية مجلس الإدارة الثلاث سنوات إذا عُيِّن بقرار من جمعية المساهمين، والخمس سنوات إذا عُيِّن بموجب نظام الشركة. ويجوز تجديد انتخاب هيئة مجلس الإدارة ولو جزئيًا وفق التنظيم الخاص الذي ينص عليه نظام الشركة لضمان استمرار العمل الإداري. ولا يشترط أن يكون عضو مجلس الإدارة شخصًا طبيعيًا، بل يجوز أن يكون شخصًا معنويًا كذلك.

لا يجوز أن يقل عدد أعضاء المجلس بسبب الوفاة، أو الاستقالة، أو غيرهما من الأسباب، عن نصف العدد المعين بالنظام، أو عن ثلاثة، وإلا وجب على الأعضاء الباقين، في الفترة التي تقع بين جمعيتين سنويتين، دعوة الجمعية العمومية خلال شهرين على الأكثر لملء المراكز الشاغرة.

لم ينص المشرع بموجب تعديل 2019، إلى جانب التجديد الجزئي لهيئة المجلس، على نظام وآلية تعيين "أعضاء مجلس إدارة احتياطييين" كحل مؤقت في حال نقص عدد الأعضاء عن الحد القانوني لتأمين النصاب واتخاذ القرارات الصحيحة، وتسيير أعمال الإدارة، إلى حين تعيين البديل⁸¹.

88. تضمن تعديل 2019 حلًا صريحًا لوضع مالكي حق الانتفاع وحق الرقبة للسهم الواحد، وفي حالة الملكية بالشيوع. ففي الحالة الأولى، يكون صاحب حق الرقبة وحده مخولًا أن يكون عضوًا في مجلس الإدارة إلا في حال وجود اتفاق مخالف. أما في حالة الشيوع للسهم الواحد، لا يمكن إلا لشخص واحد أن يمثل مالكي بالشيوع في مجلس الإدارة.

89. وتكريسًا للمصلحة العليا للشركة، وتشجيعًا للاستثمار في هذا النوع من الشركات، أخرج المشرع أعضاء مجلس الإدارة والرئيس من فئات الأشخاص الذين يمكن أن يملكوا الأسهم تفضيلية التي استحدثتها بموجب تعديل 2019، منعًا من أن تصدر هذه الأسهم لمصلحة المدراء، وليس لمصلحة الشركة.

كما وأنه خفّض نسبة الأعضاء اللبنانيين في مجلس الإدارة من الأكثرية إلى الثلث، وذلك بشكل عاملاً يزيد إمكانية للمساهمين الأجانب أن يكونوا في المجلس مما سيحفزهم على الاستثمار في هذا النوع من الشركات.

90. استتباعًا لإدراج شروط الحوكمة والشفافية في إطار الشركة المغفلة، تشدد التعديل بفرض شرط النزاهة في عضوية المجلس، ومن ضمنهم ممثلي الأشخاص المعنويين. بعد أن كانت المادة 148 تحدد الحالات والجرائم التي تمنعه من أن يكون عضوًا في المجلس، وكانت تتمحور حول الجرائم المالية من إساءة أمانة على سبيل المثال، أتى التعديل وأزال تعداد الجرائم ليشمل كل شخص يرتكب، أو يحاول ارتكاب جنائية أو جنحة، كما أنه شدد، كما سنرى لاحقًا، على المسؤولية الجزائية للمدراء.

و تعزيزًا لشرط النزاهة، فرض المشرع قيودًا منع بموجبها الشخص الطبيعي من أن يكون عضوًا في أكثر من ثمانية مجالس إدارة مركزها لبنان، وأن يتولى رئاسة مجلس الإدارة في أكثر من ستة شركات في لبنان، كما أنه حظر لأحد أن يكون مديرًا عامًا أو مديرًا عامًا مساعدًا في أكثر من ثلاث شركات مركزها لبنان. وإن مخالفة هذه القيود القانونية ترتب جزاءً باعتبار المخالف مستقبلاً، وفي حال الاستمرار بالمخالفة فالحكم هو بطلان القرارات الصادرة عن المجلس الذي يحضره المخالف.

بالإضافة إلى القيود القانونية على عضوية مجلس الإدارة، قد يفرض نظام الشركة قيودًا نظامية تتعلق بالسن، والكفاءة، والخبرة، والجنسية، وغيرها من الشروط التي قد ترد في نظام الشركة وتتوخى المصلحة العامة للشركة.

91. **أتعاب أعضاء مجلس الإدارة.** يتناول أعضاء مجلس الإدارة مكافأة عن إدارتهم يحددها نظام الشركة. وهي إما أن تكون عبارة عن مبلغ سنوي لهم، أو مبلغًا مقطوعاً عن كل جلسة يحضرونها، أو نسبة من الأرباح الصافية، أو جمع هذه المنافع الثلاث.

92. **انتهاء عضوية مجلس الإدارة.** هناك عدّة أسباب تنتهي بتحقيقها عضوية المجلس، إما بانتهاء المدة وهي ثلاث سنوات إذا كان العضو منتخباً عن الجمعية العمومية، وخمس سنوات إذا كان العضو معيّنًا في نظام الشركة، كما يمكن أن تنتهي العضوية من مجلس الإدارة بوفاة العضو، أو بفقده الأهلية، أو بإعلان إفلاسه. كما يمكن لعضو مجلس الإدارة أن يستقيل في كل وقت شرط أن لا تتم هذه الاستقالة في وقت غير مناسب وتضرّ بمصلحة الشركة، ويمكن أن يعتبر العضو مستقيلًا حكمًا إذا تغيب عدة مرات عن حضور الجلسات في حال نص نظام الشركة على ذلك. بالمقابل، يمكن للجمعية العمومية العادية عزل أعضاء المجلس

⁸⁰ الياس ناصيف، حوكمة الشركات في القانون المقارن و تشريعات الدول العربية، مرجع سابق، ص. 374 وما يليها.

⁸¹ هذا الاحتمال وارد في المادة 78 من قانون الشركات المصري رقم 1981/159: " يجوز أن يتضمن نظام الشركة أوضاع تعيين أعضاء احتياطييين لمجلس الإدارة يحلون محل الأعضاء الأصليين في أحوال الغياب أو قيام مانع تحددها اللائحة التنفيذية".

المجرد عن كل سبب، وكذلك يجوز للقضاء عزلهم في حال ارتكابهم أخطاء، أو مخالفات جسيمة تتنافى مع مهماتهم ومسؤولياتهم، وذلك استناداً للمبادئ القانونية العامة⁸².

وفي إطار تعزيز الشفافية تجاه الجمهور أيضاً، طوّرت المادة 152 (2019) موجب النشر في حال حدوث أي تغيير في مجلس الإدارة. فنصّت على وجوب التسجيل في السجل التجاري لإشعار التبليغ الذي تأخذ فيه الشركة علماً باستقالة أحد أعضاء مجلس الإدارة. كما يسجل كل تغيير في مجلس الإدارة مثل عزل أي عضو من قبل الجمعية العمومية. في كلا الحالتين، يتم النشر دون الحاجة إلى إبراز أي مستند آخر. هذا النص الجديد يقع في محله القانوني لأنه يرفع التبعة عن العضو المستقيل في حالة مساءلة الغير لبقية أعضاء المجلس.

93. رئيس مجلس الإدارة (المدير العام) - بالعودة إلى نص المادة 153 المعدلة: تناط إدارة الشركة برئيس مجلس الإدارة المدير العام، وينتخبه مجلس الإدارة من بين الأشخاص الطبيعيين الذين يتألف منهم المجلس. يمكن لنظام الشركة أن يتضمن إمكانية الفصل بين رئاسة مجلس الإدارة من جهة، وإدارة الشركة من جهة أخرى. ويعين مجلس الإدارة، من بين الأشخاص الطبيعيين، مديرًا عامًا من المساهمين، أو من غير المساهمين.

ويكون تعديل 2019 قد سمح بشكل غير مباشر أن يكون رئيس مجلس الإدارة من غير المساهمين في حال وجدوا في مجلس الإدارة، وأضاف إمكانية الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة، والمدير العام الذي، في هذه الحالة، تكون مهامه محددة بإدارة الشركة⁸³.

كما أنه سمح لرئيس مجلس الإدارة - المدير العام، أو للمدير العام حصراً في حال الفصل بين المنصبين، أن يقترح على المجلس تعيين مدير عام مساعد أو أكثر. يعين مجلس الإدارة المدير العام المساعد، أو المدراء العامين المساعدين من خارج مجلس الإدارة، ومن ضمن المساهمين، أو غير المساهمين، على أن يكونوا أشخاصاً طبيعيين.

السؤال الذي يطرح في هذا المقام، ما هي الغاية من منع الجمع بين صفة المدير العام المساعد، وعضوية مجلس الإدارة، علماً أنه عملياً سيكلف المدير العام المساعد من قبل المدير لحضور جلسات مجلس الإدارة لإحاطته بالأمور اليومية والتقنية؟

94. كان القانون قبل التعديل ينصّ على أن رئيس مجلس الإدارة هو نفسه المدير العام، وكان إذا تمّ تعيين مدير عام، يعتبر مديرًا عامًا مساعداً، فكان رئيس مجلس الإدارة يتحمّل مسؤولية أعمال المدير الموكّل⁸⁴. أما اليوم، فلم يعد رئيس مجلس الإدارة يتحمّل مسؤولية أعمال المدير العام، ولا يكون مسؤولاً إلا عند مخالفة القانون، أو نظام الشركة. مما لا ريب فيه أن هذا التعديل يضبط آلية المساءلة.

95. سمح تعديل قانون التجارة البرية رقم 126/2019 بموجب المادة 144، أن يكون رئيس مجلس الإدارة أجنبياً، وفي هذه الحالة لم يفرض المشرّع حصوله على إجازة عمل سواء كان مقيماً، أو غير مقيم على الأراضي اللبنانية. هذا التعديل يعتبر محفزاً للأجانب بالاستثمار في إطار الشركة المساهمة، وتولي منصب رئاسة إدارتها دون قيود إجرائية معقدة.

96. لرئيس مجلس الإدارة المدير العام جميع الصلاحيات لتمثيل الشركة لدى الغير، وتنفيذ مقررات مجلس الإدارة، وتسيير أعمال الشركة اليومية كما هي مبنية في النظام أو العرف، تحت إشراف ومراقبة مجلس الإدارة⁸⁵. كذلك يجوز لرئيس مجلس الإدارة في حالة يتعذر معها القيام بوظائفه مؤقتاً، أن ينتدب لها أحد أعضاء مجلس الإدارة للقيام بها كلياً أو جزئياً لكن لمدة محدّدة، وفي حال تعذر عليه القيام بوظائفه بشكل نهائي يعتبر مستقلاً ووجب انتخاب سواه.

بالتالي يعتبر رئيس السلطة التنفيذية في الشركة وقيادتها حيث يجمع بين أعباء الرئاسة وأعباء الإدارة، أي توجّه الحياة اليومية للشركة بينما يراقب مجلس الإدارة نشاطه. يكلف بإعداد تقارير الإدارة لتقديمها إلى الجمعية العمومية للمساهمين على أن يصادق مجلس الإدارة على ذلك. وبالنسبة لتمثيل الشركة أمام القضاء، سواء بصفة مدعية أو مدعى عليها.

أما في حال تعيين مدير عام (أي الفصل بين المنصبين)، تكون لرئيس مجلس الإدارة سلطة الإشراف العام على سير أعمال الشركة، دون التدخل في الأعمال اليومية، وهو يتّمسك برأس مجلس الإدارة ويوجّه التوجيهات والنصائح إلى المدير العام، دون أن تكون ملزمة لهذا الأخير. ويعود للمدير العام في هذه الحالة جميع الصلاحيات لتمثيل الشركة لدى الغير، وتنفيذ مقررات مجلس الإدارة، وتسيير أعمال الشركة اليومية كما هي مبنية في النظام، أو العرف تحت إشراف ومراقبة مجلس الإدارة⁸⁶.

⁸² ادوارد عيد و كرستيان عيد، مرجع سابق، 380.

⁸³ أنظر لاحقاً، ص. 51.

⁸⁴ الياس ناصيف، موسوعة الشركات التجارية، ج. 11، الحلبي، بيروت، ط. 10، 2009، ص. 123 و ما يليها.

⁸⁵ ادوارد عيد و كرستيان عيد، مرجع سابق، ص. 398؛ أكرم الخولي، مرجع سابق، ص. 353.

⁸⁶ محكمة التمييز المدنية، الغرفة الرابعة، قرار تاريخ 2007/5/17، مصنف عفيف شمس الدين (اجتهد القضايا المدنية)، 2017، ص. 181: " لا خلاف على أن تسيير أعمال الشركة اليومية يدخل في سلطات رئيس مجلس الإدارة تطبيقاً لأحكام الفقرة 2 من المادة 157 تجارة".

ثانيًا: توجيه صلاحيات وواجبات مجلس الإدارة نحو تعزيز الشفافية

97. اجتماعات مجلس الإدارة وصلاحياته - تتم اجتماعات مجلس الإدارة في المركز الرئيسي للشركة بناء على دعوة رئيسه. ولا تعتبر هذه الاجتماعات صحيحة إلا بحضور نصف أعضائه، على الأقل أو من يمثلهم. ويمكن لأحد الأعضاء أن ينيب عنه أحد زملائه في المجلس شرط أن لا تتعدى هذه الإنابة عن عضو واحد فيكون لهذا العضو صوتان: واحد عن نفسه أصالة والآخر عن زميله إنابة. تصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين، والممثلين وفي حال التساوي في الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحًا.

إن تعديل 2019 بموجب المادة 156، يتضمن أحكامًا تتعلق بإقامة اجتماعات مجلس الإدارة بواسطة تقنية ال video conference وتقنية التصويت عن بعد. وهو ما يعمل به في إطار احتساب الأثرية والنصاب في اجتماعات المجلس شرط ضمان التأكد من هوية العضو المتصل فعليًا في النقاشات، على أن يلحظ نظام الشركة الآلية الواجب اعتمادها في هذا الإطار، كما يمكن أن يقضي النظام بمنع إصدار بعض القرارات من قبل مجلس الإدارة يشارك فيها أعضاء عن بعد عبر تقنية الاتصال المذكورة آنفًا. يحظر اللجوء إلى استخدام أي من هذه التقنيات في حال إعداد الحسابات السنوية، والبيانات المالية السنوية، واعتمادها والتقارير عن العام المنصرم والمذكورة في المادة 101. ويجب أن يسجل مضمون الاتصال عن بعد في جلسات مجلس الإدارة كافة بحيث تعتبر التسجيلات جزءًا لا يتجزأ من محضر الاجتماع وتحفظ معه. ماذا لو تعذر اجتماع المجلس حضوريًا، كما أن ظروف الوباء الحاضرة في العالم اليوم، لإعداد التقارير، والحسابات التي يحظر إعدادها عن طريق الاتصال عن بعد؟ ما هو الحل البديل، ألا يؤثر ذلك على عمل المجلس، وعلى نشاط الشركة ككل؟ وهل يمكن أن يجتمع المجلس بكامل أعضائه عن بعد، وما هو مصير القرارات التي قد تنتج عن هذه الاجتماعات؟

98. صلاحيات مجلس الإدارة وواجباته - يمارس مجلس الإدارة صلاحيات واسعة لوضع مقررات الجمعية العمومية موضع التنفيذ، والقيام بجميع الأعمال التي يتطلبها سير المشروع على الشكل المألوف، والتي لا تعد من الأعمال اليومية، ولا يحد من هذه الصلاحيات إلا ما هو منصوص عليه في القانون، أو في نظام الشركة⁸⁷.

ويجوز لمجلس الإدارة أن يفوض بعض صلاحياته لرئيس الإدارة المدير العام في حال عدم تعيين مدير عام أو للمدير العام، وذلك لمدة قصيرة ومحدودة، على أن يخضع هذا التفويض للنشر في سجل التجارة.

99. يجوز أن تردّ غير على صلاحيات مجلس الإدارة نوعين من القيود القانونية واتفاقية.

قيود قانونية - إن صلاحيات مجلس الإدارة محدودة بما هو منصوص عنه في القانون فلا يجوز له القيام بأعمال تخرج عن موضوع الشركة، كأن يقرّر مثلاً التبرع بأموال الشركة. كما لا يجوز له القيام بالأعمال التي نصّ عليها القانون في اختصاص الجمعية العمومية للمساهمين كإصدار السندات، أو تعديل نظام الشركة، أو عزل أحد أعضاء الإدارة، كذلك لا يجوز له القيام بالأعمال اليومية التي هي من اختصاص رئيس مجلس الإدارة المدير العام أو المدير العام في حال تعيينه، والتي تتميز بسرعة البت والإنجاز بشكل لا يتفق والرجوع بشأنها لمجلس الإدارة.

قيود اتفاقية أو نظامية - كذلك فإن سلطات مجلس الإدارة محددة بما هو منصوص عنه في نظام الشركة كالنص مثلاً على أن يبيع عقار للشركة أو منح اعتماد للغير ولو بضمانات، والتي هي أصلًا من صلاحيات مجلس الإدارة، لا تكون نافذة إلا بعد المصادقة عليها من الجمعية العمومية للمساهمين. ويمكن الاحتجاج بهذه القيود أمام الغير شرط أن تشهر بالطرق القانونية. أما بالنسبة إلى العلاقة بين مجلس الإدارة وبين الشركة والمساهمين فإن القيود الواردة في النظام تنتج آثارها حتى ولو لم يتم نشرها. لكن لا تعتبر هذه القيود صحيحة إلا إذا حفظت لمجلس الإدارة بسلطة الإدارة بالقدر اللازم لتسيير المشروع.

100. قبل تعديل 2019 كانت الشركة ملزمة بما يجريه ممثلوها فقط ضمن صلاحياتهم وبما ترخص به أو تصادق عليه جمعية المساهمين العمومية. إلا أن الاجتهاد وسّع مسؤولية الشركة تجاه الغير لتشمل الأعمال التي يتجاوز فيها ممثلها صلاحياتهم المحددة في القانون أو النظام إلا في حالة سوء النية، أي علم المتعامل مع الشركة بصورة أكيدة أن المتعامل معه قد تجاوز صلاحياته⁸⁸.

⁸⁷ ادوارد عيد و كزستيان عيد، مرجع سابق، ص. 384 و ما يليها.

⁸⁸ محكمة التمييز المدنية، الغرفة الرابعة، قرار تاريخ 2007/5/17، مصنف عفيف شمس الدين في القضايا المدنية، 2007، ص. 184: "حيث أنه في كل الأحوال، ولأن كانت الفقرة الأخيرة من المادة 157 تجارة تنص على أن الشركة تلزم بما يجريه ممثلوها ضمن صلاحياتهم، أما فيما يتجاوز هذا النطاق فلا تلزم إلا بالأعمال التي ترخص أو تصادق عليها؛ فإن هذه المادة تفسر بأن ممثل الشركة-رئيس مجلس الإدارة- يكون مسؤول تجاه الشركة، عن تصرفاته الخارجة عن صلاحياته، ولكن الشركة تظل ملزمة تجاه الغير ممن تعاقده مع ممثلها و لو تجاوز هذا الممثل صلاحياته المحددة في القانون أو النظام، إلا في حالة سوء النية أي في حال علم المتعامل مع الشركة بصورة أكيدة، أن رئيس مجلس الإدارة قد تجاوز صلاحياته.

إلا أن الفقرة الأخيرة من المادة 157 التي حصرت مسؤولية الشركة قد تم حذفها بموجب التعديل، فهل كان هدف المشرع أن يجعل من الشركة ملزمة بكل تصرفات ممثليها دون الفصل بين حسن وسوء نية الغير، و بالتالي يستفيد سئ النية من سوء نيته؟

101. واجبات مجلس الإدارة- التدقيق بصحة تأسيس الشركة- على أعضاء مجلس الإدارة الأولين واجب التدقيق بصحة تأسيس الشركة وهم مسؤولون إذا ما تأسست الشركة على وجه غير قانوني⁸⁹.

مراقبة المحاسبة في الشركة- يجب على أعضاء مجلس الإدارة في نهاية الأشهر الستة الأولى من السنة المالية أن يضعوا البيانات المالية المرحلية عن تلك الفترة، وأن ينظموا في آخر السنة البيانات المالية المشار إليها في المادة 101 التي، ويهدف تكريس الشفافية، عززت موجب الإيداع لدى السجل التجاري لناحية طبيعة المستندات الواجب نشرها.

القيام بالنشر القانوني- رتب المشرع على أعضاء مجلس الإدارة التزاماً بالنشر متمثلاً بإيداع لدى أمانة السجل التجاري المختصة كل عام، وخلال شهرين من تاريخ موافقة الجمعية العمومية على البيانات المالية، ودون أن يتجاوز الإيداع الحادي والثلاثين من كانون الأول من السنة الجارية، تقارير مفوضي المراقبة ومجلس الإدارة التي يجب أن تضمن الشفافية بالنظر إلى واقع الشركة المالي علماً أن هذا النشر يمكن أن يتم عبر الوسائل الإلكترونية، وسيلة ستصبح إلزامية بعد سنتين على نفاذ قانون 2019/126.

بالإضافة إلى التزام المجلس بالنشر، أعطى المشرع للقاضي المشرف على السجل التجاري الحق في تغريم الشركة بمبلغ 100 ألف ليرة لبنانية سنوياً عن كل مستند لا يتم إيداعه أصوله.

دعوة الجمعية العمومية- على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية للمساهمين للانعقاد في كل عام بعد انتهاء السنة المالية. وفي جميع الحالات المنصوص عنها في نظام الشركة، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

تكوين الاحتياطي القانوني والنظامي⁹⁰ - يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة تكوين مبلغ احتياطي باقتطاع 10% من الأرباح الصافية⁹¹ بعد حسم الخسائر السابقة، إلى أن يبلغ الاحتياطي القانوني معادلاً لثلث رأسمال الشركة. وكلما قلت هذه النسبة في حال تعرضت الشركة لخسائر وجب إعادة الاقتطاع إلى أن تصل النسبة إلى الثلث، وإذا لم تحقق الشركة ربحاً في سنة من السنوات لا يجوز للشركة التصرف فيه أو توزيعه على المساهمين إنما عليها دمجها في رأسمالها.

بيد أنه قد ينص نظام الشركة، أو قرار الجمعية العمومية على تكوين احتياطي آخر غير إلزامي يخصص لغايات معينة، مثلاً تجديد معدات الشركة، أو توسيع منشآتها؛ بيد أنه لا يجوز استخدام الاحتياطي النظامي في غير الهدف المخصص له.

هذا وقد يعمد مجلس الإدارة إلى تكوين احتياطي مستتر لأهداف معينة كاستبعاد مخاطر الخسارة التي تعرضت لها الشركة في سنة من السنوات، أو لإخفاء أرباح حققتها الشركة لا تريد إظهارها منعاً لتعرض أسهمها للمضاربة أو بهدف التهرب من الضرائب. يعتبر هذا الاحتياطي غير مشروع بسبب حرمان المساهمين من جزء من الأرباح التي حققتها الشركة.

توزيع الأرباح- لم يحدد قانون التجارة اللبناني كيفية توزيع الأرباح الصافية على المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وسائر أصحاب الحقوق إنما يتحدد ذلك في نظام الشركة فتوزع الأرباح مبدئياً على جميع الأسهم بالتساوي بيد أن أسهم رأس المال تستأثر بفائض الربح، وتحصل أسهم التفضيلية، والأفضلية على ربح أكبر مما هو مخصص للأسهم العادية. على أنه يجوز لجمعية العمومية العادية أن تقرر بناء على اقتراح مجلس الإدارة ترحيل جزء من الأرباح من سنة إلى أخرى.

اطلاع المساهمين على الميزانيات وعلى محاضر الجلسات- يحق لجميع المساهمين وأصحاب السندات أن يطلعوا في مركز الشركة، أو من خلال وسيلة الكترونية خاصة معتمدة من قبل الشركة على مختلف المستندات أو البيانات المالية المشار إليها في البنود 1 إلى 5 من المادة 101، وقائمة المساهمين ويمكنهم الحصول على نسخ على نفقتهم الخاصة. وعلى مجلس الإدارة أن يقدم للمساهمين تقريراً حول وضع الشركة ونشاطها قبل 15 يوماً قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية.

و حيث يقتضي أن يتم التحقق من سوء النية بصورة أكيدة و جازمة للحكم عليه بالمسؤولية، و لا يكتفي بالقول بأنه متمرس في عمله ليكون سيء النية لأنه حتى لو كان متمرساً بعمله فذلك لا يلزمه بوجود معرفة صلاحيات رئيس مجلس الإدارة قبل التعاقد معه بصفته هذه، و لا يعفى من مسؤوليتها تجاهه"؛ ادوارد عيد و كرستيان عيد، مرجع سابق، ص. 389.

⁸⁹ صفاء مغربل، مرجع سابق، ص. 295؛ مصطفى كمال طه، مرجع سابق، ص. 475.

⁹⁰ الاحتياطي الاختياري أو الحر: تقرّر الجمعية العمومية الاحتياطي الاختياري في سنة مالية معينة لمواجهة نفقات غير منظورة إذا لم يمنع نظام الشركة ذلك. ويمكن للجمعية العمومية التصرف به وتوزيعه على شكل أرباح على المساهمين في حال انتهاء الحاجة إليه.

⁹¹ تعتبر أرباحاً صافية، الأرباح الإجمالية بعد حسم المصروفات اليومية التي أنفقتها الشركة في سبيل الاستثمار وتكاليف أخرى كقوائد الديون، والضرائب، والمبالغ المخصصة لاستهلاك رأس المال... ويتم ذلك بعد إجراء الجرد والموازنة بشكل سليم مطابقاً للأصول المحاسبية التي تظهر أرباح الشركة.

اطلاع مفوضي المراقبة على جميع الصكوك والأوراق الحسابية- على مجلس الإدارة وضع جميع الصكوك والأوراق الحسابية تحت تصرف مفوضي المراقبة، وجميع المعلومات التي يطلبونها. وكذلك قائمة الجرد والميزانية، وحساب الأرباح، والخسائر قبل انعقاد الجمعية العمومية بستين يوماً على الأقل.

انتخاب رئيس مجلس الإدارة- على مجلس الإدارة انتخاب أحد أعضائه رئيساً، وينحصر حقّ التعيين هذا بمجلس الإدارة دون سواه.

منح الترخيص - تفيد المادة 158 بعد التعديل، أن كل عقد أو اتفاق أو التزام منوي إجراءه مع الشركة، مباشرة أو بشكل غير مباشر، من قبل أعضاء ورئيس مجلس الإدارة والمدير العام المساعد وكل مساهم يملك بصورة مباشرة أو غير مباشرة حقوق تصويت تزيد عن 5% في رأسمال الشركة، يجب أن يرخص له بشكل مسبق من قبل مجلس الإدارة، بعد أن كان الترخيص يعطى من الجمعية العمومية، دون أن يشارك المعنيين في التصويت على قرار منح الترخيص⁹².

كما وأن هذا الترخيص هو أيضاً إجراء مسبق ضروري لكل اتفاق بين الشركة وشركة أخرى، إذا كان أعضاءها أو رئيس مجلس إدارتها أو المدير العام المساعد، أو كل مساهم يملك بصورة مباشرة، أو غير مباشرة حقوق تصويت تزيد عن 5% في رأسمال الشركة:

- 1- شريكاً يملك بصورة مباشرة أو غير مباشرة حقوق تصويت تزيد عن خمسة بالمائة (5%) في رأسمال تلك الشركة.
- 2- أو شريكاً متضامناً أو شريكاً مفوضاً في تلك الشركة مهما كانت نسبة حصصه في رأسمالها في حال كانت شركة تضامن أو شركة توصية.
- 3- أو مديراً لتلك الشركة أو عضواً في مجلس إدارتها، علماً أنه لا يحق له أن يشارك بالتصويت على قرار منح أو رفض الترخيص.

يقع على عاتق الأشخاص الذين تتوفر فيهم حالة من الوضع أعلاه، موجب إعلام مجلس الإدارة بشكل فوري وخطي. تعزيزاً للشفافية وفي خطوة ترمي إلى الحد من استغلال أصحاب الأكتية النفوذ داخل الشركة لتحقيق المكاسب الشخصية، أدخل المشرع تعديلات على نص المادة 158 من قانون التجارة من شأنها توسيع دائرة الأشخاص المعنيين بوجوب الاستحصال على ترخيص مسبق من مجلس الإدارة في ومن ضمنهم المساهمين الذين يملكون بصورة مباشرة أو غير مباشرة حقوق تصويت تزيد عن خمسة بالمائة من رأس مال الشركة، إلا أن نسبة 5% قد تكون محل انتقاد. فمن المعلوم أن الغاية من الحصول على الترخيص هي تقادي تضارب المصالح بين الشركة والمساهمين المعني بالعقد. وكما يستطيع المساهم تغليب مصلحته على مصالح الشركة يتطلب امتلاكه نسبة وازنة من رأس المال تسمح له القيام بذلك، في حين أن نسبة الخمسة بالمائة ليست وازنة ولا تؤثر عملياً في اتخاذ القرار. يجب أن ينظر مجلس الإدارة في تراخيص العقود والاتفاقيات والالتزامات، ضمن مهلة معقولة وقبل انعقاد الجمعية العمومية، وفي حال الموافقة على التراخيص يقدم تقريراً خاصاً بها لأول جمعية عمومية، عادية أو غير عادية، للمصادقة عليها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المصادقة هي شرط لنفاذ الترخيص؛ ألا يشكل شرط المصادقة، خاصة وأنه قد يستغرق وقتاً طويلاً، على الغاية أو الإفادة التي قد تنتج عن التعاقد أو الصفقة المنوي إبرامها؟

و كما أنه يتوجب على المجلس تبليغ مفوضي المراقبة العقود، والاتفاقيات، والالتزامات التي جرى الترخيص عليها خلال مهلة 15 يوماً من قرار الترخيص. وبناءً عليه، يقدم مفوضو المراقبة للجمعية العمومية تقريرهم الخاص المتعلق بالعقود، والاتفاقيات، والالتزامات مع إبداء رأيهم في شأن تأثيرها على البيانات المالية والإيضاحات المتممة لها، للتصويت عليها وفقاً للاصول. وها قد أوجب المشرع بموجب التعديل 2019، أن يتم نشر هذا التقرير المعد لاطلاع المساهمين على العقد المراد إبرامه، والتفاصيل المحيطة به، وجعله بمتناول الجميع.

هل أن نشر التقرير الخاص الذي يعده مفوض المراقبة يصبّ في إطار تعزيز الشفافية في التعامل مع الغير، أم أنه إجراء يجب أن يبقى داخلياً محافظة على أسرار الشركة، خاصة أن الميزانية العمومية التي تتضمن نتيجة كافة التصرفات هي موضع نشر؟

102. وفي كل الأحوال وفيما يخص المستندات أو المسائل التي يجب عرضها على الجمعية العمومية، إذا ارتأت الجمعية أو الأعضاء الحاضرين أن ما قدّم إليها من مستندات متعلقة بالمسائل المعروضة للمناقشة والتصويت هي غير كافية، أمكنهم طلب تأجيل من 8 إلى 15 يوماً بشرط أن يطلب ذلك ربع أعضاء الجمعية. وتجدر الإشارة أنه في ظل القانون القديم كان التأجيل لا يمكن أن يتعدى 8 أيام، فإن تمديدها لـ 15 يوماً يتيح للأعضاء الحاضرين مدة أطول للتمعن بالأمور المعروضة عليهم.

بعد أن تناولنا التعديلات التي طالت صلاحيات وواجبات مجلس الإدارة، سوف نبحت في مسؤولية هؤلاء وكيف تطورت درءاً لأي احتمال لتقديم مصالحهم الشخصية على المصلحة العليا للشركة.

⁹² انظر قبل التعديل، مصطفى كمال طه، مرجع سابق، ص. 477؛ إدوارد عيد و كرستيان عيد، مرجع سابق، ص. 395. بعد التعديل: محاضرة المحامي كريم طريبه، مذكورة سابقاً.

ثالثاً: نحو مساءلة متشددة

103. مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة. إن الاعتبارات العملية لنشاط الشركة المغفلة التي تجعل من أعضاء مجلس الإدارة السادة الحقيقيين لها، تستدعي بالمقابل ترتيب مسؤولية عليهم في حال الإخلال بواجباتهم، تتصف بميزات خاصة تتناسب مع ظروفها.

الأصل أن تكون المسؤولية التي تترتب على أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام تجاه الضرر الذي يصيب المساهمين أو الغير، بسبب مخالفة القانون أو نظام الشركة أو الغش والخطأ في الإدارة، مدنية. غير أن المشتري رتب، إلى جانب المسؤولية المدنية، مسؤولية جزائية على أعضاء الإدارة والمدير العام، وعلى الشركة تكفل زجرهم عن ارتكاب المخالفات والعبث بأموال الشركة، ومسؤولية خاصة في حال عجز الموجودات وتصفية الشركة⁹³.

1- المسؤولية المدنية

104. المسؤولية المدنية المترتبة على أعضاء مجلس الإدارة. أوجب القانون على أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام أن يعتنوا بإدارة أعمال الشركة وعدهم مسؤولين إزاء الشركة كشخص معنوي، وقبل المساهم كمقدم أموال وإزاء الغير في حالات خاصة عن مخالفتهم لأحكام القانون والنظام، وعن أعمال الغش في إدارة الشركة.

أسباب المسؤولية المدنية. يُسأل أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام، ويترتب عليهم التعويض عن الضرر الذي تسببه مخالفاتهم التي يركبونها من أعمال الغش (تسديد قيمة الأسهم قبل الوفاء بالديون وخاصة السندات مثلاً)، أو مخالفة القانون (إهمال في اقتطاع الاحتياطي القانوني مثلاً)، أو مخالفة نظام الشركة (مخالفة أي بند ملزم في النظام). وفي حال الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام من قبل مجلس الإدارة لا يكون رئيس مجلس الإدارة مسؤولاً إلا عند مخالفة القانون أو نظام الشركة. وهم كذلك مسؤولون عن خطأهم الإداري تجاه المساهمين، وتترتب مسؤوليتهم عن هذه الأعمال في حال ارتكابهم لها أو في حال عدم معارضتها. ينشأ الخطأ الإداري عن إهمال أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام في القيام بواجباتهم، أو عدم العناية الكافية بالمسائل المعروضة عليهم، أو سوء تنظيم أعمال الشركة، أو عدم اتباع أصول إدارة المشروعات التجارية في تنظيم أعمال الشركة، أو سوء البرامج التي تضعها الشركة لإنتاجها، أو لتصرف خدماتها، أو من عدم تزويد مصانع الشركة بالآلات اللازمة لحسن الانتاج، أو من سوء معاملة أفرادها من الموظفين والعمال، أو لسبب عدم خبرة أعضاء مجلس الإدارة.

أما في حالة إفلاس الشركة وظهور عجز في موجوداتها، يجوز إلقاء عبء ديون الشركة كلياً أو جزئياً على عاتق أعضاء المجلس أو المدير العام أو كل شخص مولج بإدارة ومراقبة أعمال الشركة، ما لم يثبتوا أنهم اعتنوا بإدارة أعمال الشركة ومراقبتها اعتناء المهني الحريص والفاعل⁹⁴.

وإذا ما وكل مجلس الإدارة أحد أعضائه في عمل إداري فإنه يسأل عنه المتبوع عن أعمال تابعه وفقاً للقواعد المقررة في المسؤولية عن أعمال الوكيل. وإذا ما وقع خطأ من أحد أعضاء مجلس الإدارة بمفرده فتترتب المسؤولية على العضو أو الأعضاء الذين صدر عنهم الخطأ أو المخالفة، وإن كان ذلك لا يعفي بقية الأعضاء من المسؤولية إذا كانوا قد أسأوا اختيار من صدر عنه الخطأ، أو أهملوا في الإشراف على أعماله عندما تبين أنه كان بإمكانهم منعه من خلال بذل العناية اللازمة. لكن الصفة الجماعية للإدارة باعتبار مجلس الإدارة جهاز جماعي، عادة ما تظهر خطأ عاماً.

105. دعاوى المسؤولية. في الأصل تعتبر الشركة وحدها صاحبة الحق في رفع دعوى المسؤولية على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام لتعترض على تصرفاتهم وتبطلها، وتطلب منهم تعويض الضرر الذي أصابها. فإذا ما تقاعست الشركة عن حقها هذا فإنه يعود للمساهمين عندها رفع دعوى المسؤولية بإعتبارهم من الشركة ولهم مصلحة في ذلك بنسبة الحقوق التي يملكونها والتي تتضرر بانتقاص ذمتها المالية. أما الغير من الدائنين، أي دائنو المساهمين فلهم دعاويهم الفردية ضد أعضاء مجلس الإدارة من خلال الدعاوى غير المباشرة بناءً للمادة 276 موجبات وعقود.

فيكون أصحاب الحق في رفع دعاوى المسؤولية في القانون اللبناني بحسب هذه المادة ثلاثة هم: الشركة والمساهمون والغير، والدعاوى التي تقام هي أربعة أنواع: دعوى الشركة الجماعية، ودعوى الشركة الفردية، ودعوى المساهم الفردية، ودعاوى الغير.

⁹³ صفاء مغربل، مرجع سابق، ص. 319 و ما يليها.

⁹⁴ إدوارد عيد و كرستيان عيد، مرجع سابق، ص. 437.

دعوى الشركة. ترفع دعوى الشركة باسم مجموع المساهمين، فتسمى دعوى الشركة الجماعية⁹⁵، على رئيس أو عضو أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام المسؤولين، بقرار تصدره الجمعية العمومية باعتبارها وحدها صاحبة العلاقة في محاسبة مجلس الإدارة والتي يحق لها عزله عند توجيه المسؤولية إليه وتعيين أعضاء جدد له حائزين على الثقة بمباشرة دعوى المسؤولية⁹⁶.

وإذا ما أفلسَت الشركة أو كانت في دور التصفية فيختص وكيل التفليسة (السنديك) برفع الدعوى لأن الشركة تفقد حقّها في التعاطي بعد إشهار إفلاسها.

غير أنه يمكن للشركة التنازل عن الدعوى بعقد الصلح بشأنها مع العضو أو الأعضاء المسؤولين بقرار من الجمعية العمومية والذي يعتبر إقراراً بسلامة الإدارة وتنازل ضمني عن حقّ رفع الدعوى على أعضاء المجلس.

كما أن براءة الذمة المعطاة بعبارات صريحة تحمي أعضاء مجلس الإدارة من دعوى المسؤولية. غير أن مصادقة الجمعية العمومية على حسابات السنة المالية، وإقرارها ببراءة ذمة الأعضاء لا تحول دون الملاحقة القانونية، وذلك في إطار تعزيز مساءلة الأشخاص المولجين بالإدارة.

دعوى الشركة التي يوقعها المساهم. لا يمكن الاعتراف للمساهم بهذا الحق ما دامت الشركة جادة في رفع دعواها، أو لم تعتبر مقصرة، أو مهملة في ذلك. تقام دعوى المسؤولية على رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام إما من قبل ممثلي الشركة الشرعيين بسبب الضرر اللاحق بالشركة أو بمجموعة المساهمين، وإما من قبل واحد أو أكثر من المساهمين بالاستناد إلى نفس الضرر في حال تقاعس ممثلو الشركة الشرعيين، وإما من قبل واحد أو أكثر من المساهمين بالاستناد إلى الضرر الذي أصابهم شخصياً⁹⁷.

إن المساهم، في رفعه لدعوى الشركة، إنما يمثل الشركة لكن على قدر المصلحة التي تكون له فيها. فلا بد إذاً من أن يستأثر بثمراتها لا أن يؤديها للشركة، وهذا الأمر يشجع المساهمين على رفع دعوى الشركة.

دعوى المساهمين أو دعوى المساهم الفردية. قد تسبب تصرفات مجلس الإدارة ضرراً يصيب مساهماً أو فريقاً من المساهمين دون الشركة كما في حالة عدم توزيع النصيب من الأرباح لمساهم أو أكثر، أو في حالة تجاهل حقّ المساهم في الأفضلية بالاكتتاب عند زيادة رأسمال الشركة، أو في حالة عدم إطلاع المساهم على الوثائق والبيانات قبل انعقاد الجمعية العمومية، أو عدم رد حصص المساهمين في التصفية⁹⁸.

ففي هذه الحالات، وما يماثلها، عندما يلحق الضرر بمصالح فردية متميزة عن مصلحة الشركة، يحقّ للمساهم رفع دعوى المسؤولية وحده بحكم ما أصابه من ضرر شخصياً ويكون مجلس الإدارة مسؤولاً تجاه المساهم لتعويضه عن ذلك.

يحقّ للمساهم رفع دعواه الفردية حتى لو أبرئت ذمة أعضاء مجلس الإدارة أو المدير العام بقرار من الجمعية العمومية، وما يحكم به للمساهم من تعويض في الدعوى الفردية يعود له وحده وليس للشركة. كما أن المساهم باستطاعته الاحتفاظ بدعواه الفردية حتى لو تنازل عن أسهمه لأنه يتمسك بضرر مستقل عن الضرر المرتبط بصفة المساهم بعكس دعوى الشركة التي يمتنع المساهم عن رفعها بعد تنازله عن أسهمه.

دعوى الغير. يقصد بالغير كل شخص غير مساهم في الشركة أصابه ضرر بفعل أعمال غش، أو مخالفة القانون أو نظام الشركة، صدرت عن أعضاء المجلس أو المدير العام. كما يمكن أن يكون التعاقد حسن النية مع الغير متجاوزاً حدود اختصاص المجلس كما هي مبنية في نظام الشركة، أو تبيد الأموال المسلمة إليه من الغير لحساب الشركة، أو ارتكاب أعمال منافسة غير مشروعة، أو تقديم ميزانية غير صحيحة تخفي معها سوء حالة الشركة لأحد المصارف للحصول على قرض وتضرره من ذلك. لا تتأثر دعوى الغير بما يرد من بنود في نظام الشركة، ولا بقرارات الجمعية العمومية، بالإضافة إلى أن رافع الدعوى يستأثر بنتيجة الحكم فيها⁹⁹.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تكون المسؤولية محصورة بعضو واحد من أعضاء مجلس الإدارة أو بالمدير العام، أو تكون مشتركة فيما بينهم جميعاً، وعندها يكونون ملتزمين على وجه التضامن بأداء التعويض للفريق المتضرر ما لم يتبين أن أحدهم اعترض على القرار المتخذ.

⁹⁵ محمد فايز الإسبر، الحلول الاجرائي في قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني، أطروحة دكتوراه، جامعة بيروت العربية، 2019، ص. 650 و ما يليها.

⁹⁶ صفاء مغزل، مرجع سابق، ص. 322.

⁹⁷ ادوارد عيد و كرستيان عيد، مرجع سابق، ص. 434.

⁹⁸ مصطفى كمال طه، مرجع سابق، ص. 484.

⁹⁹ الياس ناصيف، الشركات التجارية، ج. 1، ص. 430.

2- المسؤولية الجزائية

106. المسؤولية الجزائية المترتبة على أعضاء مجلس الإدارة- إن المسؤولية الجزائية التي تنشأ أثناء حياة الشركة أقرها القانون اللبناني من خلال قانون التجارة الذي لم يحتوي إلا على عدد محدود من المواد، تناولت تطبيق عقوبات معينة لجرائم خاصة. وفيما عدا ذلك تطبق العقوبات المنصوص عنها في قانون العقوبات العام عند توافر عناصر الجريمة المنصوص عنها في هذا القانون وفي قانون النقد والتسليف والمواد 199 وما بعدها الذي لحظ عقوبات خاصة بالشركات المساهمة المصرفية، وهذه الأخيرة تخرج عن نطاق دراستنا.

إلا أن المشرع بموجب تعديل 2019 أدخل إلى أحكام قانون التجارة باباً متعلقاً بالجرائم المالية ومعاقبتها وذلك بإضافة المادة 253 مكرر 1، و2، و3. و ظهرت ملامح تشديد المساءلة خاصة في إطار ادخال مفهوم إساءة استعمال أموال الشركة¹⁰⁰.

الجرائم الخاصة الواردة في قانون التجارة اللبناني- توزيع الأرباح الصورية- قد يعمد مجلس الإدارة إلى توزيع أرباح صورية؛ أي لا تكون نتيجة زيادة فعلية في أصول الشركة وإنما مقطوعة من رأس المال. وقد تكون نتيجة الغش، أو الخطأ في أجزاء الجرد وإعداد الموازنة كأن تظهر مبالغة الشركة في تقدير قيمة أصولها، أو عدم ذكر الاستهلاك اللازم، وذلك إما بهدف إخفاء نتائج الإدارة السيئة في الشركة، أو إيجاد ائتمان وهمي لها، أو تيسير الاكتتاب في زيادة رأس المال.

بالعودة إلى نص المادة 107 معدلة، يكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين جزائياً إذا ورّعت أنصبه الأرباح دون ميزانية، أو بمقتضى قائمة، جرد أو ميزانية، أو بيانات مالية مغشوشة، ويعاقبون بعقوبة الاحتيال، أو أية عقوبة أخرى منصوص عليها قانوناً، ويكون المشرع بهذا قد وسّع نطاق المسؤولية الجزائية بعد أن فرض عقوبات أخرى غير عقوبة الاحتيال، بينما كانت المادة قبل التعديل تنص على عقوبة الاحتيال فقط.

عدم القيام بإجراءات الشهر- بعد أن كانت المادة 102 تعاقب أعضاء مجلس الإدارة على عدم نشر ميزانية الشركة بغرامة مالية حددها القانون، وعلى عدم القيام بالمعاملات المتخصصة لتعليق نظام الشركة، وبوضع البيانات اللازمة على الأوراق الصادرة عن الشركة بغرامة مالية محددة، وفي حال تكرار المخالفة تضاعف العقوبة، أصبحت الشركة بعد هذا التعديل تغرّم كشخص معنوي، بدلاً من أعضاء مجلس إدارة الجهة المولجة باتّمام إجراءات النشر، فسمحت المادة المذكورة أعلاه للقاضي المشرف على السجل التجاري أن يغرّم الشركة بمبلغ 100 ألف ليرة لبنانية عن كل مستند لا يتم إيداعه أصولاً. وهكذا يكون الإهمال في النشر يترتب مسؤولية المولجين بهذه المهمة بالإضافة إلى مسؤولية الشركة، كشخص معنوي مما يحفز الشركة على السعي للتدقيق في إتمام معاملات النشر.

تسليم شهادات اكتتاب في شركة أسست على وجه غير قانوني- رفع المشرع بموجب التعديل 2019 الغرامة التي كانت محددة بموجب المادة 96 من مليونين إلى عشرين مليون ليرة لبنانية، بعد أن كانت من 50 إلى 500 ألف ليرة لبنانية، وهي تطبق على الأشخاص الذين سلّموا أو اشتركوا في بيع شهادات أسهم نهائية لشركة مغلقة مؤسسة على وجه غير قانوني، ولم يشترط سوء النية لإنزال حكم هذه المادة.

جرائم مالية- إساءة استعمال أموال الشركة¹⁰¹- تم استحداث هذه الجريمة في تعديل 2019 بموجب نص المادة 253/مكرر 1 بعد أن كانت تطبق أحكام الاحتيال على الأفعال التي تندرج في نطاق إساءة الاستعمال، ونصّت على أنه يعاقب كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمديرون، والمفوضون بالتوقيع، في حال استعمالوا أموال الشركة وإمكاناتها بما يضر بمصالحها وذلك لغايات شخصية، أو يعملون لمصلحة شركة أو مؤسسة أخرى، ويكون لأي منهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، بالحبس من ثلاث سنوات أو بغرامة تتراوح من خمسة وعشرين إلى مئة ضعف الحد الأدنى للأجور، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

كما وأن المادة 253/مكرر 2، أخضعت الأشخاص المذكورين أعلاه لعقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات، وبغرامة تتراوح من 25 إلى خمسين ضعف الحد الأدنى الرسمي للأجور، أو بإحدى هاتين العقوبتين، في حال نشر بيانات مالية مغلوبة لإخفاء الوضع الحقيقي للشركة.

إن تشديد العقوبات واستحداث مفهوم إساءة استعمال أموال الشركة للأشخاص المولجين بالإدارة والرقابة ما هو إلا تعزيز لمفهوم المساءلة، ما يشكل رادعاً على ارتكاب هذه الأفعال التي تضر بكيان الشركة، وخرق فاضح للالتزام بالولاء من قبل المؤتمنين على إدارتها ورقابتها.

¹⁰⁰ محاضرة المحامي كريم طريبه، مذكورة سابقاً.
¹⁰¹ الياس ناصيف، شرح تعديلات قانون التجارة البرية، مرجع سابق، ص. 322 و ما يليها.

الجرائم العامة- يتعرض أعضاء مجلس الإدارة للمسؤولية الجنائية عند توافر العناصر المكونة للجرائم العامة المرتكبة في إدارة أعمال الشركة المغفلة والمنصوص عنها في قانون العقوبات العام وتشمل على الأخص: جريمة الاحتيال¹⁰²، جريمة إساءة الأمانة¹⁰³، وجريمة التزوير واستعمال المزور¹⁰⁴.

المسؤولية الخاصة برئيس مجلس الإدارة والمدير العام في حال إفلاس الشركة- لم يكتفِ المشرع بتحصيل رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، في حال إفلاس الشركة، عبء ديون الشركة كلياً أو جزئياً، بل بدا أكثر تشدداً تجاهه من خلال ما جاء في نص المادة 155 تجارة، والتي نصت بأن سقوط الحقوق الملازمة للإفلاس تصيب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام إذا قضت بذلك المحكمة، وكان الإفلاس ناتجاً عن غش، أو أخطاء جسيمة في الإدارة، بحيث يعدّ كل من رئيس الإدارة والمدير العام تاجراً في هذه الناحية فقط¹⁰⁵. ويتعرض لنفس الجزاء عضو مجلس الإدارة المنتدب مؤقتاً، وفقاً لأحكام المادة 153 تجارة، إذا كان الغش، أو الخطأ الجسيم الذي سبب الإفلاس، قد صدر منه أثناء قيامه بمهام الرئيس. غير أنه لا يتعرض المدير العام المساعد لحالات الإسقاط من الحقوق المنصوص عنها في المادة 153 تجارة، حتى ولو جرى تعيينه من بين أعضاء مجلس الإدارة لأنه يقوم بالإدارة لحساب الرئيس، أو المدير العام، وعلى مسؤوليته، وينتهي مفعول حالات الإسقاط من الحقوق بإعادة الاعتبار القضائي، أو القانوني وفقاً لأحكام المادة 651 تجارة.

يتبين لنا من هذا العرض أن المشرع اتبع منهج إدراج مبادئ الحوكمة (الشفافية) من خلال تشديد الالتزام بالنشر والتبليغ، وتشديد المسؤوليات مع ضمان تكريس المصلحة العليا للشركة على المصالح الشخصية. بعض التعديلات أصاب فيها المشرع، والبعض الآخر لا نتوقع أن تحصل على الرواج المطلوب عند التطبيق، خاصة وأن بعض التعديلات بقيت اختيارية، كما هو حال فصل الإدارة عن أصحاب رؤوس أموال.

حاول المشرع أيضاً تعزيز الدور الرقابي للجهاز المعني بهدف ضبط أداء المجلس و تقرير مفهوم المساءلة في اطار نشاط الشركة المغفلة.

الفرع الثاني: الرقابة على أعمال الشركة

أولاً: تعيين وعزل مفوض المراقبة

107. مفوضو المراقبة- تعود مهمة الرقابة مبدئياً على أعمال الإدارة في الشركة المغفلة إلى المساهمين أنفسهم، أصحاب المصلحة في نجاح المشروع، والمجتمعين في الجمعية العمومية، غير أن الجمعية العمومية لا تستطيع ممارسة رقابتها بصورة فاعلة وكافية، فراقبتها مرحلية لا تمارس عادة إلا مرة أو مرتين في السنة، ولا جدوى منها من حيث فاعليتها بسبب كثرة المساهمين وعدم اكترائهم بشؤون الشركة، وبسبب الغياب وعدم كفاية المعلومات الإدارية المحاسبية لديهم، وتأثير مجلس الإدارة عليها، وحتى إن وجدت الرغبة لدى الجمعية في مراقبة نشاط الشركة وإدارتها بصورة مباشرة، فإنها لا تستطيع ذلك لأن الرقابة الفعلية يقتضي فيها الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها، وحساباتها، ومن ثم التدقيق فيها، ومراجعتها للتأكد من صحة ما ورد فيها من بيانات. لذلك فإن معظم القوانين في بلدان العالم تسند هذه الرقابة إلى عدد محدود من الأشخاص يفترض بهم أنهم من ذوي الاختصاص لإجراء رقابة دائمة، وفاعلة لصالح المساهمين.

تسمى بعض القوانين الأشخاص الذين تعهد إليهم الجمعية العمومية مهمة الرقابة نيابة عنها "مراقبي الحسابات". يسميهم القانون اللبناني "مفوضي المراقبة"، بحيث تصبح الصلة التعاقدية محصورة بين المساهمين ومفوضي المراقبة، وتكون مسؤولية "مفوض المراقبة" الأساسية تجاه من انتدبه وهي الجمعية العمومية. وبتعبير آخر، فإن مفوضي المراقبة هم جهاز من أجهزة الشركة المغفلة مهمته ضرورية لتلافي المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة، وتأمين التوازن العام الذي يقرره القانون فيها¹⁰⁶.

108. تعيين مفوضي المراقبة- تعين الجمعية التأسيسية ثم الجمعيات العادية التي تليها مفوضاً أو عدة مفوضين للمراقبة، ولا يجوز أن يستمروا في وظيفتهم إلا سنة واحدة. على أنه يمكن تجديد تعيينهم لمدة خمس سنوات متتالية على الأكثر؛ هذه المدة لم تكن موجودة بموجب القانون القديم الذي أجاز التجديد دون أن يضع حداً لذلك.

¹⁰² المادتين 655 و 656 من قانون العقوبات اللبناني.

¹⁰³ المادتين 670 و 671 من قانون العقوبات اللبناني.

¹⁰⁴ المادتين 453 و 456 من قانون العقوبات اللبناني.

¹⁰⁵ ادوارد عيد و كرستيان عيد، مرجع سابق، ص. 437.

¹⁰⁶ اكثم الخولي، مرجع سابق، ص. 386؛ فؤاد عبدالله، مرجع سابق، ص. 339.

ألا يفتح هذا التعديل الباب واسعاً لتبديل مفوضي المراقبة مما ينعكس سلباً على ثقة الجمهور أو المتعاملين مع الشركة، كالمستثمرين أو المصرف المقرض، الذين يرتكزون في تعاملهم على تقارير مفوضي المراقبة؟¹⁰⁷

109. يجوز كذلك لمساهم أو لمجموعة مساهمين يمثل أي منهما عشرة بالمئة (10%) من رأس المال الشركة على الأقل مراجعة رئيس الغرفة الابتدائية التي يكون مركز الشركة واقعاً ضمن نطاقها لأجل تعيين مفوض مراقبة إضافي يُختار من خبراء المحاسبة لدى المحكمة، وتكون له السلطة عينها وبديل الأتعاب لا يزيد عن البديل المقرر لمفوضي المراقبة المعيّنين وفقاً للمادة 172 تجارة. السؤال الذي يطرح في هذا المقام، هل لدى المحاكم خبراء محاسبة أو هل على المحكمة أن تختار من خبراء المحاسبة المجازين في لبنان وفق لقانون تنظيم المهنة؟¹⁰⁸

هذا الحق كان معطى لمجلس الإدارة سابقاً، وكان تعيين مفوض المراقبة الإضافي أمراً إلزامياً، في حين نجد القانون الجديد ألغى إلزامية تعيينه، وجعل هذا الحق الجوازي بطلب تعيينه مُعطى لمساهمين يمثلون 10% من رأس المال. إن إلغاء إلزامية مفوض المراقبة الإضافي مرخّب به، خاصة أن التجربة العملية أثبتت عدم فعاليته، فهو يكتفي بالتوقيع التلقائي على البيانات المالية دون أن يضطلع بأي دور أناطه به القانون. وقد وجد المشرّع في هذا الموضوع أن الشركة تتكبّد تكلفة إضافية بدل مفوض المراقبة الإضافي، ففضل اقتصار الأمر على المفوض الأساسي. واقرنت إلزامية تعيين مفوض المراقبة الإضافي بإعطاء أقلية المساهمين حق طلب تعيينه، وهذا يشير إلى تطلّع المشرّع إلى صون حقوق الأقلية، خاصة أن الأكثرية هي التي تختار مفوض المراقبة؛ قد تشكل هذه الإضافة وجهاً من أوجه حماية الأقلية في الشركة، أو دعماً للمساواة بين المساهمين.

110- عزل مفوضي المراقبة. يتم عزل مفوض المراقبة من قبل السلطة التي عينته، فإذا قامت الجمعية العمومية بتعيينه، يكون لها الحق وحدها بعزله. أما إذا عيّن من قبل المحكمة فلها وحدها سلطة عزله. ولا يجوز عزل مفوض المراقبة إلا لأسباب جدية وعادلة (إهمال، وتواطؤ...) حيث يجوز للمفوض المعزول المطالبة بالتعويض إذا كان عزله تعسفياً.¹⁰⁹

ثانياً: صلاحيات مفوضي المراقبة وواجباتهم

111. يمارس مفوضو المراقبة مهمة رقابة تسيير الشركة بصورة مستمرة، ولا تقتصر هذه الرقابة على تدقيق البيانات المالية المنصوص عنها بموجب المادة 101 قانون تجارة، بل تمتد أيضاً لتشمل الإدارة المالية، وكذلك الأعمال التي تؤثر عليها، على أن تقتصر هذه المهمة على الرقابة دون التدخل في إدارة الشركة التقنية. وعلى هذا الأساس يُجري مفوضو المراقبة رقابة دائمة على سير أعمال الشركة تغطي السنة المالية¹¹⁰. ومن أجل القيام بهذه المهمة منحهم القانون امتيازات لكنه من جهة أخرى، فرض عليهم واجبات في مقدمتها وضع تقرير عام سنوي عن ميزانيتها، والحسابات التي قدّمها مجلس الإدارة، يقدم للجمعية العمومية، حيث يوضع تحت تصرف المساهمين قبل انعقادها بـ 15 يوماً، وتقارير أخرى كالتقرير الخاص بالاتفاقات المنوي عقدها بين أعضاء الإدارة والشركة. وتتناول صلاحيات مفوضي المراقبة الأمور الآتية:

رقابة حسابات السنة المالية. للتأكد فيما إذا كانت سليمة وخالية من الغش، وللتحقق من اتباع الوسائل المحاسبية الصحيحة في قيد العمليات وفي إعداد الميزانية وتقدير الاستهلاكات، وبيان الحالة المالية للشركة كما ظهرت في تدقيق الحسابات ليكون التقرير كافياً لتقرير الجمعية العمومية، ليس بالنسبة إلى وضع الشركة المادي فحسب ولكن بالنسبة إلى مدى انطباق هذه العمليات على بنود النظام وعلى قواعد الإدارة الصحيحة.

ولهذه الغاية على مجلس الإدارة والمدير العام أن يزود مفوضي المراقبة بجميع المعلومات والمستندات والأوراق، والصكوك، والسجلات الحسابية اللازمة لهم لإتمام إجراءات، وأعمال التدقيق، وذلك في أي وقت من السنة.

على مجلس الإدارة أن يزود مفوضي المراقبة بالبيانات المالية المنصوص عليها في المادة 101 من هذا القانون قبل انعقاد الجمعية العمومية بسنتين يوماً على الأقل. هذه المدة كانت في القانون القديم خمسين يوماً وهذا التعديل مرحباً به لأنه يهدف إلى تأمين وقت إضافي لمفوضي المراقبة من أجل التدقيق في البيانات المالية للشركة.

وضع تقرير سنوي عام عن أعمال الشركة وتقارير خاصة أخرى¹¹¹. التقرير العام: يرفع مفوضو المراقبة للجمعية العمومية تقريرهم حول البيانات المالية للمصادقة عليها. وإذا لم يقدموا هذا التقرير يكون قرار الجمعية العمومية المختص بتصديق البيانات باطلاً.

التقارير الخاصة: فرض القانون على مفوضي المراقبة تقديم تقارير خاصة إلى الجمعية العمومية للمساهمين في بعض الحالات إذا دعت لاتخاذ قرار يرتدي أهمية خاصة، وتعلّق هذا الأمر بتصحيح معلومات وضعية للمساهمين من خلال عضو المراقبة

¹⁰⁷ محاضرة المحامي كريم طريه، مذكورة سابقاً.

¹⁰⁸ الياس ناصيف، شرح تعديلات قانون التجارة البرية، مرجع سابق، ص. 226.

¹⁰⁹ ادوارد عيد و كريستيان عيد، مرجع سابق، ص. 448.

¹¹⁰ الرجع السابق، ص. 452 وما يليها.

¹¹¹ Alexandre Najjar, L'administration de la société anonyme libanaise, delta, 1999, p. 424.

حسين حمدان، مهام مفوض المراقبة، النشرة القضائية 1993، ص. 87.

في الشركة، من ذلك مثلاً: تقرير خاص عن الاتفاقات المراد عقدها بين الشركة وأحد أعضاء الإدارة، أو بينها وبين مؤسسة أخرى يكون أحد أعضاء المجلس مالكا، أو مديرها، أو مشتركا في ملكيتها أو إدارتها.

القيام برقابة قانونية وإدارية- رقابة قانونية: يقوم بها مفوض المراقبة من خلال التحقق من أن الشركة قد أسست على الوجه القانوني، وفيما إذا كانت جميع المعاملات الأساسية، والشكلية، والتخمينية قد تمت على وجه سليم.

رقابة إدارية: تتمثل في حق مفوض المراقبة بدعوة الجمعية العمومية للانعقاد بصورة استثنائية، وذلك في الحالات الآتية:

1. إذا تخلف أعضاء مجلس الإدارة عن دعوتها في الأحوال المعينة في القانون أو في النظام.
 2. في حال طلب فريق من المساهمين يمثل 1/5 من رأس مال الشركة من مفوض المراقبة دعوة الجمعية العمومية للانعقاد.
 3. في حال رأى مفوض المراقبة أن دعوة الجمعية العمومية مفيدة كما في حال قررت العزل جمعية المساهمين العمومية، ولم تكن مسألة العزل مدرجة في جدول أعمالها فلا يعمل بمقتضى هذا القرار إلا بعد أن تؤيده جمعية عمومية عادية جديدة يشتمل جدول أعمالها على تلك المسألة.
- وتتعد هذه الجمعية الثانية بعناية مفوضي المراقبة خلال شهرين من تاريخ انعقاد الجمعية الأولى، ويتولى أحدهم رئاستها.

رقابة أعمال التصفية- إن مفوضي المراقبة الذين ينضم إليهم الخبير الذي عينته المحكمة يبقون في وظائفهم، ويقومون حينئذ بمراقبة التصفية، وعليه يقدم المراقبون تقريراً عن الحسابات التي يقدمها المصفون، ثم توافق عليها الجمعية العمومية العادية.

النزاهة في أداء المهمة- وبهدف تعزيز النزاهة في أداء مهمة مفوض المراقبة، أدخل القانون الجديد نصاً يحد من تنازع المصالح بين مفوض المراقبة والشركة، بحيث أنه منعه من أن يكون لهم عقود استشارية مع الشركة، أو مع أي مساهم، أو مجموعة مساهمين يملكون عشرة بالمئة، أو أكثر من رأسمال الشركة¹¹².

112- المسؤولية المدنية لمفوض المراقبة- تترتب مسؤولية مفوضي المراقبة كلما ارتكبوا خطأ في المراقبة، ولكن تسقط دعوى المسؤولية المقامة على المفوض بخمس سنوات من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية التي اعتمدت تقريرهم. ولا يقتصر الأمر على الشركة والمساهمين بل يسأل مفوض المراقبة أيضاً أمام الغير، ووفقاً لقواعد المسؤولية التعاقدية، ولا تسقط دعوى الغير بخمس سنوات بل تسقط بعشر سنوات وفقاً للقواعد العامة.

وفي حال تعدد مفوضو المراقبة، قد تكون مسؤوليتهم فردية، أو تضامنية كما هو الحال في شأن مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة.

بالتالي قد يسأل مفوضو المراقبة أمام الشركة، في الحالات التالية على سبيل المثال:

1. إذا أخطأوا في ممارسة وظائفهم في ممارسة المحاسبية، والقانونية، والإدارية.
2. إذا تستروا على مخالفات مجلس الإدارة لأحكام القانون، أو نظام الشركة، أو على أعمال الغش.
3. إذا قصروا في بذل العناية الكافية في التحقق من صحة بيانات الميزانية، وحساب الأرباح والخسائر، أو في إعطاء صورة صحيحة عن حقيقة ما سيحصل عليه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين من منافع في العقود التي ستوقع مع الشركة، أو في التحقق من وجود ربح حقيقي وقابل للتوزيع بين المساهمين.
4. إذا أهملوا التحقق من صحة تأسيس الشركة، أو صحة إجراءات تعديل نظامها، أو إذا قصروا في دعوة الجمعية العمومية للانعقاد.

يجوز أن ترفع الشركة دعوى المسؤولية بشكل جماعي بقرار من الجمعية العمومية كما يجوز للمساهم أن يرفع دعوى الشركة منفرداً، ودعوى خاصة به لتعويض الأضرار اللاحقة به شخصياً كما في حالة شراء المساهم أسهماً، أو الاحتفاظ بأسهمها اعتماداً على تقرير المفوض المخالف للحقيقة.

المسؤولية الجزائية لمفوض المراقبة- تعديلين أساسيين في صياغة النصين المتعلقين في تحديد مسؤولية مفوض المراقبة أدرجهما القانون 2019/126 للفصل في أية شكوك تحول دون ترتيب مسؤوليتهم الجزائية¹¹³؛ ما يعزز مهمة المراقبة ويحفز على إنجازها بكل شفافية. فمن جهة، رتب المادة 107 المسؤولية المدنية لمفوضي المراقبة عن كل توزيع لأنصبة أرباح

¹¹² الياس ناصيف، شرح التعديلات قانون التجارة البرية، مرجع سابق، ص. 234.

¹¹³ محاضرة المحامي كريم طروبيه، مذكورة سابقاً.

صورية، ما لم يثبتوا أنهم لم يرتكبوا أي خطأ في المراقبة. كما أن النص عينه رتب عليهم مسؤولية جزائية في حال توزيع الأرباح دون ميزانية أو بمقتضى قائمة جرد، أو ميزانية، أو بيانات مالية معشوشة.

من جهة ثانية، عدلت صياغة المادة 167 لتشمل صراحة مفوضي المراقبة من ضمن الأشخاص المسؤولين في حالة إفلاس الشركة، وظهر عجز في الموجودات. ومقارنة مع الوضع السابق، فمن الأكيد أن هذه المسؤولية كانت تطبق بحق رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، أما بالنسبة لمفوض المراقبة فكانت الآراء منقسمة بشأن مسؤولية هؤلاء في حالة إفلاس الشركة، خاصة أن المادة قبل التعديل أشارت إلى " أشخاص موكلين بالإدارة الشركة ومراقبتها دون تحديد صريح " مفوضو المراقبة". وذلك فتح المجال لتفاوت الآراء الذي لم يعد مبرراً اليوم¹¹⁴.

المطلب الثاني: تكريس السلطة المزدوجة للجمعية العمومية

الفرع الأول: جمعية المساهمين العادية

113. يؤلف المساهمون، المجتمعون في جمعية عمومية السلطة التقديرية في الشركة المغفلة. وتعتبر الجمعية العمومية صاحبة السيادة في الشركة، والمساهمون فيها يمارسون صلاحية سيادة على إدارتها.

لكن هذه السيادة، لا تبدو قوية من الوجهة العملية، ولا سيما في الشركات الكبيرة، لأنها عبارة عن برلمان في إجازة دائمة. فهي لا تتعقد سوى ساعات كل عام، وبالتالي تصبح غير جديرة، إن أردنا أم لم نرد، أن يكون لها دور فاعل في إدارة الشركة. إذ كيف لنا أن نتصور أن جهاز التقرير والإدارة لا يفكر، ولا يقرر إلا مرة واحدة في السنة؟

يضاف إلى ذلك أن همّ بعض المساهمين يقتصر على توظيف أموالهم للحصول على الأرباح العائدة لأسهمهم، أو المضاربة في السوق المالية لشراء الأسهم، وإعادة بيعها، وتحقيق الربح دون الاهتمام بمصلحة الشركة، أو رعاية شؤونها. كذلك فإن توزيع الأسهم بين عدد كبير من المساهمين الصغار، وعدم أهلية معظمهم، وقلة خبرتهم فنيًا، وماليًا، وقانونيًا، يشرح سبب عدم اكترائهم بالمشاركة بأعمال الجمعيات العمومية، وممارسة التصويت فيها، لذلك تحولت جلسات الجمعيات العمومية إلى مجرد اجتماعات شكلية يديرها أعضاء مجلس الإدارة، حيث يرفعون للمساهمين ميزانية الشركة، وحساب الأرباح والخسائر، وقلّ أن يوجد بينهم من فهم أبوابها، أو حتى ناقش بنودها، ويحاول أن يكون فكرة واضحة عن مركز الشركة، وما ينتظرها في المستقبل، فيتركون للمديرين حرية التصرف المطلقة، وينصاعون لرغباتهم، ومطالبهم ليسلموا لهم توكيلات على بياض يوزعونها على وكلاء موالين لهم لضمان الأكثرية اللازمة للتصويت. وينتهد هؤلاء المديرون فرصة غياب المساهمين، وإهمالهم للاستئثار بإدارة الشركة، والهيمنة عليها، فتتحول الجمعية العمومية للمساهمين إلى مجرد وسيلة لإضفاء المشروعية القانونية على تصرفاتهم.

درءًا لهذا الواقع وبمحاوله للتخفيف من هيمنة مجلس الإدارة على الشركة المساهمة، أدخل المشرع اللبناني بموجب التعديل 2019 بعضًا من مبادئ الحوكمة؛ فسمح للمؤسسين الفصل بين أصحاب رأس المال والقرار في الشركة، وعزز آلية المساءلة، والشفافية بتشديد العقوبات، وتوسيع نطاق المسؤولية المدنية، والجزائية للمؤتمنين على نشر البيانات اللازمة، والإدارة، والرقابة على أعمال الشركة.

114. بالنسبة لصلاحيات الجمعيات العمومية للمساهمين ليست واحدة فهي تختلف باختلاف أنواعها¹¹⁵.

115. **الجمعيات التأسيسية** - تتعقد الجمعية العمومية التأسيسية عند تأسيس الشركة بناء على دعوة المؤسسين لتقدير الحصص العينية، ومراقبة أعمال التأسيس، وتعيين أعضاء مجلس الإدارة، ومفوضي المراقبة الأولين¹¹⁶.

¹¹⁴ ذهب الرأي الأول إلى اعتبار أن مفوضي المراقبة لا يسألون عن ديون الشركة في حالة إفلاسها وفقًا لأحكام المادة 167 تجارة التي تضع مسؤولية هذه الديون على عاتق "أعضاء مجلس الإدارة وكل شخص سواهم موكل بإدارة الشركة" وأما عبارة "أو مراقبتها" الواردة في النص القديم، فهي لا تعني شمول المسؤولية مفوضي المراقبة أيضًا، إذ إن مسؤولية هؤلاء محصورة بالمادة 178 تجارة، ولا تطالهم المسؤولية في حالة الإفلاس بحسب المادة 167 إلا إذا ضموا إلى أعمال المراقبة سلطة إدارية نظامية، أو فعلية (محكمة الدرجة أولى، بيروت، الغرفة الأولى، حكم رقم 108، 2012/7/9، العدد 4، ص. 1936).

بينما ذهب رأي آخر إلى أن المادة 167 تقر بصورة صريحة تحميل ديون الشركة في حالة إفلاسها إلى أعضاء مجلس الإدارة وكل شخص موكل بإدارة أعمال الشركة ومفوضي المراقبة كذلك: شارل فابيا و بيار صفا، ج.2، مرجع سابق، شرح المادة 167، ص. 297.

¹¹⁵ إضافة إلى جمعيات خاصة تتكون من أسهم معينة كالأسهم التفضيلية مثلاً، تبدي رأيًا استشاريًا في المواضيع المعروضة على الجمعيات العمومية لمساهمي الشركة، أو في أي موضوع يرى أصحاب الأسهم التفضيلية أنّ من مصلحتهم إبداء رأيهم فيه. يمكن لهذه الجمعية الخاصة أيضًا تعيين ممثل عن أصحاب الأسهم التفضيلية لحضور جمعيات المساهمين العمومية، ويكون لهذا الممثل، عند الاقتضاء، الحق بإبداء رأي الجمعية التي يمثلها قبل إجراء التصويت الذي لا يحقّ له الاشتراك فيه. ويدوّن هذا الرأي في محضر الجمعية العمومية للشركة.

¹¹⁶ أنظر سابقاً، ص. 13.

116. الجمعيات العمومية العادية. تتكون الجمعية العمومية من جميع المساهمين أيًا كان نوع الأسهم التي يملكونها، سواء أكانت أسهمهم من أسهم المال، أو التمتع، أو الأفضلية. ويعتبر حق حضور المساهم الجمعيات العمومية، وتلقي المعلومات الوافية عن الشركة، كي يتسنى له ممارسة حق التصويت وهو على بيّنة من أمره، من الحقوق الأساسية التي لا يجوز حرمان المساهم منها من خلال بند قد يدرج في نظام الشركة. تعتبر المشاركة، والتصويت باستخدام التقنيات الحديثة (video conference) قانونية، وصحيحة وفق شروط معينة في حال نصّ نظام الشركة على هذه الإمكانيات، وآلية التطبيق.

إن عدم توجيه الدعوة لمساهم، أو إبعاده عن حضور الجمعيات العمومية من دون مبرر قانوني يؤدي إلى بطلان المداولة، يحقّ للمساهم الاشتراك في الجمعيات العمومية سواء أكان قد سلّم صكّ السهم، أو لم يكن في حيازته سوى شهادة مؤقتة، وحتى إذا لم يوفّر للشركة الجزء المطلوب، أو الجزء الباقي من قيمة سهمه طالما لم تجر في حقّه عملية التنفيذ. لكن من الجائز أن يرد نص في نظام الشركة يؤدي إلى حرمان المساهم المتخلف عن الإيفاء من حقّ الاشتراك في الجمعيات العمومية.

وإذا كان المساهم شخصًا معنويًا كالشركة، أو الدولة، فيمكن أن ينوب عنه شخص طبيعي لتمثيله، وكذلك المساهم القاصر، أو المحجور عليه، يمكن أيضًا أن ينوب عنه وليّه أو وصيّته. ويمكن للمرأة المتزوجة الاشتراك بالتصويت عن الأسهم العائدة لها. وفي حال وجود وحدة في إدارة أموال الزوجين، يمكن لأي من الزوجين حضور، وممارسة حقّ التصويت باسم الشركة الزوجية.

يجوز للمساهم الذي يتعذر عليه حضور الجمعية العمومية، أن يوكل عنه مساهمًا آخر يمثله، يستثنى من ذلك الممثل الشرعي لفاقد الأهلية، وفي جميع الأحوال يجب على المساهم إقامة الدليل على صفته قبل الحضور، ولا صعوبة في الأمر كون الأسهم اسمية. كما يمكن له أيضًا، في حال سمح بذلك نظام الشركة، أن يمثله شخص من غير المساهمين¹¹⁷.

دعوة الجمعية العمومية العادية وشروط انعقادها والتصويت فيها - تتعقد الجمعية العمومية العادية كل عام بعد انتهاء السنة المالية، وعند حدوث ظروف غير منتظرة خلال هذه السنة على أن لا تتطلب تعديل النظام، بدعوة من أعضاء مجلس الإدارة، وفي حالات معينة يمكن لمفوضي المراقبة إقامة هذه الدعوة. ويشترط لصحة انعقاد الجمعية العمومية شرطان:

1- إطلاع المساهمين على بعض وثائق الشركة.

2- توافر النصاب القانوني أي توافر 1/3 رأسمال في الاجتماع الأول، وبمن حضر في الاجتماع الثاني. وينشأ مكتب يتألف على الأقل من رئيس، وأمين سر، ويجب أن يكون أعضاء المكتب حاضرين بصورة شخصية. ويجب أن يدون أعضاء المكتب محضرًا للجلسة، ويوقعون عليه على أن ينظم ورقة حضور يذكر فيها أسماء المساهمين الحاضرين أصالة، أو تمثيلاً، والمشاركين بواسطة وسائل الاتصال عن بعد في حال وجودهم، وعدد أسهم كل واحد منهم، وعدد الأصوات العائدة إليه. وتوضع هذه الورقة في مركز الشركة لكي يطلع عليها كل مساهم. وفي حال وجد المساهمون الحاضرون مادياً، أو افتراضياً، أن معلوماتهم عن المسائل المعروضة عليهم للمناقشة غير كافية فيمكنهم طلب تأجيل الاجتماع ثمانية أيام على الأقل، وخمسة عشر يوماً على الأكثر بشرط أن يطلب ربع أعضاء الجمعية هذه التأجيل.

التصويت في الجمعية العمومية العادية - لكل مساهم حقّ التصويت في الجمعية العمومية العادية وهذا الحق ملازم بصورة أساسية للسهم، ويجب أن يمارس بحرية تامة فلا يمكن إلغاؤه بقرار من الأكثرية في الجمعية العمومية، أو من خلال بند في نظام الشر، فكل التزام من هذا النوع يعتبر عملاً غير قانوني. ويكون لكل مساهم عدد من الأصوات يوازي عدد أسهمه¹¹⁸.

على أنه يجوز تحديد عدد الأصوات المقررة لكل مساهم، مهما كان عدد أسهمه، في نظام الشركة، وذلك بهدف الحدّ من سيطرة كبار المساهمين على الجمعية العمومية. كما وأن أصحاب الأسهم التفضيلية ليس لهم حقّ التصويت في الجمعية العمومية العادية بالرغم من إمكانية حضور اجتماعها¹¹⁹.

يكون التصويت في الجمعية العمومية من حيث المبدأ علنيًا، غير أنه يمكن لأي مساهم الطلب أن يكون التصويت سرّيًا لا سيما في المسائل التي لها صفة شخصية، كعزل أعضاء مجلس الإدارة، أو رفع دعوى المسؤولية عليهم. وتصدر قرارات الجمعية العمومية العادية بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين، أو الممثلين، أو المشاركين عن بعد، والذين تتألف منهم الجمعية أصولًا، ويعتبر الامتناع عن التصويت بمثابة معارضة للقرار المتخذ.

اختصاصات الجمعية العمومية العادية وبطلان قراراتها. يتفق انعقاد الجمعيات العمومية العادية مع رغبة المشترع الأساسية التي تهدف إلى حماية المساهمين، ومراقبة مديري الشركة باعتبار أن هذه الجمعيات هي المصدر الرئيسي للسلطات في الشركة، والعضو المعبر عن إرادتها بحيث تلزم قراراتها القانونية جميع المساهمين حتى الغائبين منهم، والمخالفين، على أن سلطة الجمعية العمومية محدّدة بثلاثة أمور هي التقيد بجدول أعمالها، واحترام قواعد القانون الملزمة، واحترام نظام الشركة.

¹¹⁷ Tala Zein, art. préc., p.49 et s.

¹¹⁸ ادوارد عيد و كرستيان عيد، مرجع سابق، ص. 233؛ اكثم الخولي، مرجع سابق، ص. 317.

¹¹⁹ انظر سابقاً، ص. 27.

يجب أن تتقيد الجمعية بجدول أعمالها بحيث لا يجوز لها أن تناقش إلا في الأمور المدرجة في جدول أعمالها، لكن يجوز للجمعية العمومية أن تناقش كل مسألة تنسجم بطابع العجلة، أو غير منتظرة تطلراً فجأة أثناء انعقاد الجلسة (اكتشاف أخطاء جسيمة ارتكبت من قبل أعضاء مجلس الإدارة مثلاً). وعليها أن تحترم قواعد القانون الملزمة فلا تستطيع إصدار سندات قبل الوفاء الكامل برأس المال المكتتب من قبل المساهمين، ولا انتخاب رئيس مجلس الإدارة، ولا تعديل في نظام الشركة.

على الجمعية احترام الأحكام المنصوص عليها في نظام الشركة، كما أنها تتمتع باختصاصات ينص عليها القانون، وأخرى ينص عليها نظام الشركة.

الاختصاصات التي ينص عليها القانون— هناك اختصاصات متعلقة بأوضاع أجهزة الإدارة وأخرى تتعلق بالإدارة المالية على الشكل الآتي:

1- سلطة تعيين أعضاء مجلس الإدارة، خلال شهرين على الأكثر عند شغور مراكزهم خلال السنة المالية في حال نقص عددهم عن نصف العدد الأدنى المحدد في نظام الشركة، أو عن ثلاثة أعضاء بسبب الوفاة، أو الاستقالة، أو أي سبب آخر.

2- الموافقة على إصدار سندات القروض، أو اتخاذ القرار بذلك على أن تفوض مجلس الإدارة بوضع شروط القرض لجهة مدته، ومعدل الفائدة له.

3- المصادقة على التراخيص التي يصدرها أعضاء مجلس الإدارة للتعاقد مع الشركة¹²⁰؛ سواء مع أعضاء، ورئيس مجلس الإدارة، والمدير العام، والمدير العام المساعد، وكل مساهم يملك بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، حقوق تصويت تزيد عن 5% في رأسمال الشركة، أو مع شركة أخرى إذا كان الأشخاص المذكورون أعلاه شركاء يملكون 5% من أسهمها، أو شركاء متضامنين، أو موصين فيها، أو مديراً، أو عضواً في مجلس إدارتها.

4- الترخيص لأعضاء ورئيس مجلس الإدارة، والمدير العام، والمدير العام المساعد للاشتراك في إدارة شركة مشابهة في موضوعها، أو في نشاطها لشركتهم. هذا الترخيص يجب أن يحدد كل عام.

الاختصاصات التي ينص عليها نظام الشركة— تختص الجمعية العمومية العادية بكل السلطات التي يسندها إليها نظام الشركة وفي كل مسألة تتعلق بإدارتها خارجة عن اختصاصات، وسلطات مجلس الإدارة، أو الجمعية العمومية غير العادية.

بطلان قرارات الجمعية العمومية العادية— يمكن أن تتعرض قرارات الجمعية العمومية للبطلان، إذا كانت مخالفة لأحكام القانون، أو لنظام الشركة، أو كانت مشوبة بالغش، أو إساءة استعمال السلطة.

أ- يمكن أن تتعرض قرارات الجمعية للإبطال إذا صدرت مخالفة لأحكام القانون، أو لنظام الشركة، وإذا كانت مشوبة بعييب في الشكل. من ذلك مثلاً عدم وضع بعض وثائق الشركة تحت تصرف المساهمين للاطلاع عليها قبل دعوة الجمعية للانعقاد، وعدم دعوة بعض المساهمين إلى حضور الجمعية، واشتراك أشخاص في التصويت ليس لهم حق فيه.

ب- يمكن أن تتعرض قرارات الجمعية العمومية للإبطال إذا كانت مشوبة بالغش، مثلاً على ذلك، اشتراك أشخاص ليس لهم حق التصويت، وتصويت بعض المساهمين في اتجاه معين لقاء وعد بمنافع معينة لهم.

ت- يمكن أن تتعرض قرارات الجمعية العمومية للإبطال إذا كانت مشوبة بعييب التعسف في استعمال الحق، أو بتجاوز حدود السلطة. كأن تتخذ الجمعية قراراً يصيب في مصلحة أكثرية المساهمين على حساب مصلحة المساهمين الآخرين، والإضرار بهم دون أن تحقق من خلاله المصلحة العليا للشركة¹²¹.

الفرع الثاني: الجمعيات العمومية غير العادية

117. تتناقش الجمعيات غير العادية في كل ما يراد إدخاله من تعديلات على نظام الشركة لجعله في كل وقت أكثر انطباقاً على ظروف المشروع وحاجاته. وقد عيّنت أحكام القانون حدود اختصاص كل نوع من الجمعيات العمومية، واعتبرها إلزامية، وتتصل بالنظام العام.

¹²⁰ انظر سابقاً، ص. 56.

¹²¹ صفاء مغربل، مرجع سابق، ص. 352 و ما يليها.

ماهية الجمعيات العمومية غير العادية وشروط صحة قراراتها- إن الجمعية العمومية غير العادية هي وحدها صاحبة الصلاحية بتعديل نظام الشركة، ونظرًا لخطورة هذا الأمر وسريانه على الأقلية بإدارة الأكثرية، نص القانون من أجل صحة الجمعية، وعلى شروط خاصة تتعلق بالنصاب القانوني، وبالأكثرية¹²².

النصاب القانوني- يختلف النصاب القانوني اللازم لصحة الجمعية العمومية غير العادية باختلاف المسائل المعروضة عليها:

1- فإذا كان الأمر يتعلق بتعديل موضوع الشركة، أو شكلها، أو تقرير اندماجها مع شركة أخرى مما يؤدي بالضرورة إلى حلها مسبقًا، وهي أمور خطيرة، فإنه يجب على الدوام أن يكون النصاب القانوني ممثلًا لثلاثة أرباع رأس المال في الشركة على الأقل.

2- أما فيما يتعلق بالمسائل الأخرى التي يتناولها التعديل، والتي ليست بمستوى تعديل موضوع الشركة، أو شكلها، وإنما تقل أهمية عنه، كتعديل تسمية الشركة، أو تغيير مركزها داخل البلاد، أو زيادة، أو تخفيض عدد أعضاء رأسمالها، أو تعديل طريقة توزيع الأرباح، أو زيادة، أو تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة، أو مفوضي المراقبة في الحدود المقررة قانونًا...، فيكون النصاب القانوني المفروض لانعقاد الجمعية العمومية غير العادية بشأنها هو نفس النصاب المقرر للجمعية التأسيسية، معادلًا لثلثي رأس المال على أثر الدعوة الأولى، ونصف رأس المال على أثر الدعوة الثانية، وثلث رأس المال على أثر الدعوة الثالثة. فإذا لم يكتمل النصاب في هذه الدعوة الأخيرة، فلا يجوز عندها توجيه الدعوة لاجتماع جديد للجمعية بذات النصاب أي بثلث رأس المال، ويعتبر اقتراح التعديل عند ذلك مفوضًا¹²³.

الأكثرية- تشكل الأكثرية التي تتخذ القرارات في الجمعية العمومية غير العادية ثلثي عدد الأصوات العائدة للأسهم الحاضرة، أو الممثلة، أو التي شاركت عن بعد في الجمعية العمومية غير العادية. وتسري على التصويت في الجمعية غير العادية، وعلى إصدار قراراتها نفس القواعد المطبقة في الجمعية العادية.

118. صلاحيات الجمعيات العمومية غير العادية في تعديل نظام الشركة¹²⁴- تتناول سلطة الجمعية العمومية غير العادية مبدئيًا، تعديل نظام الشركة في جميع أحكامه على أن لا تغير جنسية الشركة، ولا تزيد التزامات المساهمين، ولا تمسّ حقوق الغير¹²⁵. وصلاحيات الجمعية العمومية غير العادية في تعديل نظام الشركة بكل أوضاعه، هو حق مقصور عليها وحدها، فلا تستطيع التخلي من تلقاء نفسها عن دورها في ممارسة صلاحياتها السيادية، وكل بند يخالف هذه القاعدة يعتبر باطلًا صراحة، ومع ذلك فإن هذا المبدأ ليس مطلقًا. من أهم التعديلات التي يمكن للجمعية غير العادية إدخالها على نظام الشركة، وتعتبر من صلاحياتها الأساسية، هي زيادة رأس مال الشركة، أو تخفيضه، وتغيير شكل الشركة، وتعديل مدة الشركة إطالة أو تقصيرًا، وإدماج الشركة في غيرها.

119. زيادة رأسمال الشركة- يشترط لإمكانية زيادة رأسمال أن يتم دفع رأس المال السابق كله، أي الوفاء بكل قيمة الأسهم الأصلية، وذلك من خلال مطالبة المساهمين بالجزء غير المدفوع. ويصدر قرار زيادة رأس المال بإحدى الوسائل الثلاث؛ إما بإصدار أسهم جديدة، أو بإدماج المال الاحتياطي في رأس المال، أو تحويل السندات إلى أسهم.

إصدار أسهم جديدة- تقتضي هذه الوسيلة إصدار أسهم جديدة بقيمة الزيادة التي تقررها الشركة من رأس المال. وتعتبر هذه الوسيلة بمثابة تأسيس جزئي للشركة، من أجل ذلك يتوجب مراعاة القواعد القانونية المتعلقة بتأسيس الشركة بالنسبة للأسهم الجديدة الصادرة ويتوجب على مجلس الإدارة نشر بيان عن الاكتتاب في الجريدة الرسمية، وفي صفحتين يومية، واقتصادية قبل دعوة الجمهور للاكتتاب. وفي حال كانت الزيادة في رأس المال ناتجة عن طريق حصص عينية، وجب على مجلس الإدارة الطلب إلى رئيس المحكمة التابع لها مركز الشركة تعيين خبير، أو أكثر للتحقق من صحة تقديرها تحت طائلة السؤولية المدنية والجزائية. وكي لا يؤدي هذا الإصدار إلى الإضرار بمصالح المساهمين القدامى، لكي يتم تحقيق التوازن بينهم، وبين المساهمين الجدد، قد تتخذ الجمعية العمومية غير العادية قرارًا يقضي بحق الأفضلية في الاكتتاب من الأسهم الجديدة بنسبة مجموع الأسهم القديمة التي يملكونها¹²⁶. وإذا كان المكتتبون من المساهمين الجدد، وبالرغم من حق الأفضلية المعطى

¹²² ادوارد عيد و كرستيان عيد، مرجع سابق، ص. 501.

¹²³ مصطفى كمال طه، مرجع سابق، ص. 503.

¹²⁴ هاني دويدار، مرجع سابق، ص. 534 و ما يليها.

¹²⁵ محكمة الابتدائية ببيروت، الغرفة التجارية، قرار رقم 2688، 1963/11/29، مجموعة حاتم، ج. 58، ص. 43: "... على أن للجمعيات العمومية غير العادية أن تعدل النظام في جميع أحكامه على أن لا تمس حقوق الغير فلا يجوز للجمعية العمومية غير العادية أن تقرر وجوب شراء الحصص التأسيسية إما حبيباً وإما عن طريق القضاء دون أخذ موافقة أصحاب هذه الحصص و هم من الغير و من الواجب حماية حقوقهم عملاً بالمادة 201 من ق. ت.".

¹²⁶ صفاء مغريل، مرجع سابق، ص. 263؛ فؤاد عبدالله، مرجع سابق، ص. 232 و ما يليها.

للمساهمين القدامى، وكانت الشركة تملك احتياطاً، فإن الأسهم المشار إليها تصدر بثمن أعلى من قيمتها الاسمية؛ فتكون زيادة الثمن مقابلة للاشتراك في المال الاحتياطي.

أما في إطار زيادة رأس المال فيمكن للجمعية غير العادية أن تقرّر إصدار أسهم تفضيلية، مع أو بدون حقّ الأفضلية في الاكتتاب للمساهمين القدامى¹²⁷.

إدماج الاحتياطي في رأس المال- الاحتياطي هو عبارة عن أرباح مدخّرة يمكن توزيعها على المساهمين في أي وقت. فإذا ما تمّ دمج الاحتياطي مع رأس المال، فإنه يكتسب الصفة القانونية لرأس المال، وبالتالي يُمنع توزيعه على المساهمين بشكل أرباح، ما يؤدي إلى تقوية ائتمان الشركة، وزيادة الضمان العام للدائنين.

يتمّ إدماج المال الاحتياطي في رأس المال بإنشاء أسهم جديدة فجائية توزع على المساهمين بنسبة ما يملكه كل منهم أسهم، أو بزيادة القيمة الاسمية للسهم بنسبة الزيادة الطارئة على رأس المال. وفي حال تحقّق الادماج، يتوجب على الشركة تكوين احتياطي آخر وفقاً لأحكام القانون، ولنظام الشركة.

تحويل السندات إلى أسهم- قد تتمّ زيادة رأس مال الشركة من خلال تحويل السندات إلى أسهم. ومن شأن هذه الوسيلة تخليص الشركة من ديونها من جهة، وتحويل أصحاب السندات من دائنين للشركة إلى مساهمين فيها؛ هذا التحويل لا يتمّ إلا بموافقة هيئة أصحاب السندات.

120. تخفيض رأس مال الشركة أو حلها- قد تضطرّ الشركة إلى تخفيض رأسمالها عندما تصاب بخسائر من الصعب تعويضها من الأرباح التي تحققها مستقبلاً. ويُشترط لصحة هذا التخفيض صدور القرار عن الجمعية العمومية، على أن لا يتمّ تنفيذه إلا بعد نشره في الجريدة الرسمية، وعدم اعتراض أي دائن عليه خلال ثلاثة أشهر، وعدم تجاوز تخفيض رأس المال عن الحدّ المقرّر قانوناً (30 مليون ليرة).

يتمّ تخفيض رأس المال بإحدى الوسائل الثلاث:

تخفيض القيمة الاسمية للسهم مع إبقاء عدد الأسهم كما هو، ويُشترط في هذه الحالة أن لا تتجاوز قيمة التخفيض الحد الأدنى المقرّر قانوناً (ألف ليرة).

شراء الشركة لأسهمها من رأس المال، أو من الاحتياطي القانوني، وإلغاء الأسهم التي يتمّ شراؤها وفقاً للأصول بحيث يجوز للشركة تحقيقه من خلال شراء بعض الأسهم بالجزء من رأس المال الذي أصبح حراً نتيجة للتخفيض المذكور، أو الاحتياطي القانوني.

إنقاص عدد الأسهم- كأن يخفض ربع رأس مال الشركة مثلاً، فتقرّر الشركة إلغاء سهم من كل أربعة أسهم بحيث لا يجوز أن يتعدى هذا التخفيض قيمة الخسارة الحقيقية، ويقدر الضرورة التي تفرضه.

أما في حال خسرت الشركة ثلاثة أرباع رأسمالها، وجب على أعضاء مجلس الإدارة عقد جمعية عمومية غير عادية لتقرير ما إذا كان مجلس الإدارة قد عقد جمعية عمومية غير عادية لتقرير ما إذا كانت الحالة تستوجب الحل، أو تخفيض رأسمالها، أو غيرها من التدابير المناسبة (3/216 تجارة). هل تتضمن عبارة التدابير المناسبة إمكانية اتخاذ قرار ضربة الأكورديون؟¹²⁸ لم يتطرق المشرّع إلى هذه الإمكانية صراحة بموجب تعديل 2019.

121. تغيير شكل الشركة- هو تحويل شكل الشركة القانوني بنصاب ثلاثة أرباع رأس المال على الأقل (202 تجارة) على أن يتخذ القرار بأغلبية ثلثي المساهمين الحاضرين، والممثلين (204 تجارة)، ويشترط عدم زيادة التزامات المساهمين (201 تجارة)، أو الإخلال بالحقوق الأساسية المقررة لهم.

كذلك لا يجوز للجمعية العمومية غير العادية تحويل الشركة المغفلة إلى شركة تضامن، أو شركة توصية بسيطة لأن هذا التحويل من شأنه زيادة التزامات المساهمين، وذلك بتحويل المسؤولية المحدودة بقدر قيمة السهم إلى مسؤولية تضامنية. إلا أنه بعد تعديل 2019، أصبح كل تعديل لشكل الشركة لا ينتج عنه شخصية معنوية جديدة، بل تستمر الشركة الجديدة بالشخصية القديمة على أن يتمّ التسجيل في السجل التجاري كي يسري على الغير¹²⁹.

122. دمج وانشطار الشركات- يتحقق اندماج الشركات بتحويل الذمة المالية لشركة أو أكثر إلى شركة قائمة، أو إلى شركة جديدة مستحدثة لهذا الغرض، في حين يتحقق انشطار الشركات بتحويل شركة ذمتها المالية إلى عدة شركات قائمة أو مستحدثة¹³⁰.

أنظر سابقاً، ص. 56 و ما يليها. ¹²⁷

¹²⁸ محكمة الدرجة الأولى، جبل لبنان، قرار صادر بتاريخ 16 أذار 2011، مجلة العدل، 2011، ص. 1829.

Tala zein, op.cit, p.62 et s.

¹²⁹ أنظر المادة 45 معدلة في فقرتها الثانية.

¹³⁰ الياس ناصيف، شرح تعديلات قانون التجارة البرية، مرجع سابق، ص. 332 و ما يليها.

أعطى المشرع القرار بشأن الأليتين للجمعية العمومية غير العادية للشركات المعنية، وأضاف بموجب التعديل 2019 باباً جديداً في قانون التجارة، وهو الباب التاسع، نظم من خلاله الآثار التي تنجم عن قرار الاندماج أو الانشطار¹³¹.

تتخذ الجمعية غير العادية قرارها بعد أن تطلع على تقرير خطي يضعه مجلس الإدارة بتصرفها مرفقاً بتقريرين، أحدهما منظم من قبل مفوض المراقبة في الشركة المعنية والآخر منظم من قبل مفوض المراقبة خاص بعينه القاضي المشرف على السجل التجاري¹³². إن أهمية الاطلاع على هذه التقارير يكمن في أهمية القرار المتخذ، وما يترتب عليه من آثار سواء لجهة حلّ الشركة الزائلة بدون تصفيتها، وانتقال الذمة المالية إلى الشركة المستفيدة بالحالة التي تكون فيها عند إنجاز العملية نهائياً، أو لجهة المساس بحقوق الدائنين وأصحاب السندات؛ وفي الحالة الأخيرة تدخل المشرع بالتعديل 2019 لحماية حقوق أصحاب السندات أي دائني الشركة، وحثّ عرض مشروع الاندماج على الجمعية العمومية لأصحاب السندات في الشركات الزائلة التي إذا وافقت تستقر ديونها في ذمة الشركة الدامجة. إلا أن رفضها لا يعيق الاستمرار في عملية الاندماج التي لا تسري عندئذ في حقّ الدائنين الذين يستوفون مالهم من موجودات الشركة الزائلة دون مشاركة دائني الشركة المستفيدة. كما أن لدائني الشركات المشتركة في عملية الاندماج الحق في الاعتراض أمام الغرفة الابتدائية المختصة على هذا المشروع، من غير أن يحول هذا الاعتراض دون متابعة عملية الاندماج، إنما إذا لم تسدّد الديون، أو تقدّم الضمانات المقررة لا يسري الاندماج بوجه الدائن المعترض.

تشجيعاً للجوء إلى هاتين العمليتين، كرّس المشرع إعفاءات ضريبية بخصوص عمليتي الاندماج، والانشطار بهدف تسهيل تنفيذهما كوسيلة إنقاذ لبعض الشركات المتعثرة. كما أنه تضمنت التعديلات قواعد خاصة بشهر العمليتين إذ فرض على الشركات المعنية بها أن تضع مشروع الاندماج والانشطار، وتودعه أمانة السجل التجاري في مركزها ويجري تسجيله في سجلها، وتنتشر خلاصته على نفقتها في الجريدة الرسمية، وفي جريدة محلية، أو بالوسائل الإلكترونية، وذلك خلال شهر من تاريخ موافقة الجمعية العمومية غير العادية.

123. الأمور التي لا يمكن للجمعية غير العادية القيام بها- تعديل جنسية الشركة- طبقاً للمادة 2/43 تكتسب الشركة المغفلة كما كافة الشركات، المؤسسة في لبنان، والتي يكون مركزها الأساسي فيه، حكماً الجنسية اللبنانية. ولا يجوز بعدها للجمعية العمومية غير العادية أن تعدّل نظام الشركة لجهة تغيير جنسيتها، ولا تنقل مركزها الرئيسي خارج لبنان لأنه في الحقيقة عندما ينقل المركز الرئيسي للشركة، فإن ذلك يؤدي إلى عدم استمرار الشخصية القانونية للشركة، لأن تغيير جنسية الشركة ينقل مركزها الرئيسي خارج البلاد يؤدي إلى خضوعها لقانون البلد الأجنبي الذي تكتسب جنسيته.

زيادة أعباء المساهمين- إذا أصدرت الجمعية العمومية غير العادية قرارات من شأنها ترتيب زيادة مالية على التزامات المساهمين تجاه الشرك، أو تجاه الغير، فإنها ترتب أعباء، أو فرض موجبات إضافية على المساهمين لم تكن ملحوظة عند تأسيس الشركة، من ذلك نذكر قرار تحويل الشركة المغفلة إلى شركة تضامن، أو إلى شركة توصية بسيطة، والذي لا يعتبر قانونياً إلا إذا اتخذ بموافقة جميع المساهمين¹³³.

المساس بحقوق الغير- الغير هم الأشخاص أصحاب الحقوق الذين ليسوا بمساهمين. هؤلاء يجب احترام الحقوق التي اكتسبوها بوجه صحيح فلا يحقّ للجمعية العمومية غير العادية بإرادتها المنفردة، أن تتخذ مقررات من شأنها المسّ بالحقوق العائدة إليهم من خلال تخفيضها أو تعديلها. وفي حال صدور مثل هذه القرارات يكون للغير الاحتجاج لجهة عدم سريانها عليه؛ فليس لها مثلاً تخفيض حقوق أصحاب الدين، أو تخفيض فوائد القرض، أو تخفيض معدل الفائدة المحددة لحملة السندات، أو تحويل هذه السندات إلى أسهم دون موافقتهم على هذه المقررات في جمعية خاصة لهم¹³⁴.

¹³¹تعريف عمليتي دمج و انشطار بموجب المادة 210 ق.ت معتل؛ نادر منصور، حماية حقوق المساهمين حال دمج الشركات، صادر، بيروت، 2005، ص. 10.

¹³² أوجد القانون استثناءً على وجوب تقديم تقريرين، وهي الحالة التي يتم فيها الدمج بين شركتين إذا تملكت إحداهما كامل أسهم الأخرى، بين تاريخ إيداع مشروع الاندماج أمانة السجل التجاري، وتاريخ انعقاد الجمعية العمومية غير العادية للشركة الدامجة. كما أنه اعتبر أيضاً أنه في حالة الانشطار إذا كانت الأسهم في الشركات المستحدثة معطاة لمساهمي الشركة المنشطرة بنسبة حقوقهم عينها في رأسمال هذه الأخيرة، لا يصار إلى تنظيم التقريرين.

¹³³ إدوارد عيد و كرستيان عيد، مرجع سابق، ص. 504.

¹³⁴

الخاتمة

124. منذ ظهور الشركة المغفلة استحوذت على اهتمام المشرع الذي نظم تكوينها، وإدارتها، وحلّها بما يتلائم والغاية من نشأة هذا الإطار القانوني للمشاريع المتوسطة والكبيرة. وعندما أصبحت الحاجة ملحةً لتعديل الأحكام التي وردت بموجب القانون التجاري الذي لم يعرف سوى تعديلات جزئية منذ العام 1942، تدخل المشرع في العام 2019 وأدخل تعديلات، وإضافات بموجب القانون رقم 126 ليعتبر التعديل الأكثر شمولاً. وهذه التعديلات والإضافات شملت معظم أحكام الشركة المغفلة بهدف جعلها إطاراً قانونياً يستقطب المستثمرين، ويحرك العجلة الاقتصادية التي تعاني من ركود مزمن وهذه التعديلات أتت في إطار إدراج، وتعزيز الشفافية، والمساءلة، وتسهيل تأسيس تمويل هذا النوع من الشركات.

125. إن هذه التعديلات أتت نتيجة الضغوطات الدولية التي مورست على المصارف لإرساء مبادئ الشفافية، وضبط أعمال تبييض الأموال، وتمويل الإرهاب، والامتثال لمعايير البنك الدولي. امتدت هذه الضغوطات لتشمل الشركات المساهمة بشكل عام، علماً أنه ليس كل ما يطبق على المصارف هو يطبق بالضرورة على الشركات المغفلة التي تختلف معها بالموضوع والهدف. وظهر أول تفاعل مع هذه المتطلبات الدولية بموجب القانون رقم 75/2016، الذي ألغى الأسهم لحاملها، والأسهم لأمر.

126. إن تعديل قانون التجارة البرية بموجب القانون 126/2019 أصاب الجزء الأكبر من أحكام الشركات المغفلة كما بيّنا في سياق البحث، إلا أنه يمكن التعقيب على هذا التعديل بعدة ملاحظات. نذكر منها على سبيل المثال:

- 1- لم يحقق هذا التعديل التناغم ووحدة الهدف بين أحكام الشركة المغفلة، كما أن المشرع انفصل بعض الشيء عن طبيعة البيئة الاستثمارية في لبنان.
- 2- لم يتناول التعديل الفصل بين الشركات المغفلة المقيّدة في البورصة وتلك المغفلة، علماً أنهما تشتركا بالطبيعة، وتختلفا بالمخاطر التي قد تطل التأسيس، والنشاط فيما بعد، والآثار التي تنجم عن توقف نشاط هذه الشركات على الاقتصاد الوطني.
- 3- لم يتم توسيع دور الإرادة في إطار عمل الشركة المساهمة لجهة تنظيم النشاط.
- 4- لم نلاحظ فكرة "إنفاذ المشروع التجاري" ¹³⁵ كرابط أساسي بين الأحكام التي تنظم الشركة المغفلة؛ فإن فكرة الإنفاذ ركيزة أساسية، وعاملاً استقطاباً للاستثمار. هذا الاتجاه الحديث لمعظم التشريعات الأجنبية ¹³⁶، والإقليمية ¹³⁷ التي اتبعت هذا النهج، وضمت له أيضاً نظام إنفاذ، وإعادة هيكلة المشاريع المتعثرة كنظام بديل، أو موازٍ للإفلاس؛ هذا المنحى لم يتبعه بعد المشرع اللبناني ولا ندري السبب.
- 5- إن المشاريع المستثمرة في إطار الشركة المغفلة هي متتابعة التنفيذ، فقد تتعرض اليوم بشكل غير متوقع لأحداث تجعل المضي فيها ثقيل على كل الأفرقاء. لم نر أحكاماً عالجت آثار الظروف الطارئة في حال حدثت خلال النشاط الاستثماري، وكذلك لم يتطرق إلى مفهوم الفسخ بإرادة منفردة سواء بالرفض، أو الإيجاب ¹³⁸. هل يفضل المشرع معالجتها أولاً في قانون الموجبات والعقود؟ ألم يحن الوقت أن يفرد المشرع أحكاماً خاصة بالأعمال التجارية تتماشى وطبيعتها، وخصائصها؟
- 6- أدخل المشرع الأسهم التفضيلية كوسيلة جديدة لتمويل الشركات المساهمة إضافة إلى السندات للتخلص من عبء الاستدانة، إلا أن المرحلة الحالية غير ملائمة للاكتتاب في هذه الأسهم، خاصة أن تجربة أصحاب الأسهم مع المصارف لم تكن بالمشجعة، وبالتالي كان من الأفضل أن يربطها بضمانات قد تحفز الاكتتاب بها. كما أن وجود هذه الأسهم خلق نوعاً من التزاحم بين الأولويات لم يعالجها المشرع بوضوح.

127. أوضحنا في بحثنا إن التعديلات الحديثة تتضمن تشويهاً لمفهوم الشركة والمساهمة بشكل بدأنا نتسائل معه عن الحاجة إلى مفاهيم جديدة تعبر أكثر عن حالة كل من الشركة والمساهمة، فما هو سبب تمسك المشرع بهذه المفاهيم؟

عملياً، الهدف من الدراسة لم يكن فقط إلقاء الضوء على ثغرات التعديل الذي أدخله المشرع بموجب القانون 126/2019 على الأحكام التي تنظم الشركة المساهمة، بل عرض التعديلات، والإضافات التي أتت بها هذا التعديل، ومنها دعوة الجهات المعنية إلى تحديد الغاية الأساسية من التعديل، وربطها بهدف معيّن، وأن تكون التعديلات، والإضافات تكمل بعضها البعض، وقابلة للتنفيذ عملياً.

¹³⁵ أنظر هشام فضلي، الاتجاهات الحديثة في تنظيم العقود التجارية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2012: توضيح فكرة الانفاذ و إعادة التوازن في العقود التجارية".

¹³⁶ القانون الفرنسي مثلاً.

¹³⁷ كالقوانين التالية: القانون الاماراتي و المصري و السعودي.

¹³⁸ محمد حسن قاسم، مرجع سابق، ص. 489 وما يليها.

المبحث الأول: أثر التعديلات على المفهوم التقليدي للشركة المغفلة وللمساهمين	2
المطلب الأول: تراجع خصائص الإغفال لصالح الشفافية	2
الفرع الأول: تعريف الشركة المغفلة وخصائصها	2
الفرع الثاني: تأسيس الشركة المغفلة	3
المطلب الثاني: من المساهمين إلى المستثمر: واقع في طور الإنجاز، أو التحقق؟	9
الفرع الأول: تطور مفهوم السهم بادخال السهم التفضيلي	9
الفرع الثاني: واقع الحقوق المتصلة بالسهم	15
الفرع الثالث: السندات وتمييزها عن الأسهم	18
المبحث الثاني: تعزيز دور الشركة المغفلة كإطار قانوني فاعل للاستثمار	22
المطلب الأول: تصويب عمل أجهزة الإدارة والرقابة	22
الفرع الأول: من ناحية الإدارة	22
أولاً: خيار فصل رأسمال عن الإدارة	22
ثانياً: توجيه صلاحيات وواجبات مجلس الإدارة نحو تعزيز الشفافية	25
ثالثاً: نحو مساءلة متشددة	28
الفرع الثاني: الرقابة على أعمال الشركة	31
أولاً: تعيين وعزل مفوض المراقبة	31
ثانياً: صلاحيات مفوضي المراقبة وواجباتهم	32
المطلب الثاني: تكريس السلطة المزدوجة للجمعية العمومية	34
الفرع الأول: جمعية المساهمين العادية	34
الفرع الثاني: الجمعيات العمومية غير العادية	36
الخاتمة:	40